

السياستان الخارجية والأمنية التركيتان بعد الحرب الباردة

أدّت التغييرات الدولية الهائلة، التي أعقبت الحرب الباردة، إلى إحداث انقلاب كبير في مناخ السياسة التركية على الصعيدين الخارجي والأمني، ما لبث أن أضعف روابط أنقرة بحلفائها الغربيين وفرض تشدداً في العلاقات مع البلدان المجاورة كما في التطورات الإقليمية⁽¹⁾. فالنظرة القديمة، الغارقة في السلبية، إلى السياسة الخارجية التي كانت قائمة على شعار الكمالي: «سلام في الوطن. سلام في العالم» راحت، بصورة تدريجية، تخلي مكانها لسياسة خارجية أكثر وعياً لذاتها ومتضمنة قدرأ معيناً من الاستعداد لخوض صراعات مدروسة ومحسوبة جيداً مع البلدان المجاورة إذا قُدر أنها ضرورية لتحقيق مصالح تركيا القومية.

أما تحديد هذه المصالح فيتم حسمه، في المقام الأول، عبر تصوّر وجود تهديد متعدّد الأطراف حلّ محل منظور العداء التقليدي بين الشرق والغرب. ومن العناصر المهمة لهذا التصوّر تدويل المسألة الكردية، وخطر التعرض للإستبعاد من عملية بناء الصرح السياسي والأمني الجديد لأوروبا، والحرمان من النفوذ الإقليمي في آسيا الوسطى، فيما يتعلّق بتنمية حوض بحر قزوين

الغني طاقياً، خصوصاً. يبقى تصوّر تركيا على الدوام مشروطاً بالخوف من وجود مؤامرة تدبرها قوى أجنبية، أوروبية بالدرجة الأولى، دائبة على السعي لتفكيك البلاد بغية الخلاص من منافس غير مرغوب فيه.

في هذا السياق تشهد السياسة الخارجية التركية سلسلة من التغييرات التجريبية على جبهتين. تسعى البلاد، أولاً، إلى اجتراح توازن جديد بين ارتباطات تعاونية عبر جملة من الأطر متعدّدة القوميات القديمة والجديدة من جهة، والمتابعة المنفردة، إلى هذا الحد أو ذلك، لمصالح قومية قائمة على قدرة عسكرية جرى تعزيزها كثيراً وما زالت تنمو أكثر فأكثر، من جهة ثانية. لقد قال أحد المراقبين الأتراك: «ترقبوا مبادرات تركيا الجريئة في كل من الشرق الأوسط، وما وراء القفقاس، وشبه جزيرة البلقان، بهدف حماية مصالح أمنها القومي، بحوية تفوق ما كان معهوداً من قبل. لا يمكن اعتبار تعاونها مضموراً، كما لا يمكن غض النظر عن هواجسها الأمنية المشروعة أو تهديتها»⁽²⁾.

باتت المؤسسة السياسية التركية، ثانياً، متزايدة التنبه إلى، والحرص على، إقامة علاقات خارجية تتجاوز حدود توجه البلاد التقليدي الحصري نحو الغرب. صحيح أن أنقرة لا تقطع علاقاتها مع الحلفاء الغربيين ولكنها دائبة على إعادة تحديد طبيعة هذه العلاقات مع التطّوع إلى الاضطلاع بدور أكبر في أوراسيا. ما زالت رغبتها في أن تصبح نموذجاً يُحتذى بالنسبة إلى الدول المستقلة حديثاً في آسيا الوسطى، كما على صعيد الأنظمة الإسلامية الإصلاحية، تنطوي على أهمية بالغة، وإن ظلّ نجاحها محدوداً حتى الآن. ثمة، على أية حال، قطاعات ذات شأن من التّخبة السياسية في تركيا، ما زالت مقتنعة بأن الغرب «بحاجة إلى تركيا في هذه المنطقة الوعرة من أجل توفير الحماية لجملة من المصالح الأمنية الغربية الأساسية، وفي سبيل تقديم مثال حي عن إمكانية الجمع بين الإسلام، والديمقراطية التعددية، واقتصاد السوق القائم على الحرية، في الوقت نفسه»⁽³⁾.

لم تفض هذه التغييرات، بعدُ، إلى أية استراتيجية كبرى جديدة تحدّد موقع البلاد على الصعيد الدولي⁽⁴⁾. يعود السبب، في المقام الأول، إلى وجهات النظر المتباينة بشأن ما يمكن لأية سياسة خارجية مرجوة أن تتخذها من شكل. ما لبث ظهور قوى سياسية داخلية جديدة، مضافاً إلى عدم اليقين المستمر بشأن النظام الدولي الجديد، أن تمخّص عن قدر متنام وصاحب من الجدل حول الخط التركي في السياسة الخارجية والأمنية. ما زال هذا الجدل قاصراً عن بلوغ أي إجماع قومي جديد.

يحظى استمرار التوجّه الغربي الراسخ بوصفه العمود الفقري للسياسة الخارجية، بأقوى أشكال التفضيل والتأييد لدى الجيش؛ ونخبة الأعمال؛ ودعاة التغريب التقليديين في الوسط السياسي الموجودين، بصورة رئيسية، في صفوف أحزاب اليسار الديمقراطي (DSP)، الطريق القويم (DYP)، والوطن الأم (ANAP)؛ ومعظم أرباب الصحافة والإعلام البارزين في البلاد. غير أن هذه القوى السياسية ليست متفقة حول ما إذا كانت تركيا صاحبة حق في عضوية الاتحاد الأوروبي. هذه العضوية التي يمنعها الاتحاد عنها ظلماً، أم أن عليها أن تبذل جهوداً مضمّنة لتوفير معايير العضوية التي أقرّها الاتحاد بالنسبة إلى أي بلد مرشّح. وفي حين أن قادة الجيش وساسة الأحزاب، يتبنّون وجهة النظر الأولى بصورة عامة، نجد أن نخبة رجال الأعمال تميل عادة إلى الرأي القائل بضرورة بذل المزيد من الجهود. تتفق هذه الجماعات ذات التوجّه الغربي، كلها، على عدم وجود أي بديل قابل للحياة للتحاق بركب الاتحاد الأوروبي. ليس الانفتاح الإقليمي لسياسة تركيا الخارجية، بنظر هذه الجماعات، بديلاً عن التوجّه الأوروبي، وإن أمكن اعتباره إضافة إيجابية جديدة بالترحيب إلى هذا التوجّه.

ثمة موقف مختلف يتخذه التقليديون والجدد من القوميين الممثلين،

بالدرجة الأولى، من قبل حزب الحركة القومية (MHP) وقيادة حزب اليسار الديمقراطي (DSP) مع بعض صحفيي تركيا المتنفذين وممن يمكن أن يوتدوا أيضاً في صفوف حزبي الطريق القويم (DYP) والوطن الأم (ANAP). يدعو هؤلاء إلى اعتماد سياسة خارجية متركزة على مصالح تركيا القومية المحددة بواقعها ومكانتها بوصفها قوة إقليمية ناشئة. فالعلاقات مع أوروبا لا تعتبر أساساً ضرورية لسياسة تركيا الخارجية والأمنية وإن كانت إحدى وسائل تحسين مكانة البلاد الدولية⁽⁵⁾ (*). ومن هذا المنظور فإن موضوع العلاقات مع إسرائيل أو ضمان موقع حاسم في عملية نقل طاقة بحر قزوين، ينطويان على أهمية موازية للحصول على عضوية الاتحاد الأوروبي. وبالتالي فإن عضوية الاتحاد ليست مقبولة إلا إذا كانت مُبرّأة من احتمال التضحية بأية مصالح قومية مهمة، وغير مصحوبة بأية قيود على السيادة السياسية. وفيما يصر حزب اليسار الديمقراطي (DSP) على تأكيد مكانة تركيا الإقليمية بصورة عامة، فإن حزب الحركة القومية (MHP) يدعو إلى إقامة علاقة خاصة مع ذوي الأصول التركية في آسيا الوسطى، علاقة قابلة لأن تتوّج، آخر المطاف، بظهور رابطة دول تركية (كومولت تركي) بزعامة تركيا.

يتفق دعاة التغريب والقوميون على أن استمرار عضوية تركيا في الناتو هو الضمان الأمثل لأمن البلاد. وينطوي ذلك على الاحتفاظ بعلاقات وثيقة مع الولايات المتحدة، غير أن الفريقين، كليهما، يتوقان لرؤية تفهم أميركي أفضل لمتطلبات تركيا السياسية.

(*) بالنسبة إلى حزب اليسار الديمقراطي (DSP) ليس هذا الموقف إلا استمراراً لسياسة الخارجية متعددة الأقسام في السبعينيات لدى أجويد، تلك السياسة التي كانت، في تلك الفترة تولي اهتماماً أكبر للنزعة العالم الثالثة والانفتاح على الاتحاد السوفيتي. للاطلاع على التفاصيل. (انظر رقم الهامش المذكور في آخر الكتاب - الناشر).

أما إسلاميو تركيا فيتخذون موقفاً شديداً للاختلاف. فهم يدعون إلى إعطاء نوع من الأولوية للعلاقات مع العالم الإسلامي، وهو أمر تجلّى بوضوح، مثلاً، في سياسة مجموعة الدول الثماني الإيربكانية التي استهدفت إقامة علاقات وثيقة بين تركيا وسبع دول إسلامية أخرى كبيرة أو قوية اقتصادياً هي: إيران، مصر، باكستان، بنغلادش، أندونيسيا، ماليزيا، ونايجيريا. وعلى المدى الطويل يتطلّع الإسلاميون، كما يتجلّى من مواقف حزب الفضيلة وأتباعه في وسائل الإعلام وبين أوساط المثقفين، إلى إبعاد تركيا عن الغرب وفك ارتباطها به، وصولاً إلى جعلها قوة طليعية وقيادية في العالم الإسلامي. غير أن هؤلاء، كما تبين من فترة توليهم للحكم، مستعدون للتكثيف مع الحقائق والوقائع الدولية والداخلية وقادرون عليه. وبالتالي، فإن العلاقات الوثيقة مع الاتحاد الأوروبي مع التزام مستمر بالناتو ليست محظورة طوال بقائها ملبية لمتطلبات الظروف الدولية. غير أن هذا لا يمكن اعتباره إلاّ حلاًّ وسطاً مؤقتاً، وإن دام طويلاً، ولا يجوز أخذه على أنه نوع من الانقلاب في التوجّه الأساس على صعيد السياسة الخارجية، طوال بقاء مثل هذا التوجّه بعيداً عن ساحة النقاش في الأوساط الإسلامية على الأقل.

ظلت السياسة التركية على الصعيدين الخارجي والأمني، في ظل جملة الظروف الدولية والمحلية التي سادت خلال العقد الماضي، تركيبة معقّدة تزوج بين التغريب والنزعة القومية. ومما يتعذر إنكاره أن زوال الاتحاد السوفيتي وانتهاء الخصومة بين الشرق والغرب، أفضيا إلى فتح آفاق جديدة أمام أنقرة على صعيد السياسة الخارجية الإقليمية. لقد بادرت أنقرة إلى الإمساك بالفرص المتاحة لها وباتت موشكة على فرض وجودها بوصفها قوة إقليمية رئيسية. وفي الوقت ذاته، شهدت العلاقات مع الغرب تغييرات ذات شأن كانت، في المقام الأول، نتيجة التغيير الطارىء على مدى أهمية تركيا بالنسبة إلى أوروبا. لم تكن

الولايات المتحدة قادرة على أن تقدّم ما هو أكثر من تعويض جزئي عن علاقات أنقرة المتدهورة بسرعة مع بلدان الاتحاد الأوروبي. وبالتالي، فإن تركيز السياسة الخارجية التركية بات متحوّلاً، ببطء ولكن بثبات، نحو تأكيد الطابع القومي. يمكن التوصل، مثلاً، إلى مثل هذا الاستنتاج عبر الاطلاع على برنامج حكومة تركيا السابعة والخمسين، حكومة بولنت أجويد القومية اليسارية الائتلافية القائمة على ثلاثة أحزاب، التي جاءت إلى الحكم في الثلاثين من أيار/ مايو سنة 1999م⁽⁶⁾(*). فما لم يتم اعتماد توجه جديد على صعيد السياسة الداخلية نحو تبني قيم الديمقراطية الليبرالية، يكون مصحوباً بمبادرة الاتحاد الأوروبي إلى التخفيف من شروط العضوية، من شأن هذه النزعة القومية القوية، ذات التوجه الغربي، أن تصبح الطابع المميّز لسياسة تركيا الخارجية عند بداية القرن الحادي والعشرين.

(*) للاطلاع على التفاصيل، انظر «برنامج الحكومة الائتلافية: بيان الحكومة السابعة والخمسين المقدم إلى البرلمان التركي من قبل أجويد» في الرابع من حزيران/ يونيو سنة 1999م. (انظر رقم الهامش المذكور في آخر الكتاب - الناشر).

آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين: من الطاقة إلى التجارة فعلاقات القرابة

يشكّل التاريخ، المعترف بأنه قصير، لعلاقات أنقرة مع الدول المستقلة حديثاً في كل من آسيا الوسطى وما وراء القفقاس مثلاً جيداً عن كيفية وقوع القيادات السياسية في تركيا وحلفائها الغربيين في خطأ تفسير مغزى زوال الإمبراطورية السوفيتية. فبعد انتهاء الحرب الباردة مباشرة سارع حلفاء أنقرة إلى دفعها نحو السعي للاضطلاع بدور خاص في تطوّر الدول المستقلة حديثاً (د.م.ح). كانت هذه السياسة تنطلق، بالدرجة الأولى، من الخوف غير المبرّر من تعرّض المنطقة، على يد النزعة الأصولية الإيرانية، لعملية أسلمة سريعة وعميقة. جرى الترويج لتركيا بوصفها نموذجاً غربياً مضاداً بالنسبة إلى آسيا الوسطى. بادرت أنقرة، بشغف، إلى الإمساك بهذه الفرصة في سبيل إعادة تأكيد أهميتها الاستراتيجية بالنسبة إلى الغرب عن طريق رسم وتسويق سياسة بعيدة المدى تخص آسيا الوسطى وتستهدف تحويل المنطقة إلى دائرة نفوذ تركي خاص⁽¹⁾.

غير أن هذا المخطّط ما لبث، بشيء من السرعة، أن تعرّث لافتقار تركيا إلى الدعم المادي الكافي من الحلفاء الغربيين، وافتقارها إلى الوسائل المحلية الكافية اللازمة لمتابعة مثل هذه السياسة الطموحة، وبسبب مواجهة مقاومة

روسية متنامية وصارمة لعملية فقدان النفوذ في «الجوار القريب». ليست المشكلات الرئيسية التي تعترض تركيا اليوم فيما يخص آسيا الوسطى وما وراء القفقاس متمثلة بانتشار الأصولية الإيرانية، بل بمحاولات روسيا الرامية إلى إعادة فرض سيطرتها على المنطقة وإلى ضمان حصة كبيرة في عملية تسويق ثروات الطاقة الموجودة في حوض بحر قزوين⁽²⁾.

اكتشاف «عالم جديد»: من نشوء الفرع إلى الواقعية

مع تفكك الاتحاد السوفيتي وجدت أنقرة نفسها في مواجهة «عالم جديد» في آسيا الوسطى، عالم أرادت أن تؤثر فيه، وطرح عليها جملة من المطالب⁽³⁾(*) . قوبلت الجمهوريات الجديدة، و«أبناء الأعمام الجدد» فيما يعتبر المواطن التركي الأصلي بقدر كبير من الترحيب من جانب الجمهور التركي ومن قبل قطاعات واسعة من نخبة البلاد. ثمة الآن دول أخرى ذات سيادة يشكّل فيها «الأترك» المجموعة السياسية المسيطرة، يجري فيها التحدّث رسمياً بلغة قريبة، وحيث الثقافة شديدة القرب من نظيرتها في الأناضول. بصورة مفاجئة بدت عزلة تركيا النسبية، عن أوروبا التي يتوق شعبها إلى الانتماء إليها ولكنه كثيراً ما قوبل بالصد من جهة، وعن العالم العربي الذي لم يعتبر الأترك أنفسهم قط جزءاً عضويّاً منه والذي ظلّ شديد التحفّظ إزاء تركيا من الجهة المقابلة، كما لو أنها أصبحت أثراً بعد عين .

لقد أدّى النقص النسبي، على صعيد التطور الاقتصادي والسياسي في الجمهوريات الجديدة، إلى تمكين العديد من الأترك من الإحساس بالتفوّق وأتاح لأنقرة فرصة الاضطلاع بقيادة المنطقة⁽⁴⁾. ما كانت تركيا لتستطيع أن

(*) ثمة سرد شامل لقصة تطوّر علاقات تركيا مع الجمهوريات الجديدة في آسيا الوسطى حتى أواسط التسعينيات. (انظر رقم الهامش المذكور في آخر الكتاب - الناشر).

تحلم بتحقيق مثل هذه الفرص في علاقاتها مع شركائها الغربيين. وبالتالي فإن الشروط كانت مساعدة لظهور توقعات جامحة وآمال عريضة فيما يخص أهمية العلاقات، بُغْذَهَا، ومدَاهَا، مع آسيا الوسطى⁽⁵⁾.

قامت الأوساط القومية المتطرّفة، مثل أوساط حزب الحركة القومية (MHP) ذي التوجه الوحدوي التركي - الطوراني بزعامة الراحل ألب أرسلان توركش وأتباعه، بتوفير وقود خاص لتلك التوقعات والآمال. كثر الحديث الصريح عن تطوير كتلة أو وحدة للأقوام التركية بزعامة تركيا مرشحة لأن تصبح، آخر المطاف، قوة سياسية جبّارة معترف بها قادرة على المساهمة في عملية صياغة النظام الدولي الجديد⁽⁶⁾.

كان ساسة تركيا المنتمون إلى التيار الرئيسي سريعين أيضاً في رسم صورة زاهية لعالم تركي جديد ممتد من البحر الأدرياتيكي إلى حدود الصين تشكّل تركيا قلبه. فقد سارع رئيس الجمهورية تورغوت أوزال إلى إبلاغ مواطنيه والعالم بأن القرن الحادي والعشرين مرشّح لأن يكون «القرن التركي»⁽⁷⁾. حظي الساسة الأتراك على صعيد الدعاية لمثل هذه الرؤى والأحلام بالتشجيع لدى وسائل الإعلام الغربية كما لدى الولايات المتحدة. ففي وقت مبكر يعود إلى سنة 1992م، خلال جولة على عواصم آسيا الوسطى، قام وزير خارجية الولايات المتحدة جيمس بيكر بدعوة الجمهوريات الجديدة إلى تبني النموذج التركي في تنميتها السياسية والاقتصادية⁽⁸⁾. وكان رجال السياسة والإعلام في أوروبا متفقين مع الوزير الأميركي في هذا الرأي.

غير أن هذا التطابق بين وجهتي النظر السياسييتين التركية والغربية كان مستنداً إلى دوافع متباينة. كان الوضع في الاتحاد السوفيتي السابق يقدم، بنظر قادة تركيا السياسيين، فرصة أخرى لاستعادة أهمية البلاد السياسية والاستراتيجية بالنسبة إلى الغرب، بعد بروز أهمية تركيا في أثناء حرب الخليج⁽⁹⁾. أما الساسة

الغريون فقد اعتبروا رسالة أنقرة الجديدة جزءاً مهماً من سياسة احتواء معتمدة ضد التهديد الاستراتيجي المتمثل بالأصولية الإسلامية، بطبعتها الخاضعة للرعاية الإيرانية خصوصاً. فبالنسبة إلى هؤلاء الساسة كان من الملح أن يتم الوقوف في وجه انتشار الإسلام الأصولي في منطقة مضطربة سياسياً، منطقة مرشحة لأن تغدو بؤرة، بلا ضوابط، لانتشار أسلحة الدمار الشامل بما فيها الصواريخ النووية.

لقد كان محتوماً، إلى هذا الحد أو ذاك، أن تغدو آسيا الوسطى ليس فقط مرشحة بل ومضطرة لأن تصبح منطقة نفوذ تركية. باتت تركيا تعتبر إحدى القوى الإقليمية الجديدة «ذات النفوذ في: آسيا الوسطى، القفقاس، منطقة البحر الأسود، شبه جزيرة البلقان والشرق الأوسط»⁽¹⁰⁾. وثمة محللون جيو-سياسيون أميركيون قاموا بتعزيز هذه الأفكار على صعيد تطوير إمكانيات حوض بحر قزوين في مجال الطاقة⁽¹¹⁾(*). تتمتع تركيا بمكانة محورية وفقاً لهذه الاعتبارات، وهي أيضاً عنصر من فلسفة السياسة الخارجية السائدة لدى كل من رئيس الوزراء بولنت أجويد ووزير الخارجية إسماعيل جيم⁽¹²⁾.

عند انهيار الاتحاد السوفيتي كان التوجُّه السياسي لدول آسيا الوسطى مؤيداً لفرض اتباع النموذج التركي. ففي أيلول/سبتمبر سنة 1991م، قام الرئيس

(*). لعل النموذج الأبرز لجغرافية أوراسيا السياسية الجديدة هذه هو كتاب زينغير بريزينسكي، رقعة الشطرنج الكبرى: التفوق الأمريكي وضروراته الجيو-سياسية (هاربر كولنز، سنة 1997م)، خصوصاً ص: 30 - 56. إلى وقت قريب لم يكن حوض بحر قزوين المحدد بجملة من السمات المشتركة موجوداً. فهذه المنطقة الجيو-سياسية ظهرت إلى الوجود بعد زوال الاتحاد السوفيتي. إنها محددة، أساساً، بجملة الآليات والسمات المشتركة النابعة من سمي جمهوريات أذربيجان وتركمانستان وقازاخستان وجورجيا، بل وأرمينيا إلى حدود معينة، إلى إيجاد منافذ لموارد الطاقة المتوافرة في المنطقة واجتذاب الاستثمارات الدولية بمنأى عمّا تقرره روسيا. (انظر رقم الهامش المذكور في آخر الكتاب - الناشر).

القازاخستاني نور سلطان نازارباييف بزيارة أنقرة. وفي التاسع من تشرين الثاني/ نوفمبر سنة 1991م، اعترفت تركيا رسمياً بجمهورية أذربيجان، وفي شهر كانون الأول/ ديسمبر سنة 1991م، تعاقب رؤساء جمهوريات تركمانستان، وأوزبكستان وقيرغيزستان على زيارة تركيا زيارات رسمية. عادوا وفي جعبهم رُزْم من الاتفاقيات مع تركيا حول التعاون في العديد من المشروعات الاقتصادية والثقافية المختلفة⁽¹³⁾. بادرت تركيا في السادس عشر من كانون الأول/ ديسمبر إلى الاعتراف رسمياً بجميع الجمهوريات الجديدة الأخرى في منطقة الاتحاد السوفيتي السابق، مُضْفِيَةً الصفة الرسمية على علاقاتها مع كل من آسيا الوسطى وما وراء القفقاس.

كانت ثَمَّة، مع ذلك، عقبات معيَّنة تعترض سبيل تحقيق الطموحات التركية. فتركيا لم تكن الجهة الوحيدة الساعية إلى بسط النفوذ على آسيا الوسطى. كان لا بدّ من أخذ كل من إيران وروسيا، على الأقل، بعين الاعتبار. فإيران كانت تتمتع بمسوغات تاريخية. ثقافية شبيهة بما لدى تركيا على صعيد إقامة علاقة خاصة. أما روسيا فكانت، بوصفها وريثة القوة المسيطرة السابقة في المنطقة، ذات مصلحة مستمرة في إبقاء الجمهوريات الجديدة تابعة اقتصادياً وسياسياً. كان قادة دول آسيا الوسطى يريدون أن يحولوا دون استبدال الأخ السوفيتي الأكبر بشقيقة تركية كبرى جديدة (آبي Aguabey). كانوا راغبين في جني ثمار السيادة السياسية المحققة حديثاً لبلدانهم عبر ترسيخ وتثبيت استقلالهم السياسي والاقتصادي إلى أقصى حدّ ممكن مع العمل في الوقت نفسه لضمان مواقعهم القيادية الخاصة التي لا ينازعهم عليها أحد على الصعيد الداخلي. وسرعان ما تمخّض هذا كله عن موقف أكثر اتصافاً بالواقعية من آسيا الوسطى في الأوساط الرسمية التركية.

ولكن أنقرة كانت أحياناً تجد قَدْرًا من الصعوبة في الحفاظ على التوازن

بين سياسة خارجية واقعية (دون أي ادعاء لزعامة إقليمية) في علاقاتها مع الجمهوريات الحديثة من جهة، وآمالها في إقامة علاقة خاصة مع نوع من المكانة التفضيلية التركية في السياسة الخارجية لدول آسيا الوسطى، من جهة ثانية. كان من شبه المتعذر على القادة الأتراك أن يحولوا دون اتصاف كلماتهم بالغموض، أو دون إساءة تفسيرها. وقد حدث هذا، مثلاً، حين أعلن رئيس الوزراء سليمان ديمريل في نيسان/أبريل سنة 1992م، في أثناء زيارة له لعدد من دول آسيا الوسطى، أن تركيا لم تكن تريد أن تفرض الوصاية على الجمهوريات الجديدة، ولكنه تحدّث في الوقت نفسه عن إمكانية إقامة رابطة تضم جمهوريات تركية ذات سيادة، وعن اضطلاع تركيا بمسؤولية تمثيل العالم التركي على المنابر الدولية⁽¹⁴⁾.

سارعت الأوساط السياسية في موسكو والتَّخَب العسكرية الروسية إلى اعتبار مثل تلك اللغة برهاناً على اعتزام تركيا الحلول محل النفوذ الروسي في المنطقة. وما لبثت هذه النظرة أن أصبحت أكثر بروزاً في موسكو مع اكتساب مفهوم الجوار القريب قدراً أكبر من الوزن بوصفه أحد العناصر الهامة في نمط تفكير السياسة الخارجية الروسية. وبالتالي، فإن سياسة تركيا تجاه آسيا الوسطى وما وراء القفقاس تتعرّض للعرقلة ليس فقط بسبب جملة الصراعات المختلفة الخفية منها والمكشوفة في المنطقة، بل وجراء عودة روسيا إلى الانبعاث بقوة مرة أخرى بوصفها قوة إقليمية ذات نفوذ⁽¹⁵⁾.

أدى انتخاب أبو الفيض إيلجيببي رئيساً لجمهورية أذربيجان سنة 1992م، إلى تعميق الشكوك الروسية. اشتهر الرجل بمواقفه المعادية بقوة لروسيا والمالية بقوة مماثلة لتركيا، مما دفع موسكو إلى مضاعفة جهودها الرامية إلى استعادة مواقع قوية فيما وراء القفقاس. فعبر القيام، عملياً، باستغلال النزاعات الناشئة بين أذربيجان وأرمينيا حول ناغورنو قره باغ من جهة، وبين جورجيا

والإقليم المنفصل عنها والمعروف باسم أبخازيا من جهة ثانية، تمكّنت موسكو أخيراً من إعادة فرض وجودها العسكري على الحدود الجورجية والأرمنية مع تركيا. حاول خَلْف إيلجيبى، حيدر علييف، أن يتبع خطاً سياسياً متصفاً بقدر أكبر من الاستقلالية. حاول، أولاً، أن يبقى على مسافة واحدة مع كل من أنقرة وموسكو⁽¹⁶⁾. وسعى، بعد ذلك، إلى بناء سياسته ذات التوجُّه الغربي على قاعدة علاقات سليمة مع الولايات المتحدة بغية إيجاد مظلة أمنية لاجتراح علاقات خاصة مع تركيا على صعيد سياسة خط الأنابيب⁽¹⁷⁾.

الوضع الفعلي: الطاقة، الأعمال، والقرابة

تنطلق علاقات تركيا مع الدول المستقلة في آسيا الوسطى وما وراء القفقاس، بالدرجة الأولى، من إمكانيات الطاقة والأعمال التجارية من جهة وصلة القرابة من جهة ثانية. لم تتخلَّ أنقرة كلياً عن فكرة أن تكون، أو تصبح، نموذجاً يُحتذى، غير أنها باتت أقل بروزاً على الساحة مما كانت في السنوات الأولى من عقد التسعينيات. علينا أن ننتظر لنرى ما إذا كان التصوُّر سوف يشهد انبعثاً سياسياً في ظل حكومة أجويد الائتلافية الجديدة الأكثر قومية مع حزب الحركة القومية (MHP).

الطاقة

لقد تحوَّل اهتمام تركيا الإقليمي الرئيسي عن حُلْم إيجاد مجموعة من الدول التركية كقوة جديدة على الساحة السياسية الإقليمية وبت متركزاً على اعتبارات سياسية واقتصادية أكثر دنيوية حول كيفية الحصول على حصتها من كعكة الطاقة الإقليمية المرشحة لأن تُوَزَّع في غضون العقود المقبلة. تريد تركيا أن تشارك في عمليات تطوير وتسويق ثروات النفط والغاز الكبرى الموجودة في منطقة بحر قزوين، وفي تركمانستان، وقازاخستان، وأذربيجان بالدرجة

الأولى^{(18)*}. يرى القادة الأتراك في عملية استثمار هذه الثروات وسيلة من وسائل معالجة طلب البلاد المتزايد للطاقة، تحقيق مكاسب اقتصادية ذات شأن من خطوط الأنابيب والمرافق المطلوبة في الأجزاء النازلة من هذه الخطوط، وتعزيز أهمية البلاد الاستراتيجية بالنسبة إلى كل من دول آسيا الوسطى والحلفاء التقليديين في الغرب⁽¹⁹⁾. غير أن تركيا لا تملك إلا القليل من الوسائل الخاصة اللازمة لتحقيق مصالحها. فنجاح سياستها النفطية القزوينية يتوقف، في المنام الأول، على الدعم السياسي لحكومة الولايات المتحدة.

كانت تركيا وستبقى حتى المستقبل المنظور إحدى الدول المستوردة للنفط والغاز. ففي سنة 1995م، استوردت 25,8 مليون طن من النفط الخام، ومع حلول سنة 2010م، سيبلغ ما تستورده أكثر من أربعين مليون طن، حسب توقعات الطلب على الطاقة. ستكون الزيادة في استهلاكها للغاز الطبيعي أكثر إدهاشاً، إذ ستقفز الكمية المستوردة من أقل من عشرة مليارات من الأمتار المكعبة في سنة 1998م، حسب التوقعات، إلى 54 ملياراً من الأمتار المكعبة في سنة 2010م، و81 ملياراً من الأمتار المكعبة في سنة 2020م. أما السبب الرئيسي الكامن وراء هذا الطلب المتزايد، فهو العمل على استبدال الفحم التركي ذي النوعية الرديئة بالغاز الطبيعي لأغراض التدفئة في المراكز الحضرية المتنامية بسرعة مع الاستخدام المتزايد للغاز، كوقود نظيف لمحطات توليد الطاقة وأغراض صناعية أخرى⁽²⁰⁾. وهذا كله يجعل تركيا سوقاً جذابة للنفط والغاز

(*) ولو ربما لأسباب سياسية في البداية، كانت تقديرات كمية الاحتياطيات النفطية القزوينية موضع نقاش ومساءلة؛ غير أن المؤكد هو أن مساهمة المنطقة في السوق العالمية للطاقة في القرن الحادي والعشرين، ستكون موازية لحجم مساهمة الاحتياطيات النفطية لبحر الشمال على الأقل. وبالتالي، قد يكون الحديث عن كويت جديدة نوعاً من المبالغة، غير أن المرء لا يسره أن يتجاهل مساهمة بحر قزوين في الطاقة العالمية في العقود القادمة. (انظر رقم الهامش المذكور في آخر الكتاب - الناشر).

القزوينيين، ويضفي أهمية خاصة على علاقات تركيا بالمنطقة المرشحة لأن تصبح مصدرها الرئيسي للطاقة في السنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين.

ومع ذلك، فإن ما ينطوي على أهمية أكبر بكثير هي خطوط الأنابيب التي ستولّي مهمة نقل ثروات الطاقة العائدة للدول القارية المعزولة الواقعة حول بحر قزوين إلى الأسواق العالمية. منذ البدايات الأولى بالذات حاولت تركيا أن توظف اهتمام الجمهوريات الجديدة بخطوط الأنابيب في سبيل تقليص اعتماد هذه الجمهوريات على روسيا. فمنذ كانون الأول/ديسمبر سنة 1994م، ظلّت أنقرة تدعو رسمياً، إلى إنشاء خط أنابيب نفطي من باكو إلى محطة النفط التركية على شاطئ البحر الأبيض المتوسط بالقرب من جيحان، لنقل النفط الأذربيجاني المستخرج في عرض البحر⁽²¹⁾. لقد أصبح تحقيق خط (باكو - جيحان) إحدى المصالح القومية التركية التي لا تقبل النقاش، وظلّت الحكومات الائتلافية المتعاقبة، مهما كانت وجهات نظرها السياسية، دائبة على متابعة عملية الإنشاء بحيوية ونشاط.

في الخطة التركية الأصلية، من الممكن ربط خط الأنابيب هذا بآخر يمتد على امتداد شاطئ بحر قزوين لنقل النفط الخام من حقل تنكيز النفطي في الجزء الشمالي الشرقي من حوض بحر قزوين الواقع في قازاخستان⁽²²⁾. من شأن خط الأنابيب الممتد من باكو أن يكون ذا طاقة سنوية تصل إلى خمسين مليوناً من الأطنان المترية وبطول يصل إلى حوالي ألفين من الكيلومترات. أعلنت الإدارة الأميركية في كانون الثاني/يناير سنة 1995م، عن دعمها للمشروع التركي ضمن إطارها المفضل لمعبر يتولّي نقل الطاقة المستخرجة في منطقة بحر قزوين من الشرق إلى الغرب.

في اللعبة التي بدت كما لو كانت بلا نهاية، والتي تطوّرت فيما بين

الأطراف الرئيسية ذات العلاقة بأمور نفط بحر قزوين (الولايات المتحدة، روسيا، إيران، تركيا، الجمهوريات الجديدة، وشركات النفط العالمية - الدولية)، تعيّن على تركيا أن تعدل خطتها عدداً من المرات⁽²³⁾. ففي وقت مبكر جداً بات واضحاً أن المسار الصالح الوحيد لخط باكو - جيحان، سيكون ماراً عبر جورجيا؛ في حين كان المساران الأكثر اقتصادية يمرّان عبر إيران أو أرمينيا، غير قابلين للتنفيذ بسبب المقاومة الأمريكية والصراع الباقي دون حل في ناغورنو قره باغ، على التوالي. وأصبح واضحاً بالمثل أن الخطة التركية غير قادرة على منع تحقيق خط أنابيب روسي بديل من حقل تنكيز النفطية وقازاخستان إلى ميناء نوفو - راسيسك الروسي على البحر الأسود. ومن أجل هذا المشروع قامت كل من روسيا وقازاخستان وعمان بتشكيل كونسورتيوم خط أنابيب قزوين (CPC) سنة 1992م. وقد جرى إعادة تشكيل الكونسورتيوم سنة 1996م، بضم عدد من شركات النفط العالمية المهمة، وخصوصاً شركة تشيفرون، المطوّرة الرئيسية لحقل تنكيز، من أجل توسيع دائرة الأطراف المشاركة وتحسين سرعة واحتمال تحقيق المشروع⁽²⁴⁾. ثمة اليوم احتمال إقامة منظومة خطوط أنابيب متعدّدة المسارات من شأنها أن تشمل على خيار شمالي (روسيا) وآخر غربي (جورجيا - تركيا). وهناك خيار جنوبي عبر إيران، يبدو مفضلاً لدى بعض الشركات النفطية، تحول دونه السياسة الأمريكية القائمة على الاستمرار في فرض الحظر الدولي على طهران. ما زال مشروع الكونسورتيوم (CPC) وباكو - جيحان، ينتظران الموافقة النهائية من جانب الأطراف المعنية.

بدأت عمليات إنتاج ونقل ما يُتَوَقَّع أن يصل إلى خمسة ملايين طن متري من النفط سنوياً من حقول نفط أذربيجانية في تشرين الثاني/نوفمبر سنة 1997م، عبر خط شمالي تم إصلاحه للأنابيب من باكو إلى نوفو - راسيسك عن طريق العاصمة الشيشانية غروزني. وثمة مسلك غربي آخر، بالطاقة ذاتها، بين بانكو ومحطة سوبسا الجورجية على البحر الأسود أصبح جاهزاً للعمل في نيسان/

أبريل سنة 1999م، بعد أن كان إنشاؤه قد واجه بعض التأخيرات غير المتوقعة . كانت تركيا التي قامت حتى بعرض المشاركة المالية في عملية الإنشاء وراء إطلاق هذا المسار أيضاً . وعلى هذا الصعيد، فإن «الحكومة التركية دأبت على إيضاح أن دعمها للمسار الغربي كان مرتبطاً بتحقيق خط أنابيب باكو - جيحان آخر المطاف»⁽²⁵⁾ . وحين تعرّض هذا الربط للرفض من قبل شركة أذربيجان الدولية العاملة (AIOC)، أوائل سنة 1996م، سحبت تركيا دعمها وتركت عملية إنشاء خط الأنابيب لشركات النفط والدول المعنية⁽²⁶⁾ . والآن، فإن كل النفط الأذربيجاني الخام، الذي لا يباع إلى تركيا أو زبائن آخرين في منطقة البحر الأسود، يجب نقله عبر المضائق التركية .

ما زال القرار النهائي بشأن خط أنابيب التصدير الرئيسية يتعيّن اتخاذه من قبل شركة (AIOC)، ذلك الكونسورتيوم النفطي الدولي، المطوّر الرئيسي لحقوق النفط الأذربيجانية الموجودة في عرض البحر، والذي سيتعيّن عليه تحمّل مخاطر توظيف استثمارات تتراوح بين 2,3 و4 مليارات من الدولارات، بفترة تسديد تصل إلى حوالي عشرين سنة في منطقة مأزومة ومتفجرة سياسياً . رسمياً، سيتم اتخاذ القرار الخاص بمسار خط الأنابيب من قبل الحكومة الأذربيجانية، أي رئيس الجمهورية عليمف . أما دور شركة (AIOC) فلا يتعدّى تزويده بالتوصيات، غير أن هذه التوصيات تكون ذات وزن خاص، لأن شركات النفط هي التي ستتولى تمويل خط الأنابيب .

ثمّة عدد كبير من العوامل التي تفعل فعلها؛ إنها تجعل الحسابات الاقتصادية بالغة الصعوبة وتحذر أوساط الأعمال الدولية المشاركة من أي قرار متسرّع . تعاني منطقة القفقاس، أولاً، من العديد من التوترات المتفاعلة التي لا يشكّل كل من الصراع حول ناغورنو قره باغ بين أذربيجان وأرمينيا، ومشكلة النزعة الاستقلالية الإنجازية غير المحلولة في جورجيا سوى المثالين الأبرز . يبقى الاستقرار الداخلي للدول الجديدة في المنطقة، ثانياً، متسماً

بالهشاشة⁽²⁷⁾. وتنطوي عملية تورط كل من روسيا، وتركيا، وإيران، والولايات المتحدة في اللعبة الاستراتيجية الجارية على قدم وساق، على خطر تحوّل النزاعات المحلية إلى أزمات إقليمية. ثمة مثال نجده في تفكير الأذربيجانيين مؤخراً بإمكانية إقامة قاعدة عسكرية أجنبية في البلاد لموازنة الحشد العسكري الروسي الكبير في أرمينيا المجاورة⁽²⁸⁾.

لعل الفائدة الرئيسية التي ينطوي عليها الاقتراح التركي المتمثل بخط باكو - جيحان، في ظل هذه الظروف، هي أن من شأنه أن يشكّل بديلاً لخط أنابيب روسي أو إيراني ممكن نظرياً وشديد الجاذبية اقتصادياً، يمكن لكليهما أن يزيدا من قوة الاحتكارات المتحكّمة من الآن بطرق الوصول إلى السوق. قد تكون مشكلة المشروع التركي الرئيسية متمثلة بنقطة ضعفه الاقتصادية، لأن على المشروع، حتى يصبح مربحاً، أن لا يكتفي بنقل النفط الأذربيجاني، بل يجب أن ينقل أيضاً كمية ذات شأن من مصادر نفطية قزوينية أخرى، وهو أمر يتعذر ضمانه حالياً بصورة مطلقة⁽²⁹⁾(*) .

ولتلك الأسباب، فإن إدارة الولايات المتحدة تصوّرت ممراً عابراً لبحر قزوين ناقلاً للطاقة من الشرق إلى الغرب، من شأنه أن يجمع خط أنابيب النفط مع خط مواز لأنابيب الغاز الممدودة من تركمانستان عبر بحر قزوين للالتحاق بخط باكو - جيحان على الشواطئ الأذربيجانية. ثمة فريق عمل يضم ممثلي عدد من الوكالات ويختص بموارد الطاقة في بحر قزوين، برئاسة مساعد وزير

(*) أدى تدهور أسعار النفط الحاصل في سنة 1998م، مع إعادة النظر المتواضعة للاحتياجات النفطية المقدرة في المنطقة القزوينية، خصوصاً في أذربيجان، إلى جعل خط أنابيب باكو - جيحان أقل جاذبية. وطوال بقاء عدم اليقين حول ما إذا كانت أذربيجان تنتج ما يكفي من النفط على المدى الطويل، أو ما إذا كان النفط من مصادر أخرى يمكن أن يضاف إلى النفط الأذربيجان لملء خط الأنابيب المخطط، سيكون سيد الموقف، فإن منظمة (AIOC) تبقى عازفة عن اتخاذ القرار النهائي بشأن خط التصدير الرئيسي. (انظر رقم الهامش المذكور في آخر الكتاب - الناشر).

الخارجية ستروب تالبوت، تم تأسيسه بغرض تنسيق سياسة الولايات المتحدة. ليس الهدف الكامن وراء هذا المشروع المكلف سوى فرض وجود الولايات المتحدة بوصفها إحدى القوى الاستراتيجية المهيمنة في آسيا الوسطى. فمن شأن مَنقذ طاقي فعّال يفتح من المنطقة باتجاه الغرب عبر تركيا أن ينزل ضربة موجعة بنفوذ كل من روسيا وإيران، خصوصاً إذا ما أخذ المرء أن ممر الطاقة قادر أيضاً على أن يشتمل بنى تحتية خاصة بالأشكال الأخرى من النقل والاتصالات بعين الاعتبار. ترمي هذه السياسة الأمريكية، رسمياً، إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تعزيز قدرة هذه الدول الجديدة على الاستمرار بوصفها مجتمعات ديمقراطية قائمة على اقتصاد السوق، عن طريق توفير الدعم الثابت والمضطرر لاستقلالها، ووحدتها الإقليمية، وازدهارها.

- تحسين فرص العمل لصالح الشركات الأمريكية وغير الأمريكية.

- تخفيف حدة النزاعات الإقليمية والتشجيع على التعاون في سبيل دفع عجلة عملية اندماج الدول، حديثة الاستقلال، بالأسرة العالمية للدول الديمقراطية.

- ضمان تمكين ثروات حوض بحر قزوين الطاقية من تدعيم الأمن الطاقى للولايات المتحدة وحليفاتها، جنباً إلى جنب مع الاستقلال الطاقى لدول بحر قزوين المستقلة عن طريق تأمين التدفق الحر لنفط وغاز بحر قزوين إلى الأسواق العالمية⁽³⁰⁾.

حظيت هذه السياسة بمرتبة عالية على سُلّم أولويات إدارة كلينتون لأن الاستراتيجيين الأمريكيين مقتنعون بأن التطورات الجارية في منطقة بحر قزوين سوف تكون ذات تأثير حاسم على عملية صياغة وتشكيل عالم ما بعد الشيوعية وعلى النفوذ الأمريكي في هذه العملية بالتالي. وقد جرى تأكيد هذه الأهمية الاستراتيجية على لسان وزير الطاقة بيل ريتشاردسون حين أعلن: «يتعلق الأمر بأمن أمريكا على صعيد الطاقة، هذا الأمن الذي يستدعي تنويع مصادرنا للنفط

والغاز على النطاق العالمي». و«يتعلّق أيضاً بالحيلولة دون تمكين أولئك الذين لا يؤمنون بقيمتنا من الوصول إلى مواقع استراتيجية»⁽³¹⁾.

إن هذه الملاحظة موجّهة، بالدرجة الأولى، ضد إيران، التي ما زلت تُعتبر عنصر عدم الاستقرار الرئيسي في الشرق الأوسط عبر رعايتها للإرهاب، ونشرها للأصولية الإسلامية، وسعيها لبناء أو حيازة الأسلحة النووية. وقد قال مساعد وزيرة الخارجية ستيفوارت آيزنشتات بعد زيارته لباريس في شهر شباط/ فبراير سنة 1998م، حاول خلالها تأمين التأييد الأوروبي للسياسة الأمريكية: «إننا راسخو القناة بعدم جواز مد خط للأنابيب عبر إيران. لا مجال للتردّد والأعذار والحجج أو الذرائع». لن يجري تمكين إيران من «الإمساك بعصب حياة عملية تطوير الطاقة المنتجة في منطقة بحر قزوين والمتجهة نحو الغرب». فبدلاً من ذلك، تحاول الولايات المتحدة «تشجيع... إيجاد ممر للنقل من الشرق إلى الغرب يخترق بحر قزوين والقوقاز». سيكون خط باكو- جيحان جزءاً مهماً منه⁽³²⁾.

غير أن من شأن جملة التطورات المتلاحقة في إيران بعد انتخاب رئيس الجمهورية محمد خاتمي والانتقادات الأمريكية والدولية المتزايدة لسياسة واشنطن المناوئة لإيران، خصوصاً للعقوبات الاقتصادية المطبقة، أن تتمخض في النهاية عن إحداه نوع من التغيير في هذه السياسة. سيكون مثل هذا التطور متوقفاً على حدوث تغيير جذري ودائم للنظام الإيراني ولسياسته الخارجية المثقلة بالشك العميق، إزاء وجود جهود أمريكية رامية إلى فرض الهيمنة على المنطقة.

قامت الولايات المتحدة بتوظيف نفوذها لدى أطراف سياسية ذات شأن في سبيل الحيلولة دون إنشاء خط للأنابيب من تنكيز إلى الخليج في سنة 1994م، لدعم الحل القائم على مد حطّي الأنابيب التوأمين لنقل النفط الخام الأذربيجاني في تشرين الأول/أكتوبر سنة 1995م، من أجل الحصول على

موافقة الرئيس التركمانستاني سابارمراد نيازوف على مشروع خط أنابيب الغاز العابر لبحر قزوين، وبغية منح شركة (AIOC) في تشرين الأول/أكتوبر سنة 1998م، من اتخاذ قرار ضد خط باكو - جيحان.

وللتأثير على عملية التنمية في حوض بحر قزوين، كثفت واشنطن علاقاتها مع جميع البلدان ذات العلاقة. فمنذ أواسط التسعينيات قام رؤساء هذه الدول، بصورة منتظمة إلى هذا الحد أو ذاك، بزيارة واشنطن، كما أن عدداً كبيراً من الوفود الأمريكية رفيعة المستوى قامت بجولات على المنطقة بهدف تأمين «التزام كل من: تركيا، أذربيجان، جورجيا، تركمانستان، وقازاخستان، بتسريع عملية تطوير خط الأنابيب العابر لبحر قزوين، ونظيره الواصل بين باكو وجيحان...»⁽³³⁾. شجعت الإدارة الأمريكية على تشكيل فرق خبراء في البلدان المعنية لمعاينة جملة التفاصيل التكنولوجية، المالية، والبيروقراطية التي تشكّل جزءاً من إنشاء خط الأنابيب. فمنذ أواخر سنة 1997م، ثمة فريق عمل أمريكي- تركي مشترك، دأب على بذل جهود كبيرة لدفع عجلة مشروع باكو - جيحان بصورة أسرع. وأمام مؤتمر «مفترق طرق العالم» الدولي الذي عقد في استانبول في أيار/مايو سنة 1998م⁽³⁴⁾، قُدّمت مبادرة عُرفت باسم مبادرة بحر قزوين، كانت حصيلة الجهود المشتركة لأهم المؤسسات الأمريكية المهمة بتوفير الدعم المالي للاستثمارات في الخارج مثل: مصرف التصدير والاستيراد، شركة الاستثمارات الخاصة فيما وراء البحار، ووكالة التجارة والتنمية. وفي مناسبات مختلفة سعت واشنطن أيضاً إلى دعم وتعاون حلفائها الأوروبيين لصالح مشروعها الخاص بمعبر نقل الطاقة.

كانت المساهمة الأولية التركية في عملية التنمية مؤلفة بالدرجة الأولى من إدخال شركة تابو (TAPO) التركية الحكومية المنتجة للنفط في الأعمال النفطية الأذربيجانية والقازاخية، إلى درجة أقل، ومن الجهود الدبلوماسية المضطربة والمكثفة في كل من: باكو، واشنطن، موسكو، ألما آتا، وطهران، للترتيب

للخيار التركي، أو التوصل إلى حلول وسط مع مشروعات منافسة. ولكن زحمة المشكلات السياسية الداخلية والصراعات المحتمدة داخل الأجهزة البيروقراطية، حالت دون قيام أنقرة بتطوير خطة سياسية شاملة وحاسمة حول خط الأنابيب⁽³⁵⁾. تعيّن على المستثمرين المحتملين أن يتعاملوا مع خمس أو ست إدارات في أنقرة في السنوات الخمس الماضية، التي جلبت معها في الغالب تغييرات متكررة لكبار البيروقراطيين جنباً إلى جنب مع الكوادر الرئيسية في أهم دوائر الدولة ذات العلاقة بسياسة الطاقة. أضف إلى ذلك أن المصلح التركية لم تكن على الدوام متفقة حول الخط السياسي الواجب اتباعه كما تجلّى في الجدل الذي دار بين إيمره غوننساى، كبير مستشارين سابق في شؤون الطاقة لدى رئاسة الوزراء تانسو تشيللر، ووزير خارجية لفترة قصيرة، من جهة، وبين كبار إداريي بوتاش (BOTAS)، شركة خطوط الأنابيب الحكومية التركية، من جهة ثانية، حول مدى أفضلية خط باكو. جيحان لنقل النفط الخام من أذربيجان⁽³⁶⁾.

ولم يتغيّر هذا الشجار الداخلي إلاّ بعد تولّي حكومة رئيس الوزراء مسعود يلماظ الائتلافية للسلطة في تموز/ يوليو سنة 1997م. قام يلماظ بزيارة كل من أذربيجان، وقازاخستان، وجورجيا خلال الأشهر الأولى من توليه للسلطة تعبيراً عن اهتمامه الشخصي بخط الأنابيب. وفي تفليس وقّع مع الرئيس الجورجي إدوارد شيفارنادزه اتفاقاً حول خط أنابيب لنقل النفط الأذربيجاني في شهر آذار/ مارس من سنة 1998م. نجحت وزارة الطاقة التركية في إقامة صلات وثيقة مع شركاء قزوينيين ما لبثت أن تمخضت، في أيار/ مايو سنة 1998م، عن توقيع اتفاقية رئيسية حول خط الأنابيب وبرنامج عمل مشترك لتسليط الضوء على تفاصيل إجراءات البيع، والتمويل، والمسائل التكنولوجية الأخرى التي كانت قد تُركت معلّقة في الدراسة الأولى لجدوى المشروع⁽³⁷⁾ ومدى ملاءمته وعمليته. حتى قادة الجيش بذلوا جهوداً لتدعيم موقع تركيا في المنطقة عن

طريق عقد اتفاقيات تعاون مع كل من أذربيجان وجورجيا خلال الزيارات التي قام بها رئيس الأركان العامة الجنرال إسماعيل حقي قره ضايبي في ربيع سنة 1998م.

وكذلك، فإن وزير الخارجية إسماعيل جيم زار المنطقة، كما عقد في الأول من آذار/ مارس سنة 1998م، مؤتمراً، حول خط باكو - جيحان ومسائل الطاقة القزوينية ذات العلاقة، حضره وزراء خارجية كل من: قازاخستان، جورجيا، تركمانستان، وأذربيجان. وقد جرى تدعيم اتفاقهم على متابعة دراسة مشروع باكو - جيحان أواخر شهر نيسان/ أبريل، حين اجتمع رؤساء جمهوريات تركيا، وجورجيا، وأذربيجان في شمال - شرق تركيا⁽³⁸⁾. وقد تكرّر هذا الالتزام بشكل أكثر جدية في اجتماع لرؤساء جمهوريات: تركيا، جورجيا، أذربيجان، قازاخستان، وأوزبكستان، تمّ عقده بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لقيام الجمهورية التركية في التاسع والعشرين من تشرين الأول/ أكتوبر سنة 1998م. وقّع رؤساء الجمهورية بيان أنقرة الذي عبّروا فيه عن التزامهم السياسي بخط باكو - جيحان بوصفه خط التصدير الرئيسي⁽³⁹⁾.

غير أن هذه، جميعاً، لم تكن إلاّ تعهدات أو التزامات سياسية؛ لم تكن تفرض أية واجبات حقوقية أو مالية على الدول المعنية. ثمّة مجموعات خبراء ثنائية ومتعددة الأطراف حاولت مناقشة التفاصيل الصعبة لعملية إنشاء خط الأنابيب، لتقاسم التكاليف فيما بين الدول المشاركة والشركات النفطية التي سيتعيّن عليها بناء خط الأنابيب، ولتقاسم الموارد. غير أن هذه المناقشات تعقّدت جراء شجار دائم وصراعات متواصلة بين الخبراء الأتراك وشركة (AIOC) حول تقديرات تكاليف المشروع. فالدراسات التركية قدرت التكاليف بحوالي 2,3 مليار من الدولارات، في حين تتراوح تقديرات الشركات النفطية بين 4 و4,5 مليارات من الدولارات، مما سيجعل خط الأنابيب غير جذاب من الناحية الاقتصادية. يتركز اهتمام المفاوضات، في المقام الأول، على الحصول

على ضمانات تركية لتسوية مسألة الكلفة المتكبدة زيادة عن الرقم الذي قدرته تركيا نفسها⁽⁴⁰⁾.

في سعيها وراء مصالحها على صعيد خط أنابيب باكو - جيحان، لم تهمل أنقرة استخدام ورقة المضائق التركية. فعلى الرغم من أن اتفاقية مونترو لسنة 1936م، تنص على إلزام تركيا بالموافقة على تأمين المرور الحر بالمضائق للجميع وفي أي وقت، باستثناء زمن الحرب، عبرت الحكومة التركية، بوضوح لا لبس فيه، عن عدم استعدادها للسماح بالزيادة المتوقعة لمرور ناقلات النفط العملاقة نتيجة شحن مجمل كميات النفط الخام، الواصلة مستقبلاً من حوض بحر قزوين إلى ميناء نوفو راسيسك الروسي أو مرفأ سوبسا الجورجي، عبر المضائق. أما السبب الرئيسي الذي ساقته أنقرة فهو الخطر البيئي الكارثي الذي سيتعرض له سكان استانبول الذين يصل تعدادهم إلى اثني عشر مليوناً⁽⁴¹⁾.

في سنة 1994م، اعتمدت أنقرة قانوناً جديداً للمرور الآمن بالممرات يفرض قيوداً على مرور البواخر الناقلة للمواد القابلة للاحتراق والخطرة الأخرى. وتعتزم أنقرة أن تتمسك بهذا القانون وتدافع عنه في وجه الانتقادات الشديدة الصادرة عن كل من: روسيا، بلغاريا، رومانيا، اليونان، وقبرص، والتي تفجرت أولاً في الاجتماع العام للمنظمة البحرية الدولية (IMO) بلندن في تشرين الثاني/نوفمبر سنة 1997م⁽⁴²⁾. ولكن المرور الآمن سوف يتحسن عن طريق تطبيق نظام خدمات لمرور المراكب جرى تطويره من قبل فريق عمل برئاسة القائد السابق للقوات البحرية التركية، الأدميرال خوفن إيرقايا، الذي كان أيضاً مستشاراً خاصاً لرئيس الوزراء مسعود يلماظ في الشؤون البحرية. ومع وضع النظام الجديد قيد التنفيذ بحلول سنة 2000م، ستكون الممرات أكثر قدرة على التعامل مع حركة المرور المتوقعة⁽⁴³⁾. ونظراً للمساعي التركية عزفت لجنة السلامة التابعة للمنظمة البحرية الدولية عن معالجة الشكاوى الروسية حول شروط المرور في دورتها التي عقدت في أيار/مايو سنة 1998م، غير أن ذلك

لم يمنع الروس من إثارة القضية مرة أخرى في اجتماع لجنة (IMO) سنة 1999م⁽⁴⁴⁾.

لا يمكن إغفال الهواجس التركية بشأن المخاطر الكامنة في تزايد كميات النفط المارة بالمضائق بسهولة نظراً لوجود سجل حافل بالحوادث في مضيق البوسفور⁽⁴⁵⁾. فإمكانية الإغلاق الكامل للمضائق في وجه الشحنات النفطية الكبيرة بعد حادث ذي عواقب وخيمة بالنسبة إلى سكان استانبول لا يمكن استبعادها كلياً. ومع ذلك فإن الدافع البيئي لم يكن الدافع الوحيد لسياسة تركيا. ففي أواخر سنة 1998م، عمدت أطراف شركة (AIOC) مرة أخرى إلى تأجيل اتخاذ أي قرار حول خط أنابيب التصدير الرئيسي بسبب مسألة مدى صلاحيته التجارية غير المحسومة، مما دفع وزير الشؤون البحرية التركية السابق برهان قره إلى التهديد برفع رسوم المرور بالمضائق خمسة أضعاف، قائلاً: «عندئذ سوف يرون ما سيحصل لأحلامهم الخاصة بالحصول على النفط الرخيص». وفي رد فعل غير محسوب بادرت الحكومة التركية إلى الإعلان عن فرض مقاطعة فعلية على شركتي برتيش بتروليوم وأموكو اللتين اعتبرتهما مسؤولتين عن تمنع شركة (AIOC)⁽⁴⁶⁾.

لم يتأثر صانعو القرار في مجالس إدارات مجتمعات الشركات النفطية العالمية كثيراً بمناورات الحكومتين التركية والأمريكية السياسية. فالاعتبارات الاقتصادية والمالية، هي العوامل الحاسمة بنظر هؤلاء؛ لن يقع اختيارهم إلاً على مشروع مربح. إن الشكوك المتزايدة حول مدى ضخامة الطاقة النفطية القزوينية، ومدى سرعة إنتاج النفط، تجبر الشركات على التحلي بالحذر. يبدو محتملاً أن تبقى خطوط الأنابيب الموجودة قادرة، ولفترة لا بأس بها من الزمن، على تلبية متطلبات الإنتاج المتوقع، خصوصاً إذا تم تحسين طاقة هذه الخطوط ورفعها⁽⁴⁷⁾، مما يلقي بظلال من الشك على مدى ضرورة وجود خط

أنابيب رئيسي جديد للتصدير، بين باكو وسوبسا، أو بين باكو وجيحان على حد سواء .

تبقى تقديرات الجدوى الاقتصادية متأثرة أيضاً بالسياسة، خصوصاً في هذه المنطقة المضطربة المبتلية باحتمالات الصراعات القوية داخل الدول وبينها . وقد زاد ثقل هذه العوامل جراء تسييس عملية التنمية الإقليمية للطاقة من جانب الحكومتين الأمريكية والتركية . وبالتالي فليس مفاجئاً أن تبادر الشركات النفطية إلى مطالبة هاتين الحكومتين بتحمل جزء كبير من تكاليف خط الأنابيب . ومن شأن هذا أن يؤدي إلى تقليص الفوائد الاقتصادية المباشرة المتوقعة بالنسبة إلى تركيا .

يأتي رد فعل المستثمرين في مجال النفط على التكاليف والمخاطر السياسية التي يصعب احتسابها، على إمكانية بقاء أسعار النفط الخام متدنية طويلاً، وعلى آفاق الإنتاج غير المؤكدة، على شكل إطالة أمد استثماراتهم . فحسب كلام الناطق باسم (AIOC)، قامت الشركة بخفض ميزانيتها لسنة 1999م، إلى 315 مليوناً من الدولارات بالمقارنة مع ميزانية بلغت 700 مليون من الدولارات في سنة 1998م⁽⁴⁸⁾ . أضف إلى ذلك أن الشركات النفطية التي سيتعين عليها، آخر المطاف، تحمل مخاطر أي توظيف في مشروع خط الأنابيب الإقليمي ليست متعرضة لأي ضغط . ليس ثمة أي احتمال لحدوث نقص في النفط في المستقبل القريب . من شأن عودة العراق، أخيراً، إلى السوق النفطية أن يعني توفر احتياطات مؤكدة إضافية بأحجام تكاد توازي طاقة حوض بحر قزوين . لن يكون النفط القزويني مطلوباً حتى بداية القرن الحادي والعشرين حين يكون الطلب المتنامي في شرق وجنوب آسيا قد أدى إلى زيادة الطلب العالمي زيادة ذات شأن .

ثمة، على أية حال، ضغوط على حكومات المنطقة لبناء خطوط الأنابيب

إذا أرادت الحصول على الأموال اللازمة لتحسين الظروف الاجتماعية المتدهورة جداً التي تهدد الاستقرار الاجتماعي والسياسي لبلدان هذه الحكومات على المدى الطويل⁽⁴⁹⁾. وقد يُشكّل هذا، جنباً إلى جنب مع رغبة هذه الحكومات في توثيق صلات بلدانها بالبنى الاقتصادية الدولية، السبب الكامن وراء الالتزام القوي الحديث بإنشاء خط أنابيب جيحان - باكو من جانب قادة كل من أذربيجان وجورجيا. قد تكون ثمة فرصة جيدة لاتخاذ قرار مبدئي بشأن خط الأنابيب الرئيسي لتصدير النفط الأذربيجاني حتى سنة 2001م، إذا بقيت حكومة الولايات المتحدة مستمرة في الضغط لصالح تحقيق معبر نقل الطاقة من الشرق إلى الغرب، إذا بادرت الحكومة التركية، بسرعة، إلى طرح خطة تمويل سخية لمشروع باكو - جيحان، وإذا لم تشهد المنطقة أي تَفَجُّر جديد لصراعات عنيفة أخرى. غير أن ذلك لن يعني أن عملية الإنشاء ستبدأ مباشرة. فهذه العملية لن تنطلق حتى يتوفر ما يدعو إلى الاقتناع، بعد احتساب طاقة المنافذ الموجودة للنفط الخام، بوجود كميات من النفط تكفي لضمان ربحية المشروع.

يزداد الوضع تعقيداً جراء مضاعفة قضية خط الأنابيب النفطية بمشكلة خط أنابيب الغاز في مشروع الممر الواصل بين الشرق والغرب. حالياً، تليبي تركيا حاجتها المتزايدة من الغاز الطبيعي عن طريق استيراد كميات من روسيا تصل إلى البلاد عبر بلغاريا. ولزيادة الكميات المستوردة اتفقت تركيا وروسيا على مد خط للغاز عبر البحر الأسود إلى ميناء صامصون التركي الذي يمكن ضخ الغاز منه إلى الشبكة الأناضولية. ولتنفيذ مشروع التيار الأزرق هذا، قامت شركة غاز بروم الروسية العملاقة بتأسيس مشروع مشترك مع شركة إيني (ENI) الإيطالية، ولكن المشروع تلقى ضربة موجعة بسبب الأزمة المالية الأخيرة في روسيا. ومع ذلك فإن الاعتماد على الغاز الروسي سيدوم لبعض الوقت، مما يعني أن أنقرة لن تستطيع تجاهل المصالح الروسية فيما يخص خط أنابيب النفط المخطط له. ذلك هو السبب الكامن وراء عدم معارضة الحكومة التركية

لإيصال النفط الخام الأذربيجاني إلى ميناء نوفو راسيسك، فضلاً عن أنها أعلنت عن أنها لن تعرقل نقل هذا النفط عبر المضائق. سيجري تحمل حتى حصول زيادة معينة في حركة النفط جراء تشغيل خط تنكيز. نوفو راسيسك لأنابيب شركة (CPC)، شرطاً لتفسي إلى إلغاء مشروع باكو - جيحان.

للتخفيف من الاعتماد على روسيا، بادرت تركيا إلى السعي لتأمين مصادر بديلة للغاز، غير أن هذه المبادرات لم تكن هي الأخرى خالية من المشكلات. ثمة صفقة غاز كبيرة عقدها مع إيران في سنة 1996م، رئيس الوزراء نجم الدين إيربكان من حزب الرفاه الإسلامي، أزعجت الإدارة الأمريكية كثيراً. حاولت تركيا تخفيف الغضب الأمريكي عن طريق حصر مشاركتها المالية بالجزء التركي من خط الأنابيب المخطط له ومن خلال دمج خط إيران - تركيا بخطط تخص مشروعاً أكبر يستهدف جلب الغاز الطبيعي التركماني إلى أوروبا عبر إيران وتركيا (بات العمل في الجزء الإيراني - التركمانستاني منطلقاً).

على الرغم من أن واشنطن توصلت أخيراً إلى استنتاج يقول إن صفقة الغاز التركية مع إيران لا تشكل انتهاكاً لقانون فرض الحظر على إيران وليبيا، فإن إدارة كلينتون تستمر في بذل المساعي الرامية إلى إقناع تركيا بأن من شأن مد خط أنابيب غاز عابر لبحر قزوين من تركمانستان إلى باكو ومنها إلى تركيا كجزء من ممر بين الشرق والغرب لنقل الطاقة أن لا يكون أقل جاذبية⁽⁵⁰⁾. أثبتت تركيا أنها منفتحة على مثل هذه المقترحات الأمريكية، وقد تمّ في تشرين الأول/أكتوبر سنة 1998م، توقيع اتفاقية مبدئية لشراء الغاز من قبل رئيس الجمهورية سليمان ديمريل ونظيره التركماني سابا مراد نيازوف. وجرى تحويل هذه الاتفاقية إلى اتفاق شراء نهائي في أيار/مايو سنة 1999م، حين وقّع وزير الطاقة والثروات الطبيعية التركي، ضياء أقطاش اتفاقية أخرى تلحظ إنشاء خط أنابيب غاز بطول 2000 كم عبر بحر قزوين، أذربيجان، وجورجيا إلى تركيا،

يمكن ربطه بالشبكة الأوروبية لخطوط الأنابيب لإيصال الغاز التركماني إلى المستهلكين الأوروبيين . تصل طاقة الخط إلى عشرين ملياراً من الأمتار المكعبة في السنة الواحدة، تخطط تركيا لشراء 16 ملياراً منها . من المتوقع أن يبدأ الغاز بالوصول مع حلول سنة 2002م⁽⁵¹⁾ . وبعد هذه الحركة باتت لدى تركيا وتركمانيستان اتفاقيات حول إيصال الغاز الطبيعي إما عبر إيران أو عن طريق خط عابر لبحر قزوين . وبين هذين الخيارين نرى أن ذلك الذي يعبر إيران هو الأكثر تطوراً بما لا يقاس ؛ أما البديل العابر لبحر قزوين فليس له أي وجود إلاً على الورق . لا بد من الانتظار لرؤية أي من الخيارين سيتم تحقيقه .

يتعيّن على أنقرة، لدى سعيها إلى تأمين مصالحها على صعيد خطوط أنابيب النفط، أن تأخذ في حسابها العداء الأمريكي لطهران، وأن تتجنب إعطاء انطباع يشي بأن مخططاتها الخاصة بأنابيب الغاز تتضارب مع أهداف السياسة الأمريكية في المنطقة . غير أن تركيا ليست لها مصلحة في استعداد إيران التي يجب عليها، لأسباب مختلفة، أن تحتفظ بعلاقات جوار نشطة معها⁽⁵²⁾ .

وبالتالي، فإن على تركيا، إذا ما أرادت جني ثمار مشروعات خطوط الأنابيب التي تعزم إقامتها، أن تصمم سياسة تحافظ على التأييد الأمريكي لمشروع باكو - جيحان دون المبالغة في استشارة عداء كل من روسيا وإيران . وهذا يتطلب اعتماد دبلوماسية طاقة تتصف بالمهارة، غير أن أنقرة قد تضطر، في النهاية، لأن تُقدّم على خيارات واضحة إذا كانت تريد الحصول على حصة من طاقة آسيا الوسطى بالمطلق .

يُفرضُ هذا النمط المعقّد والمتشابك من علاقات الطاقة التي تؤثر ليس فقط على سياسة تركيا الإقليمية في حوض بحر قزوين بل وعلى علاقاتها بالولايات المتحدة وروسيا، على السياسة الخارجية التركية عملية موازنة بالغة الدقة تتجاوز سياستها الإقليمية في الشرق الأوسط (الأكبر والأوسع) . وهذا الوضع المثقل بالعديد من العناصر المتناقضة يساهم في خلق شعور بوجود قَدْرٍ

كبير من الخطر لدى نخبة السياسة الأمنية والخارجية في أنقرة⁽⁵³⁾، كما يفاقم من الإحساس العام بالضيق وعدم الاطمئنان الذي ما لبث أن تمخض عن مطالبات أقوى بالتعاون من جانب حلفاء تركيا الغربيين وعن تكثيف مواز للجهود التركية على صعيد الدفاع عن مصالحها القومية المتصورة، ولو من طرف واحد عند الضرورة.

الأعمال

تعكف الصناعة والأعمال التركية على بذل محاولات كثيرة في سبيل تعزيز مكائنها وتوسيع دائرة نفوذها في آسيا الوسطى. ولا تتردد الحكومة التركية في تقديم ما تستطيعه من دعم لهذه الجهود عن طريق توفير المساعدات المالية والتكنولوجية لدول آسيا الوسطى. ما لبثت هذه الجهود المتضافرة أن تمخضت عن نتائج مختلطة؛ نجحت تركيا في تطوير شبكة جيدة الكثافة من الاتصالات مع المنطقة (اتصالات بعيدة، خطوط مواصلات، نقل). باتت مؤسساتها المالية الرئيسة تمارس نشاطها في جميع البلدان الهامة. كانت علاقاتها التجارية ناجحة، وإن لم تخلُ من بعض الشوائب والخيبات المتبادلة. لقد عانى الدعم السياسي للنشاطات الاقتصادية من غياب الزخم بسبب عدم الاستقرار على صعيد السياسة الداخلية، خصوصاً فترة حكومة الرفاه - الطريق القويم (DYP-RP) الائتلافية في سنتي 1996 - 1997م. إن العلاقات الاقتصادية مع روسيا تفوق نظيرتها مع الجمهوريات الجديدة كثيراً. ومع ذلك، فإن تركيا موشكة على أن تصبح البؤرة الإقليمية للنشاطات الاقتصادية التي تمارسها الشركات الأوروبية والأمريكية متعددة الجنسيات في أسواق آسيا الوسطى، وما وراء القفقاس، والشرق الأوسط. من شأن العلاقات الاقتصادية مع الدول حديثة الاستقلال أن تستفيد من التوصل إلى حلول لجملة النزاعات الإقليمية المختلفة فيما وراء القفقاس، هذه النزاعات التي يترك بعضها أثره المباشر على سياسة تركيا الإقليمية.

منذ البدايات الأولى للاستقلال السياسي، بذلت تركيا جهوداً كبيرة لمساعدة دول آسيا الوسطى لتمكينها من أن تصبح مستقلة اقتصادياً عن طريق تطوير اقتصاداتها الوطنية مع بناء قاعدة هيكلية لاقتصادات سوق ناجحة⁽⁵⁴⁾. وقَّعت أنقرة أكثر من مئتي اتفاقية مع هذه الجمهوريات في مختلف ميادين (الاقتصاد، الثقافة، التعليم، الاتصالات، النقل، المساعدة التكنولوجية، والتدريب). قام مصرف أكزيمبانك (Eximbank) التركي بتقديم 1,1 مليار من الدولارات على شكل قروض ومساعدات برنامجية واستثمارية لعمليات توريد المواد الغذائية التركية إلى الجمهوريات الجديدة. ثمة مبادرات تسليفية أخرى تعرضت للإعاققة بسبب صعوبات التسديد في الأوقات المحددة من قبل بعض الدول التركية مثل أذربيجان.

لقد تمَّ التعاون على أصعدة تقديم المعونة الفنية، والتدريب، والثقافة، في المقام الأول، تحت مظلة وكالة التعاون الدولي التركية (TICA) التي هي مؤسسة تمَّ إيجادها سنة 1992م، لهذه الأغراض، وهي تابعة لوزارة الخارجية التركية. تضطلع هذه المؤسسة بمهام تنظيم ودعم عمليات تدريب المدراء وموظفي الدولة، وإعداد قاموس «تركي»، وتطوير المناهج الجامعية، ونقل البرنامج القومي التركي الناجح إلى حد كبير لعملية تطوير المشروعات الصناعية الصغيرة إلى دول آسيا الوسطى⁽⁵⁵⁾. شكلت المؤسسة، أيضاً، حافزاً لإيجاد اتحاد الغرف التجارية وأسواق البورصات في أوراسيا جنباً إلى جنب مع اتحاد وكالات الأنباء لدى البلدان الناطقة بالتركية. وكذلك، فإن المؤسسة تضطلع أيضاً بدور ضابط الارتباط التركي مع سائر المنظمات الدولية الناشطة في المجالات والميادين ذاتها.

تبدي أوساط التجار ورجال الأعمال الأتراك هي الأخرى نشاطاً ملحوظاً في دول آسيا الوسطى. فالشركات التركية وظفت ما يزيد عن ستة مليارات من الدولارات في المنطقة. وإضافة إلى بعض شركات الإنشاءات التركية الكبرى

التي تقوم ببناء الفنادق، والمطارات، وغيرها من مجمعات البنية التحتية، ثمّة مئات من الشركات الصناعية والتجارية الأصغر الناشطة في جُلِّ فروع اقتصادات آسيا الوسطى⁽⁵⁶⁾، بالإضافة من البنية التحتية المتطورة إلى حد مقبول للاتصالات بين تركيا وأكثرية الجمهوريات الجديدة. تحولت استانبول بؤرة نقل جوي للرحلات الجوية إلى المنطقة، كما أن جزءاً كبيراً من اتصالات آسيا الوسطى مع العالم يتم عن طريق الأقمار الاصطناعية عبر مرافق وتجهيزات تركية.

إن العديد من الشركات الدولية التي لها فروع في تركيا تستخدم هذه المرافق لتوسيع نشاطاتها في آسيا الوسطى وما وراء القفقاس، مستفيدة من التكاليف الأدنى في تركيا بالمقارنة مع البلدان الأوروبية من جهة، ومن كون الأتراك عموماً أقدر على التواصل مع أهالي الجمهوريات الجديدة بفضل علاقات القرابة اللغوية والثقافية من جهة ثانية.

غير أن التوقعات المتبادلة تعيّن عليها أن تتعرض لشيء من الترويض لإنزالها من مستوى المبالغات المفعمة بالنشوة في الفترة الأولى من العلاقات إلى تقويمات أكثر تعقلاً وتوازناً للإمكانيات الفعلية⁽⁵⁷⁾. تعين على مؤسسات الأعمال التركية أن تتعلم فن التعامل مع الأجهزة البيروقراطية المصرة على التمسك بالعادات السوفيتية القديمة أغلب الأحيان من جهة ومع كل من المحسوبة والفساد جنباً إلى جنب مع انعدام الخبرة المهنية من جهة أخرى، في آسيا الوسطى. أما الإدارات وأوساط رجال الأعمال الجدد في آسيا الوسطى، فقد تعيّن عليها، بالمقابل، أن تدرك أن القرابة لا تعني دائماً السلوك المنصف والعاقل من جانب أبناء العمومة الجدد من الأتراك. لعل النقص المزمن للقَطْع الأجنبي في دول آسيا الوسطى، هذا النقص الذي فرض قيوداً قاسية على توسع الأعمال، هو الذي ساهم بقوة في إعادة التوقعات والأحلام الجامحة إلى أحجامها الواقعية.

يتجلى الأمر في أرقام التجارة؛ بلغت قيمة الصادرات إلى الجمهوريات التركية الخمس في سنة 1998م (3,831) مليوناً من الدولارات. على الرغم من أن هذا الرقم هو ضعف ما كان في سنة 1993م، فإنه لا يشكل سوى ثلث قيمة الصادرات التركية إلى سائر الدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة (CIS) التي وصلت إلى 2,66 مليار من الدولارات. يصح الكلام نفسه على ما استوردته تركيا من المنطقة، إذ يشكل مبلغ 448,8 مليوناً من الدولارات ما يزيد قليلاً عن عُشر مجموع ما تم استيراده من رابطة الدول المستقلة. إن الحجم الإجمالي لتجارة تركيا مع الجمهوريات التركية والبالغ 1,28 مليار من الدولارات يساوي حجم تجارتها مع أوكرانيا (1,26 مليار من الدولارات). فقط قازاخستان من بين الجمهوريات التركية احتلت مكاناً لها بين شركاء تركيا الأربعين الأول، إذ بلغ حجم التجارة معها 466,62 مليوناً من الدولارات⁽⁵⁸⁾

أدى تفكك الاتحاد السوفيتي إلى ازدهار التجارة والعلاقات الاقتصادية الأخرى الروسية - التركية. رسمياً تحتل روسيا المرتبة السادسة على سلم شركاء تركيا التجاريين، إذ بلغ حجم التجارة بينهما 4,230 (مليارات من الدولارات في سنة 1998م، غير أن التجارة الفعلية كانت أكبر بكثير في السنوات الأخيرة إذا ما أخذنا «تجارة الحقائق» غير المسجلة التي لم تبدأ بالتراجع إلا في النصف الثاني من سنة 1998م، بعد الأزمة المالية المتجددة في روسيا بعين الاعتبار. لا علاقة لتجارة الحقائق باسمها، غير أنها تتم عن طريق الشاحنات بل وحتى البواخر التي تكون محملة «بكل شيء» من علب عصير الحمضيات إلى عربات النقل الكورية ذوات الأربع عجالات وطاولات الكوي»⁽⁵⁹⁾.

غير أن تركيا وفئة رجال الأعمال والتجارة فيها نجحت في إثبات وجودها بقوة على ساحة الحياة الاقتصادية في الجمهوريات التركية بآسيا الوسطى وما وراء القفقاس. أما المستوى المتدني من الفعالية الاقتصادية والتبادل فناجم

بالدرجة الأولى عن نقص تطور الجمهوريات الجديدة على الصعيدين الاقتصادي والسياسي⁽⁶⁰⁾ (*). ثمة، على أية حال، إمكانية للتحسين إذا ما تم حل مشكلات الطاقة، الأمر الذي سينطوي أيضاً على وضع حد لمنظم الأزمات والتوترات الفعلية والمحتملة في المنطقة. فكما في الأجزاء الأخرى من أوراسيا ما بعد الحرب الباردة، ستكون عملية التنمية الاقتصادية في آسيا الوسطى وما وراء القفقاس شديدة الاعتماد على الاستقرار السياسي في المنطقة، غير أن مساهمات تركيا المحتملة في بلوغ ذلك الهدف تعاني من قيود بالغة القسوة بسبب قدراتها المحدودة على الأصعدة الاقتصادية، والعسكرية، والسياسية.

القرابة

خففت الحكومة التركية من لغتها الخطابية السياسية الداعية إلى خلق رابطة أقوام تركية وراحت تتبنى هدفاً أكثر واقعية متمثلاً بمساعدة الجمهوريات الجديدة على تطوير هويتها التركية إذا رغبت في ذلك. غير أن جهوداً رسمية أهدأ ما زالت تُبذل دون توقف في سبيل خلق شعور بالوحدة بين تركيا والجمهوريات الجديدة. ثمة منظمات غير حكومية ناشطة أيضاً على صعيد بناء جسور مع الجمهوريات التركية. وهذه النشاطات تؤدي أحياناً إلى إثارة مشكلات للحكومة، خصوصاً حين تكون موجهة نحو تأييد جماعات المعارضة في الجمهوريات الجديدة، أو إذا كانت تدعو بصورة مكشوفة إلى تجميع سائر

(*) إذا أخذنا إجمالي الناتج القومي (GDP) معياراً لحجم السوق والطاقة الاقتصادية، فسيتعين علينا أن ندرك أن مجموع الناتج القومي للدول القزوينية الثلاث الغنية نفطياً: أذربيجان وقازاخستان وتركمانستان في سنة 1996م، البالغ 23,4 مليارات من الدولارات، كان مساوياً لدخل مقاطعة بريمن التي هي أصغر المقاطعات الألمانية. (انظر رقم الهامش المذكور في آخر الكتاب - الناشر).

الأترك ووضعتهم تحت قيادة تركيا. ومع ذلك فإن العلاقات الثقافية، مهما كان نوعها، تبدو، على المدى الطويل، منطوية على أكثر الآفاق تيشيراً بترسيخ نفوذ تركيا الدائم في الجمهوريات الجديدة. وهذا الحضور يتزايد زخماً باضطراب جراء انتشار وسائل الإعلام التركية في مختلف أرجاء آسيا الوسطى وما وراء القفقاس.

حاولت الحكومة التركية ضمان العلاقة الناشئة حديثاً عن طريق تقديم عشرة آلاف منحة دراسية لطلاب من هذه البلدان. وإضافة إلى ذلك، فإن تركيا تتعاون مع الجمهوريات في إنشاء مدارس للتدريب المهني، ومدارس ثانوية، بل وحتى جامعات، كما في قازاخستان وقيرغيزستان⁽⁶¹⁾. تقوم وزارتا الثقافة والتعليم بتوفير الكوادر، والمعدات، والمواد التدريبية. والعديد من هذه النشاطات تنسقها مؤسسة (TICA). وإضافة إلى هذه الجهود العامة، قام أحد فروع الطريقة الدينية المعروفة باسم الثور، بقيادة فتح غولن، أي الفرع المعروف باسم أنصار فتح الله، بافتتاح مئة مدرسة خاصة في الجمهوريات الجديدة تبدي حرصاً على تأكيد التعليم الحديث ذي المستوى الرفيع، على الرغم من أن الخلفية التنظيمية هي خلفية دينية. تُعتبر هذه النشاطات عموماً تكملة جديرة بالترحيب لجهود تركيا الرسمية على صعيد التعاون الثقافي والتعليمي مع الدول التركية⁽⁶²⁾.

أما نشاطات مختلف جماعات التضامن والروابط الثقافية للأتراك من ذوي الأصول العرقية القفقاسية فهي من نوعية أخرى. تكون في العادة تعبيراً عن دعم اندفاع الأقرباء في المنطقة نحو الاستقلال، سواء في روسيا أو بعض الدول المؤسسة حديثاً في القفقاس. ما لبثت الجماعات الداعمة للقضية الشيشانية وتلك المؤيدة لاستقلال أبخازيا عن جورجيا أن أصبحت بالغة الشهرة. كثيراً ما تؤدي نشاطات هذه الجماعات إلى خلق مشكلات للحكومة التركية في علاقاتها مع البلدان ذات العلاقة، إضافة إلى هذه النشاطات تشكل أحد العوامل الجديدة

المؤثرة على عملية رسم سياسة تركيا الخارجية، هذه العملية التي باتت أكثر تعرضاً لضغط الجمهور وتأثيره مما كانت قبل عشر سنوات بما لا يقاس⁽⁶³⁾.

تبادر هذه المنظمات أحياناً إلى التعبير أيضاً عن نزعات وحدوية تركية، على الرغم من أن الأمر يتجلى بقدر أكبر من الوضوح في نشاطات منظمات أخرى يتركز اهتمامها على دول آسيا الوسطى. لقد قامت مؤسسة الصداقة، الأخوة، والتعاون بين الدول والمجتمعات التركية (TUDEV)، التي تأثرت كثيراً بآلب أرسلان توركش، الزعيم المتوفي لحزب الحركة القومية (MHP) النومي التركي المتطرف، بتنظيم ستة مؤتمرات مزعومة للدول والمجتمعات التركية، دعت إليها وفوداً من العالم التركي كله بما فيه قبرص الشمالية والجمهوريات «التركية» في الإتحاد الروسي⁽⁶⁴⁾. وهذه المناسبات حضرتها بانتظام شخصيات سياسية تركية رفيعة المستوى، بمن فيها رئيسا الجمهورية أوزال وديميريل ورئيسة الوزراء تانسو تشيللر. وقد ساهمت هذه مع غيرها من النشاطات الوحدوية التركية الصريحة التي كانت برعاية كل من وزارة التعليم ورئاسة الشؤون الدينية في إثارة قلق الروس ومخاوفهم بشأن أهداف تركيا في المنطقة⁽⁶⁵⁾(*) .

كانت نجاحات جماعة الضغط الوحدوية التركية (اللوبي الطوراني) قليلة على صعيد التأثير في صياغة سياسة تركيا الخارجية تجاه آسيا الوسطى وما وراء القفقاس. فالسياسة الخارجية التركية بقيت، حتى بعد أن أصبح حزب الحركة القومية (MHP) شريكاً في حكومة أجدويد الائتلافية بعد انتخابات، سنة

(*) في شهر أيار/مايو سنة 1998م بادرت الإدارة إلى تنظيم المجلس الإسلامي الثالث لأوراسيا الذي جمع ثمانية وأربعين رجلاً دين «معتدل» من كل من البلقان، والدول المستقلة حديثاً بما فيها روسيا الاتحادية، وتركيا. وتهدف هذه اللقاءات الدورية المنتظمة إلى اختزال نفوذ المنظمات والدول الإسلامية المتطرفة في «العالم التركي». (انظر رقم الهامش المذكور في آخر الكتاب - الناشر).

1999م، شديدة الحرص على تجنب أي انحراف وحدوي تركي (طوراني)، على الرغم من أن تأكيد العلاقات مع رابطة الدول المستقلة (NIS) تعزز بعض الشيء.

الآفاق: مساع لبناء أنظمة فعالة أم الأعياب سياسية تقليدية؟

ما لبثت تركيا أن تعلمت بسرعة فن أخذ جملة المصالح المتضاربة والإمكانات الأقوى للأطراف الأخرى المشاركة في الشؤون السياسية والاقتصادية الإقليمية في آسيا الوسطى وما وراء القفقاس بعين الاعتبار. يصح ذلك خصوصاً على روسيا التي فرضت نفسها من جديد بوصفها قوة إقليمية ذات شأن، وإن لم تكن على الدرجة ذاتها من السيطرة مثل الاتحاد السوفيتي. فروسيا تشكل العقبة الرئيسية أمام تحقيق مصالح تركيا الإقليمية ذات العلاقة بالطاقة، فضلاً عن أنها عادت إلى احتلال مواقع عسكرية على الحدود التركية المباشرة⁽⁶⁶⁾. وكذلك فإن اعتماد تركيا على إيران، على صعيد حاجاتها الطاقية، يضيق على أنقرة مجال المناورة في المنطقة حين تبرز المصالح الإيرانية على الساحة، فيما يخص مقترحات بحر قزوين، أو خط أنابيب الغاز على سبيل المثال.

لا تستطيع تركيا بلوغ أهدافها ذات العلاقة بآسيا الوسطى وحوض بحر قزوين بالاعتماد على مواردها وقدراتها الخاصة وحدها. لا بدّ لأنقرة من أن تطور سياسة طويلة المدى منسقة مع المصالح السياسية لحلفائها الأمريكيين، والأوروبيين، بدرجة أقل. يتعين على هذه السياسة أن لا تكتفي بالتركيز على تطوير علاقات ثنائية وعلى قضايا الطاقة، بل يجب أن تهدف أيضاً إلى إضفاء صفة التعددية على الأنماط السياسية والاقتصادية في آسيا الوسطى، وإلى دفع عجلة تنمية الأعمال التي هي خارج دائرة الطاقة. لعل الإفادة من أسلوب تقسيم العمل بين مختلف الأطراف وإقامة شبكة بنى تحتية إقليمية، هما الضمانة الأفضل على المدى الطويل للاستقلال السياسي والاقتصادي النسبي بالنسبة إلى

جميع دول آسيا الوسطى وما وراء القفقاس . وفي مثل هذه الخطة تستطيع تركيا أن تكون عامل حفز مهم، خصوصاً إذا نجحت في تأمين الدعم طويل الأمد من حلفائها الغربيين .

نظراً لإمكاناتها المحدودة على صعيد اتباع سياسة قومية بعيدة المدى تجاه آسيا الوسطى، يتعين على تركيا أن تستمر في طرح خطط سياسية واقتصادية متعددة الأطراف على المنابر المختلفة بهدف مناقشة واعتماد سياسات تحظى بموافقة الجميع من أجل تنمية المنطقة على المدى الطويل . وينطبق هذا، بشكل خاص، على «القمم التركية» التي يلتقي فيها رؤساء الدول في كل من: تركيا، أذربيجان، قازاخستان، أوزبكستان، تركمانستان، وقيرغيزستان، والتي كانت أنقرة قد أطلقتها. ثمة أربعة من مثل هذه الاجتماعات تمت منذ سنة 1992م، غير أن اهتمام تركيا وآسيا الوسطى بمثل هذه المناسبات على نطاق أوسع، ما لبث، فيما يبدو، أن تضاعف. تستطيع تركيا أن تقوم بإحياء هذه الاجتماعات بوصفها منبراً لاجتراح علاقة خاصة ما مع رابطة الدول المستقلة حديثاً (NIS)، ولكن بوصفها مناسبة رفيعة المستوى تساعد على التطوير التدريجي لمنظومات إقليمية من شأنها أن تربط دول آسيا الوسطى المختلفة بعضها ببعض الآخر من جهة، ويقوى ومؤسسات مهمة من خارج المنطقة من جهة ثانية. غير أن مثل هذا الأمر سوف يتطلب قدرأ معيناً من التعديل في السياسات الخاصة بآسيا الوسطى لدى كل من تركيا والولايات المتحدة، هذه السياسات التي باتت، في السنوات القليلة الماضية، خاضعة لطغيان اعتبارات خطوط الأنابيب ومضاعفاتها الاستراتيجية .

من شأن «الألاعيب» الاستراتيجية «الكبرى» في المنطقة، على أية حال، أن تتمخض عن أطراف رابحة وأخرى خاسرة وأن تساهم في إحداث اضطراب دائم. فمثل هذه الألاعيب تكون على الدوام منظوية على خطر اكتساب الصفة العسكرية، خصوصاً إذا شعرت بعض الأطراف الخاسرة بأنها تملك ما يكفي

من القوة لقلب حظوظها عن طريق اللجوء إلى استخدام القوة. قد تصبأ أرمينيا واحدة من هذه الأطراف إذا ما جرى حرمانها من المشاركة في مغانم مَعْبَر نقل الطاقة من الشرق إلى الغرب. فأرمينيا، معزولة إقليمياً ومُفَقَّرة نسبياً، قد تسعى إلى الحصول على الدعم الروسي أو الإيراني في سبيل نفس موقع أذربيجان الممتاز عن طريق إعادة إشعال النزاع حول مقاطعة ناغورنو قره باغ. لن يبقى مثل هذا التطور بعيداً عن التأثير على تركيا، خصوصاً بعد إنشاء خط أنابيب باكو - جيحان. ومن الممكن فهم الأمر من تورط تركيا السابق في النزاع، ذلك التورط الذي أدى إلى تعقيد العلاقات مع كل من أذربيجان وأرمينيا⁽⁶⁷⁾.

وبالتالي، فإن لأنقرة مصلحة في اجترأح تركيبة قزوينية، بل وحتى آسيوية وسطى، من شأنها أن تمكنها من تحقيق المكاسب من علاقاتها الممتازة مع دول آسيا الوسطى وما وراء القفقاس دون الانجرار إلى النزاعات الإقليمية. ولتحقيق مثل هذه المصالح في ظروف العولمة المتنامية، قد تكون السياسات القائمة على المتطلبات الوظيفية - العملية لوضع الطاقة العالمي والمؤيدة لقوى السوق أنجح، على المدى الطويل، من السياسة الجغرافية والأعيب القوة التقليدية. وبالنسبة إلى تركيا، فإن من شأن ذلك أن يعني تركيز سياستها ذات العلاقة بالطاقة مع كل من حوض بحر قزوين وآسيا الوسطى على تطوير طاقتها كمحور غاز طبيعي بين الشرق والغرب بدلاً من بنائها على خط أنابيب باكو - جيحان.

الشرق الأوسط: بين التورط والمشاركة الفعالة

سبق للباحث التركي سولي أوزل Soli Ozel أن أوجز وصف التغيير الحاصل في علاقات تركيا مع جاراتها الشرق أوسطية في عقد التسعينيات قائلاً: «فيما تتعرض تركيا لأعمق أزمة اقتصادية، اجتماعية، وسياسية، خلال الفترة الجمهورية، تجد أنقرة نفسها متورطة أيضاً في شؤون الشرق الأوسط بكثافة وحدة غير مسبوقتين»⁽¹⁾. بقيت الولايات المتحدة القوة الخارجية الوحيدة ذات النفوذ والتأثير على التطورات الشرق أوسطية بعد زوال الإمبراطورية السوفيتية. أدت حرب الخليج في سنة 1991م، إلى تغيير ميزان القوة بين دول المنطقة عن طريق استئصال العراق بوصفه قوة إقليمية، ولو لبعض الوقت. تمخضت مباحثات السلام بين إسرائيل والفلسطينيين، التي بدأت في أعقاب حرب الخليج، عن المزيد من التغييرات على المسرح السياسي في الشرق الأوسط. وجملة هذه التطورات وانشغال تركيا بها أثرت بقوة على تصور هذا البلد لمصالحه القومية في المنطقة.

غير أن أي «نظام عالمي جديد» أو أي «شرق أوسط جديد» لم يبرز على الساحة، خلافاً للتوقعات التي سادت في بداية العقد. ما لبثت عملية السلام الفلسطينية - الإسرائيلية أن تباطأت بعد مجيء حكومة نتنياهو إلى السلطة في

تل أبيب. نجح صدام حسين في تعزيز قبضته على العراق وفي تحويل البلد إلى مصدر دائم للتوتر في المنطقة عن طريق استفزاز الأمم المتحدة ومعها الولايات المتحدة بصورة منتظمة. استمرت إيران في دعم القوى الإسلامية في المنطقة، مساهمة في نسف الاستقرار في العديد من البلدان وفي تشكيل تهديد دائم لإسرائيل. وجميع المحاولات الرامية إلى خلق نوع من أنواع النظام الأمني، السياسي، أو الاقتصادي متعدد الأطراف الذي يغطي المنطقة، باءت بالفشل.

وفي ظلّ هذه الظروف، ظلت تركيا تواجه جملة من الصعوبات على صعيد تطوير سياسة شاملة ومضطردة قادرة على تلبية مصالحها القومية في المنطقة. وعلى الرغم من أن أسس سياستها الخارجية - المتمثلة بالحفاظ على الوحدة القومية، بالتحديث وفق المعايير الغربية، وبعدم التورط في الشؤون الداخلية للبلدان المجاورة بما قد يعرض السلم والاستقرار للخطر - لم تتغير، فإن الخطط والسياسات اللازمة لتحقيق تلك الأهداف في الشرق الأوسط تعيّن عليها أن تشهد قدرًا غير قليل من التعديل والتكييف بما يجعلها متناغمة مع سياقها⁽²⁾.

ثمّة مشكلة نالت قسطاً وافراً من النقاش ألا وهي مشكلة ما إذا كان يتعين على تركيا، وإلى أي مدى، أن تستخدم تورطها المحتوم في قضايا السياسة الشرق أوسطية الحاسمة لممارسة التأثير الفعال على مسار التطورات الإقليمية في أعقاب حرب الخليج سنة 1991م. تشير الدلائل السياسية إلى أن رئيس الجمهورية تورغوت أوزال كان ميالاً لاتخاذ موقف فعال من القضايا الإقليمية، يقوم على توظيف طاقة تركيا الاقتصادية حافزاً على اجترار صرح سياسي إقليمي جديد قائم على التعاون⁽³⁾. كان أوزال يأمل في استبدال التنافس التقليدي بين الأطراف الساعية إلى فرض الزعامة الإقليمية القائمة على الهيمنة

بنمط أكثر حداثة من النظام السياسي الذي يمكّن تركيا أيضاً من أن تصبح أكثر أهمية. وكان أوزال يرى أن من شأن أحد الشمار الجانبية لمثل هذا التطور أن يكون متمثلاً بتحسين وضع تركيا مع حلفائها الغربيين⁽⁴⁾. غير أن هذه الآمال والتطلعات ما لبثت أن تبيدت بعد أن تمخضت انتخابات سنة 1991م، عن إعادة الحرس السياسي القديم إلى السلطة.

فَصَلَّ خلفاء أوزال العودة إلى السياسة التركية الشرق أوسطية التقليدية، وهي سياسة قامت على أن تنأى بنفسها عن الشؤون الإقليمية وعلى إقامة علاقات متوازنة ومتكافئة مع جميع الدول المهمة في المنطقة⁽⁵⁾. غير أن كثيرين من المراقبين يشكّون فيما إذا كان مثل هذا الموقف ما يزال قابلاً للتطبيق وإلى أي مدى. وثمة بعض عناصر سياسة تركيا الإقليمية نفسها التي لا يمكن تفسيرها إلا على أنها تعبير عن أشكال من التحرك باتجاه المزيد من التورط الإقليمي الأقوى، مثل العلاقة المتنامية مع إسرائيل، تؤدي إلى ترسيخ هذه الشكوك وتعزيزها.

لا يستطيع المرء أن يرى أي شيء شبيه بمخطط كبير وراء نشاط تركيا السياسي في الشرق الأوسط. ربما حلم أوزال بتحويل بلده إلى ما يشبه اليابان أو كوريا الجنوبية في المنطقة. غير أن انخراط البلد الأنشطة ببعض القضايا مدفوع أكثر الأحيان بردود أفعال سياسية على تغييرات حصلت في المنطقة منذ عقد التسعينيات تؤثر بصورة مباشرة على الأمن القومي. وهذا الحذر منسجم مع شعار التقليدي للسياسة الخارجية التركية⁽⁶⁾.

ثمة أربعة تحديات تشكّل نقاط ارتكاز بالنسبة إلى سياسة تركيا الشرق أوسطية في التسعينيات⁽⁷⁾. هناك، أولاً، ذلك التورط العميق غير المرغّب به، ولكنه محتوم، في شمال العراق الذي ما لبث أن جر وراءه جملة من العواقب ليس فقط على العلاقات التركية - العراقية، بل وعلى العلاقات مع جارتين

مباشرتين آخرين أيضاً هما إيران وسورية. تبقى علاقة خاصة تم اجتراحها مؤخراً مع إسرائيل خاضعة، ثانياً، لطغيان تعاون سريع التنامي في المسائل العسكرية بما يفضي إلى تعقيد العلاقات مع البلدان العربية. ظلت تركيا، ثالثاً، تعيش مشكلات مضطردة مع كل من سورية والعراق حول استخدام المياه في حوض نهري الفُرات ودجلة. واجهت تركيا، رابعاً وأخيراً، صعوبة كبيرة في تحقيق التوازن على صعيد العلاقات مع إيران بين تعيين الحدود الإيديولوجية من جهة وسلوك حسن الجوار المنبعث من حوافز اقتصادية قوية متمثلة بورادات ضخمة من الطاقة من الجهة المقابلة. وهذه الأمور تمارس أيضاً تأثيراً على علاقات أنقرة مع الولايات المتحدة كما مع شركائها الأوروبيين وإن بدرجة أدنى إلى حد معين. وبالتالي فإن على تركيا أن توازن بين سياستها الشرق أوسطية وبين توجهها الغربي في السياسة الخارجية.

شمال العراق ومستقبل النظام العراقي

حين أصر الرئيس أوزال، وبقوة، على إلحاق تركيا بركب التحالف الذي قاده الولايات المتحدة في حرب الخليج [الثانية] سنة 1991م، كان يأمل في أن تساهم سياسته في تمكين تركيا من الاضطلاع بدور أكثر أهمية في المنطقة. ولبلوغ هدفه، كان أوزال مستعداً لأن يتصدى لقدر غير قليل من المقاومة الداخلية⁽⁸⁾. بل وقد خاطر بإثارة نزاع مع قيادة الجيش ما لبث أن نتج باستقالة رئيس هيئة الأركان العامة الجنرال نجيب تورمتاي في كانون الأول/ديسمبر 1990م، بسبب خلافات سياسية خطيرة حول الأزمة⁽⁹⁾. ومع قيامه بدفع البرلمان إلى إقرار قانون توسيع الصلاحيات الحربية في السابع عشر من كانون الثاني/يناير 1991م، بادر أوزال حتى إلى التمهيد لفتح جبهة ثانية عن طريق تمكين الطائرات المقاتلة الأمريكية من شن غارات ضد العراق انطلاقاً من قاعدة إنجربليك الجوية التركية. للمرة الأولى في تاريخ الجمهورية، كان الجيران

العرب يتعرضون لهجوم منطلق من الأرض التركية، على الرغم من أن القوات التركية لم تشارك في الأعمال العسكرية^{(10)*}.

لم يُقَدِّم أوزال على هذه المخاطرة إلا لأنه كان، إضافة إلى بعض الاعتبارات السياسية الداخلية القوية، راعياً في تغيير نظام عراقي كان يعتبر سياساته منطوية على احتمالات أخطار كبيرة بالنسبة إلى مصالح تركيا القومية الأساسية⁽¹¹⁾. فقبل بضعة أشهر من غزوه للكويت كان صدام حسين قد هدد رئيس الوزراء التركي الضيف، يلدرم آق بولوت قائلاً بأن من شأن التورط الأمريكي المتضائل في الشرق الأوسط أن يبقي تركيا دون حليف في المنطقة. وهكذا فإن «الحرب أدت إلى تحييد إحدى مشكلات أنقرة الأمنية المحتملة الأخطر، وأفضت، بالتالي، إلى توسيع هامش مناورتها في اتباع استراتيجية جديدة على الصعيدين الإقليمي والدولي»⁽¹²⁾. ولدى قيامه برسم سياسته فيما يخص أزمة الخليج كان أوزال يتوقع «حرباً خاطفة وانتصاراً حاسماً للتحالف، يعقبهما استبدال نظام صدام حسين بأخر ديمقراطي في العراق»⁽¹³⁾.

غير أن سياسة أوزال ما لبثت أن تعثرت عندما أصبح واضحاً أن التحالف لم يكن مستعداً للسير قدماً على طريق إزاحة صدام حسين عن السلطة. وزاد الوضع سوءاً حين رفضت الولايات المتحدة دعم الانتفاضتين الشيعية والكردية، جنوب العراق وشماله، على التوالي، بعد هزيمة صدام العسكرية مباشرة. أدت إقامة ملاذ آمن إلى الشمال من خط العرض 36 لحماية الأكراد من اضطهاد قوات صدام المتقدمة، إلى خلق وضع مزعج جداً بالنسبة لتركيا، كما إلى فتح آفاق الاضطرار للتعايش مع الدكتاتور العراقي⁽¹⁴⁾.

(*) سبق للولايات المتحدة أن استخدمت القواعد التركية في الأزمات الشرق أوسطية كما حصل لدى إنقاذ أفراد القوات الأمريكية ونقلهم من لبنان في سنة 1982م، غير أن تركيا كانت عسى الدوام تحرص على عدم التورط في أية فعاليات عسكرية مباشرة. (انظر رقم الهامش المذكور في آخر الكتاب - الناشر).

تمخضت حرب الخليج عن تورط تركي مباشر في تحديد المصير غير المحسوم لأكراد العراق وفي صراع صدام حسين مع الأمم المتحدة والولايات المتحدة. تعيّن على أنقرة أن تقيم توازناً دقيقاً بين المصالح الأمنية القومية التركية من جهة والتضامن مع التحالف فيما يخص محاولات واشنطن المترددة على صعيد استتصال صدام حسين كقوة سياسية من خريطة الشرق الأوسط من جهة ثانية. أدى تورط تركيا أيضاً إلى تعقيد علاقاتها مع سورية وإيران.

أثبتت إقامة الملاذ الآمن إلى الجنوب من الحدود التركية - العراقية ومنطقة الحظر الجوي الأوسع إلى الشمال من خط العرض 36 برعاية «عملية توفير الراحة» (OPC) من قبل التحالف، وهي العملية المنبثقة، بالدرجة الأولى، من قاعدة إنجربليك الجوية التركية العائدة للناو، أنها غير كافية لتوفير الاستقرار الدائم لشمال العراق المأهول بالأكراد⁽¹⁵⁾. أما المحاولة الرامية إلى إقامة حكم ذاتي كردي في المنطقة قائم على موازنات دقيقة لجملة الكفاءات والمواقع الرسمية بين الجماعتين الكرديتين المتنافستين، الحزب الديمقراطي الكردستاني (KDP) بزعامة مسعود البارزاني وحزب اتحاد كردستان الديمقراطي (PUK) بزعامة جلال الطالباني، فلم تدم سوى عامين فقط. ففي سنة 1993م، ما لبثت المنافسة بين الطرفين أن انقلبت إلى صدامات عسكرية أفضت أخيراً إلى اقتسام المنطقة بين الفرقاء⁽¹⁶⁾. صار البارزاني وحزبه، الحزب الديمقراطي الكردستاني، يسيطر على الجزء الشمالي الغربي من المنطقة، بما في ذلك الشريط الحدودي مع تركيا. أما الأجزاء الأبعد جنوباً وشرقاً، بما فيها «العاصمة» أربيد والحدود مع إيران، فأصبحت تحت سيطرة حزب اتحاد كردستان الديمقراطي (PUK)⁽¹⁷⁾(*). أخفقت محاولات الوساطة الأمريكية

(*) يكاد هذا الفصل أن يكون متطابقاً مع الفصل بين اللهجتين الرئيسيتين المعروفتين بالكرمنجية والصورانية الكرديتين. (انظر رقم الهامش المذكور في آخر الكتاب - الناشر).

والفرنسية بين الفريقين في لقاءات تمت في كل من إيرلندا وفرنسا في التمهيد عن أي انفراج، إذ لم يكن مصيرها أفضل من مصير محاولة تركية أكبر.

بالنسبة إلى تركيا شكّلت جملة هذه التطورات مصدراً دائماً للقلق بسبب الفراغ السياسي والأمني المتزايد في شمال العراق وتأثيره على الوضع الهش في جنوب - شرق تركيا. من الأساس كانت عملية إيجاد ملاذ آمن وما تبعها من إقامة سلطة حكم ذاتي كردية قد أزعجت كثيرين في الأوساط الأمنية بأنقرة. خشي هؤلاء من أن يشكّل الأمر الخطوة الأولى على طريق تمزيق العراق وإقامة دولة كردية مستقلة ذاتياً تصبح مصدراً لنشر السموم ليس فقط إلى جنوب - شرق تركيا بل وإلى الشرق الأوسط كله. وبالتالي فإن الحكمة بادرت في سنة 1992م، إلى إقامة صلة متظمة رفيعة المستوى مع كل من إيران وسورية، البلدين الآخرين المتأثرين بتطور القضية الكردية في السياق الإقليمي. ثمّة خمسة اجتماعات، بعضها على مستوى وزراء الخارجية، تمّ عقدها في الفترة الممتدة من سنة 1992م، إلى شباط/فبراير سنة 1994م، حين وصلت المبادرة إلى طريق مسدود بسبب خلافات سياسية متزايدة فيما بين البلدان الثلاثة⁽¹⁸⁾.

كانت تركيا بالذات قد ساهمت في خلق الوضع الذي أثار كل هذا القدر الكبير من القلق لدى مؤسستها السياسية والأمنية. ففي نيسان/أبريل سنة 1991م، اضطرت لدعوة الأسرة الدولية، وخصوصاً الولايات المتحدة والأمم المتحدة، إلى فعل شيء لوقف تدفق اللاجئين الأكراد الذين كانوا قد وصلوا إلى مشارف الحدود التركية، بعد قيام القوات العراقية بغزو المنطقة الكردية في شمال العراق. أرادت السلطات التركية أن تحوّل دون تكرار تجربة مخيمات اللاجئين في الأقاليم الحدودية الجنوب - شرقية التي عانوا منها بمد اجتياح عراقي سابق للمنطقة الكردية. وفي ظروف ما بعد حرب الخليج كان

من شأن وضع كهذا أن يتخذ طابع الدوام الشبيه بما حصل مع الفلسطينيين، مع ما قد ينطوي عليه ذلك من عواقب لا يمكن التكهن بها بالنسبة إلى استقرار تركيا الداخلي وعلاقتها الدولية. شكَّلت «عملية توفير الراحة» الحل المنطقي الوحيد لهذه المشكلة، مهما ترددت القيادة السياسية التركية في قبول فكرة ترك التطورات في شمال العراق تحت رحمة المهارات والطموحات السياسية لدى أكراد العراق وتقديم مرافق الناتو التركية لعمليات رقابة التحالف الجوية.

غير أن تركيا لم تَبْقَ مكتوفة الأيدي إزاء التطورات الجارية في شمال العراق. فتفويض قوة التحالف الجوية في قاعدة إنجريك كان لا بد من تجديده من قبل البرلمان التركي كل ستة أشهر. وبعد أن قام صدام حسين بفرض حظر عملي وفعلي على المنطقة الكردية، تعيَّن على جميع المواد المرسلة إلى الأكراد أن تمر عبر بوابات الحدود التركية؛ كما أن عناصر منظمات الإغاثة الدولية لم تكن قادرة على الوصول إلى المنطقة إلاَّ عبر تركيا. وبالتالي، فإن قدرة منطقة الحكم الذاتي الكردية على البقاء والدوام كانت متوقفة على رحابة صدر الأتراك وكرمهم. وقد سبق لمسعود البارزاني أن اعترف بهذه الحقيقة في سنة 1994م، قائلاً: «نحن نعتبر علاقاتنا مع تركيا علاقات بالغة الحيوية. إنها بوابتنا التي نطل منها على العالم الخارجي»⁽¹⁹⁾.

اعتمدت تركيا على التعاون الكردي في حربها ضد حزب عمال كردستان (PKK). فالحزب الديمقراطي الكردستاني (KDP) بزعامة البارزاني يسيطر على مناطق في شمال العراق قريبة من الحدود التركية، تنطوي على أهمية كبيرة بالنسبة إلى رجال العصابات في الإعداد للنشاطات المسلحة في الأراضي التركية، ولاستخدامها كقواعد إمداد واستجمام. ففي أوقات مبكرة تعود إلى تشرين الأول/أكتوبر سنة 1991م، حين لم يكن البارزاني قادراً على، أو رغباً

في، الالتزام بأي اتفاق تعاوني مع تركيا للسيطرة على حزب عمال كردستان (PKK) في تلك المنطقة، بدأ الجيش التركي بشن غارات جوية وعمليات اجتياح عسكري متدنية المستوى لشمال العراق لتدمير قوات حزب عمال كردستان وقواعده.

ولكن الوضع ما لبث أن تدهور بعد اندلاع القتال بين فريقي البارزاني والطالباني في سنة 1994م، مما دفع القيادات التركية إلى الاعتقاد بأن حزب عمال كردستان بات قادراً على أن يستفيد، دون أي عائق، من هامش المناورة الواسع في المناطق الحدودية⁽²⁰⁾. وبادرت تركيا أخيراً، في آذار/ مارس سنة 1995م، إلى تنفيذ عملية اجتياح عسكرية كبرى لشمال العراق، بهدف تطهير المنطقة من عناصر حزب عمال كردستان (PKK). تسببت العملية في صدور انتقادات كثيرة عن أكراد العراق الذين لم يكونوا قد بلغوا بنوايا أنقرة، وعن الحكومة العراقية التي شكّكت من انتهاك حرمة حدودها وأراضيها، وعن حلفاء تركيا الغربيين، ولا سيما الأوروبيين منهم، الذين طالبوا بالتحاح سحب النوة التركية المؤلفة من خمسة وثلاثين ألفاً من المنطقة بسرعة⁽²¹⁾.

لم يكن بلوغ أي استقرار دائم أمراً ممكناً، وباتت تركيا تواجه تحدياً آخر في صيف 1996م، حين قام البارزاني بدعوة القوات العراقية إلى مساعدته من أجل طرد الطالباني من أربيل والجزء الأكبر من شمال العراق. أحسّ البارزاني بالخطر من الوجود العسكري الإيراني الذي قيل إن الطالباني استجلبه إلى المنطقة الخاضعة لسيطرته لمحاربة جماعات المعارضة الكردية الإيرانية هناك، ولم يجد خياراً آخر غير طلب الدعم من صدام ليتمكن من التصدي للتحالف المتصور بين الطالباني والإيرانيين. غير أن صدام حسين ما لبث، تحت ضغط الولايات المتحدة التي بدأت هجوماً بصواريخ كروز على المنشآت العسكرية العراقية في شمال العراق، أن سحب قواته من المنطقة، وفي تشرين الأول/

أكتوبر سنة 1996م، كان الطالباني قادراً على استعادة جزء كبير من الأراضي التي كان قد خسرها. تمّ التوصل إلى وقف أوّلي لإطلاق النار تحت إشراف كل من الولايات المتحدة، وتركيا، وبريطانيا العظمى، ما لبث أن تحول إلى ما يعرف باسم عملية أنقرة الهادفة إلى اجتراح ترتيب جديد بين الجماعتين الكرديتين⁽²²⁾. وفي الوقت نفسه كانت خطة وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية لتنظيم انتفاضة داخلية ضد صدام حسين قد تعرضت لأضرار كبيرة، وكانت واشنطن قد اضطرت للمساعدة إلى إجلاء حوالي ألف من المتعاملين الأكراد عن شمال العراق على عجل.

كانت حقائق معينة قد باتت واضحة أمام أنقرة. كان صدام حسين ما يزال قوة في شمال العراق لأن الأكراد لم يكونوا قد فكوا ارتباطهم به كلياً، بصرف النظر عن الفظاعات التي اقترفها ضدهم. أما الحكومة الأمريكية فكانت قد أثبتت أنها عاجزة عن اجتراح أية سياسة مقنعة لاحتواء الدكتاتور العراقي، ناهيك عن الإطاحة به. كانت «عملية توفير الراحة» قد فقدت معناها بعد عودة الجماعتين الكرديتين إلى اعتماد عاداتهما القديمة المتمثلة باستجلاب الدعم الخارجي من بغداد أو طهران⁽²³⁾. ونظراً لأن الخطة لم تَلَقَ قط دعماً كاملاً من جانب الأوساط السياسية التركية، فقد وصلت إلى طريق مسدود في الحادي والثلاثين من كانون الأول/ديسمبر سنة 1996م، حين رفض البرلمان التركي أن يجدد تفويض التحالف.

غير أن الخطة كانت قد استبدلت بعملية مشابهة حملت اسم: العين الشمالية الساهرة (نورثرن ووتش Northern Watch)، استأنفت نشاطات «عملية توفير الراحة» (OPC) في ظل تفويض مقلّص لبعض الشيء ودون أية مشاركة فرنسية إضافية⁽²⁴⁾. ففي الوقت نفسه، كانت باريس قد ملّت من سياسة الولايات المتحدة في تعاملها مع النظام العراقي، وأرادت أن تستعيد علاقاتها

الجيدة السابقة مع بغداد، خصوصاً بعد أن كان قرار مجلس الأمن الدولي رقم (968) قد سمح ببيع كمية محدودة من النفط العراقي لشراء المواد الغذائية لسكان البلاد المحتضرين جوعاً. وأدت هذه الحركة أيضاً إلى توفير إمكانية إعادة فتح خط الأنابيب الممتد بين حقول النفط العراقية في الشمال وميناء يومورتاليق النفطي على ساحل البحر الأبيض المتوسط⁽²⁵⁾.

قامت هذه الأحداث بتغيير نمط اصطفاغ القوى فيما يخص التطورات الجارية في شمال العراق. تعرّضت ثقة تركيا بقدرة قادة الأكراد العراقيين وخدمهم على فرض سيطرة فعّالة على المنطقة، للمزيد من النسف والاهتراء. وما لبث هذا العجز أن تأكّد جراء التقدم البطيء لعملية أنقرة. فرغم بعض الاختراق على صعيد الإجراءات والبنى التنظيمية، لم يكن قد تمّ، مع حلول شهر أيار/مايو من سنة 1997م، حين أطلقت تركيا عملية أخرى من عمليات الاجتياح الربيعية لتدمير قواعد حزب عمال كردستان (PKK) في شمال العراق، سوى فرض نظام مراقبة للإشراف على وقف إطلاق النار مع ممثلين عن الأقليات غير الكردية في شمال العراق مثل التركمان والسريان أو الآشوريين. في هذه المرة، جرى إشراك مقاتلي الحزب الديمقراطي الكردستاني (KDP) بالفعاليات المنفذة ضد الأهداف العائدة لحزب عمال كردستان (PKK)، لأن الخلافات الدفينة بين الحزبين كانت قد برزت وعادت إلى الاشتعال من جديد⁽²⁶⁾.

رغم سيل الانتقادات العنيفة الصادرة عن الحكومة العراقية وبلدان عربية مختلفة فضلاً عن شركائها الأوروبيين الرئيسيين، أصرت تركيا على متاعبة العملية بقوة وصل تعدادها إلى خمسين ألفاً مع دعم جوي قوي لمدة تجاوزت ستة أسابيع. يمكن الافتراض أن أعداداً صغيرة من القوات التركية ظلّت منذ ذلك الحين ترابط في الأراضي العراقية وقد جرى تعزيزها بين الحين والآخر

للقيام بعمليات ضد قواعد حزب عمال كردستان (PKK). وعلى أية حال، فإن الجيش التركي قام بشن عمليات كبيرة في شمال العراق في أيلول/سبتمبر سنة 1997م، وكانون الأول/ديسمبر 1997م، وأيار/مايو 1998م. وغالباً ما كان الجيش، في هذه العمليات، يتعاون مع قوات الحزب الديمقراطي الكردستاني (KDP) التي كانت قد باتت هدفاً لحزب عمال كردستان (PKK) بل وحزب الاتحاد الكردستاني (PUK) الذي كان يسعى لاستعادة المواقع المنظورة في اتفاقية تشرين الأول/أكتوبر سنة 1996م، لوقف إطلاق النار، أحياناً. ونظراً لأن حزب الاتحاد الكردستاني (PUK) هذا كان متعاوناً، على ما يبدو، مع قوات حزب عمال كردستان (PKK) التي كانت قد أقامت مواقع حصينة فوق الأراضي الخاضعة لسيطرة الاتحاد (PUK)، فإن الجيش التركي اعتبر دعم الهجمات المضادة التي يشنها الحزب الديمقراطي الكردستاني (KDP) أمراً مشروعاً.

في شهر أيلول/سبتمبر سنة 1998م، نجحت الإدارة الأمريكية في إنهاء الخصومة بين الحزبين الكرديين. وفي لقائهما الأول بواشنطن بعد أربع سنوات توصل البارزاني والطالباني إلى اتفاق لإنهاء القتال والسعي مرة أخرى لإقامة إدارة كردية مشتركة فعّالة في شمال العراق. دعت الاتفاقية التي عُرفت باسم اتفاقية واشنطن إلى نوع من الالتزام بكيان سياسي كردي اتحادي في إطار «عراق موحد، تعددي، وديمقراطي»، عراق مؤهل «للحفاظ على تلاحم الدولة ووحدتها الإقليمية». تحدثت الاتفاقية بالتفصيل أيضاً عن مرحلة انتقالية تتم فيها، تحت توجيهات لجنة التنسيق العليا التي كانت قد تشكلت وفقاً لاتفاقية أنقرة في تشرين الأول/أكتوبر سنة 1996م، عملية تطبيع كامل لمجمل الظروف السياسية والحياتية الأخرى في المنطقة، بما في ذلك تشكيل حكومة إقليمية مشتركة مؤقتة. وافق الأكراد على تنظيم «انتخابات حرة ونزيهة لانتخاب مجلس إقليمي جديد» حتى شهر تموز/يوليو سنة 1999م. وهذا المجلس سيكون

السكان الأكراد، والتركمان، والآشوريون، والكلدانيون ممثلين. وتضمّنت الاتفاقية تفاهماً حول تقاسم الموارد بين منطقتي الحزبين الكرديين إضافة إلى التزام راسخ من جانب الفريقين بعدم إيواء حزب عمال كردستان (PKK) في المنطقة الكردية العراقية كلها و«بمنع الحزب (PKK) من تهديد السلم ونسفه أو من انتهاك الحدود التركية»⁽²⁷⁾.

أثارت اتفاقية واشنطن والسخط والقلق في أنقرة، على الرغم من أن الإدارة الأمريكية والقيادة الكردية سارعتا إلى الإعلان عن وجوب اعتبارها نتيجة إضافية من نتائج عملية أنقرة. شعر القادة السياسيون الأتراك، خصوصاً نائب رئيس الوزراء بولنت أجويد، بالاستياء إزاء استبعاد تركيا عن الجولات الختامية من عملية التفاوض وعن توقيع الاتفاقية. وقد راود هؤلاء الساسة شكوك شبه مكشوفة حول احتمال أن تؤدي الاتفاقية إلى التمهيد، آخر المطاف، لإقامة دولة كردية منفصلة في شمال العراق، وإلى تعقيد عمليات الاجتياح العسكري التركية عبر الحدود في المستقبل⁽²⁸⁾. وبهدف إظهار تقويمها المختلف وتأكيدها استقلالها السياسي، أعلنت أنقرة عن رفع مستوى العلاقات مع بغداد إلى مستوى السفارة، وأطلقت عملية اجتياح عسكري أخرى عبر الحدود في تشرين الثاني/نوفمبر سنة 1998م.

بادرت تركيا أيضاً إلى إظهار عزمها على اتباع سياستها الخاصة فيما يخص المسألة الكردية حين هدّدت سورية بغزو عسكري إذا لم يتم طرد زعيم حزب عمال كردستان، عبد الله أوج آلان من ملاذه العتيدي هناك منذ زمن طويل. ما لبثت الحشود العسكرية السريعة والكبيرة على امتداد الحدود السورية أوثل تشرين الأول/أكتوبر سنة 1998م، أن أقنعت القيادة السورية بأن أنقرة كانت تعني ما تقوله. وبما أن الجزء الأكبر من قواتها منشورة باتجاه الحدود الإسرائيلية، فإن دمشق خشيت من وجود مؤامرة إسرائيلية لتوريطها في حرب على جبهتين، على الرغم من أن الإسرائيليين سارعوا إلى إنكار أي علاقة لهم

بالتحرك التركي، فقد سارعت إلى التوصل إلى تفاهم مع تركيا كانت الحكومة المصرية قد توسّطت لبلوغه. وفي التاسع عشر من تشرين الأول/أكتوبر، قام ممثلو الحكومتين بتوقيع اتفاقية تعهّدت فيها دمشق بوقف جميع أشكال الدعم لحزب عمال كردستان (PKK)⁽²⁹⁾. أما رحلة مغامرات أوج آلان الطويلة الشبيهة بالأوديسة، فقد انتهت بإلقاء القبض عليه من قبل قوات خاصة تركية في نابروبي، كينيا، يوم السادس عشر من شباط/فبراير سنة 1999م.

هدأت الهواجس التركية بشأن شمال العراق بعض الشيء مع اتضاح حقيقة أن أحداً لم يكن في الحقيقة يريد، خصوصاً بعد اجتماع مع الطالباني والبارزاني في أنقرة أوائل شهر تشرين الثاني/نوفمبر سنة 1998م، استبعاد تركيا بصورة دائمة عن التطورات الجارية في شمال العراق، وأن تطبيق اتفاقية واشنطن لم يتم بالسهولة الملحوظة على الورق. غير أن التطبيق الناجح لا يمكن استبعاده على المدى المتوسط، فضلاً عن أن من شأن توفير إمكانية إقامة إدارة كردية ناجحة في محافظات أربيل، دهوك، والسليمانية الثلاث في شمال العراق، أن يؤثر على المسألة الكردية في تركيا عن طريق تشجيع أكراد تركيا على تكثيف جهودهم من أجل التوصل إلى نمط من أنماط الحكم الذاتي السياسي داخل إطار الدولة التركية.

زادت علاقة التعاون والوحدة التركية - الأمريكية فيما يخص العراق توتراً جراء رد فعل الجيش الأمريكي على رفض بغداد التعاون مع فرق التفتيش الدولية على الأسلحة. ففي نهاية كانون الأول/ديسمبر سنة 1998، قبل بدء شهر رمضان المبارك، المقدّس عند المسلمين مباشرة، قامت الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى، أولاً، بمعاينة صدام حسين بقصف بغداد عبر عملية ثعلب الصحراء، جراء إخفاقه المتكرّر في تنفيذ القرارات الدولية المتعلقة بمراقبة وتفكيك أسلحة الدمار الشامل ومرافق إنتاجها في العراق. أدّى هذا إلى وضع

حد لنظام رقابة الأمم المتحدة في العراق . لقد شكّلت الهوة الحاصلة والمتزايدة عمقاً بين واشنطن وبغداد مصدر إزعاج حقيقي بالنسبة إلى القيادة السياسية التركية التي كانت تخشى من حصول مضاعفات سلبية تلحق الضرر بالعلاقات التركية . العراقية .

في الأشهر التالية ردّت الولايات المتحدة بانتظام على عدم مراعاة العراق للقيود المفروضة على المنطقة المحظورة على الطيران في الشمال عن طريق مهاجمة المنشآت العسكرية والطائرات المقاتلة العراقية في المنطقة . أما استخدام قاعدة إنجريك الجوية لهذا الغرض فقد سمحت به الحكومة التركية لأنها كانت تتبني التحليل الأمريكي القائل بأن نظام صدام كان قد عاد ثانية ليشكل تهديداً للبلدان المجاورة . وقد انطلقت عملية تسليم منظومات صواريخ باتريوت الأمريكية في كانون الثاني/يناير سنة 1999م، من أخذ الهواجس التركية بعين الاعتبار⁽³⁰⁾ .

غير أن حكومة رئيس الوزراء بولنت أجويد التركية ظلّت قلقة إزاء العسكرة المتنامية لموقف أمريكا من العراق، واتهم أجويد واشنطن بالافتقار إلى سياسة محدّدة⁽³¹⁾ . من الواضح أن تركيا كانت تفضّل إجراء مفاوضات سياسية في التعامل مع النظام العراقي، غير أن تحركها بقي مقيداً بضرورة الحفاظ على علاقات جيّدة مع واشنطن بسبب مصالح حيوية تركية أخرى مثل : خط أنابيب باكو - جيحان، واستمرار التعاون العسكري، والتفهم الأمريكي للمشكلة القبرصية، والتفهم الأمريكي المماثل لسياسة العصا الغليظة التي تتبعها أنقرة في تعاملها مع المشكلة الكردية الداخلية . ومع ذلك، فإن أجويد حاول إبراز وجهة نظره المختلفة عن طريق دعوة نائب رئيس الوزراء العراقي، طارق عزيز، إلى أنقرة في شباط/فبراير سنة 1999م . وهذا لم يقف عند حد إزعاج واشنطن بل وأخفق في التمهض عن أية نتائج سياسية لأنه تزامن مع اعتقال أوج آلان في نايروبي، الذي شغل الحكومة والجمهور التركيين كلياً⁽³²⁾ .

ثمة عنصر آخر يثير سخط تركيا على السياسة الأمريكية تجاه بغداد ألا وهو قانون تحرير العراق الذي أقره الكونغرس الأمريكي خريف 1998م. قضى هذا التشريع بتقديم مساعدة بقيمة 97 مليوناً من الدولارات إلى المؤتمر الوطني العراقي (INC)، المظلة التنظيمية لمجموعات المعارضة العراقية في المنفى، في سبيل اتباع سياسة تهدف إلى الإطاحة بصدام حسين واستبداله بحكومة ديمقراطية. وافقت الإدارة الأمريكية على مثل هذا التحرك، وعيّنت ممثلاً رسمياً للعلاقات مع المعارضة العراقية. وبهذه الخطوة كانت حكومة الولايات المتحدة تبادر للمرة الأولى، وبصورة علنية، إلى اعتماد سياسة تهدف إلى الإطاحة بالنظام العراقي.

قوبل هذا التحركُ بقدر كبير من القلق والتوجُّس في تركيا وبلدان أخرى في المنطقة. خشيت أنقرة ألا تكون المعارضة العراقية قادرة على اجترار تنظيم سياسي فعّال يستطيع تولّي مسؤولية الحكم بعد الإجهاز على نظام صدام. وربما تعزّز مثل هذا الخوف جراء امتناع قادة أكراد العراق وأبرز المنظمات الشيعية العراقية عن التورُّط في أية علاقة وثيقة جداً مع المؤتمر الوطني العراقي (INC)⁽³³⁾. فطوال بقاء جماعات المعارضة عاجزة عن إثبات قدرتها المقنعة على تحقيق النجاح في عملية استبدال النظام العراقي، تستمر أنقرة في تفضيل بقاء صدام بما يؤدّي، أقله حالياً، إلى الحيلولة دون حدوث انهيار للتوازن السياسي الإقليمي، وإلى توفير بعض الضمان لتحقيق المصالح القومية التركية فيما يحصل في العراق وحوله من تطورات.

أدّت التطورات الحاصلة في شمال العراق، بعد حرب الخليج في سنة 1991م، إلى إبقاء تركيا في مواجهة مصالح مختلفة ومتناقضة بعض الشيء. فقيام دولة كردية، نتيجة تعرُّض نظام صدام حسين للوهن، كان لا بدّ من منعه بسبب عواقبه المحتملة فيما يخص السكان الأكراد في تركيا نفسها. ولكن

الهجوم العراقي الواسع على الأكراد لاستعادة السيطرة العراقية في المنطقة لم يكن، هو الآخر، مرحباً به، بسبب احتمال استئثار حركة لاجئين واسعة باتجاه تركيا. وكان من المفروض أيضاً إبقاء سلطة الحكم الذاتي الكردي السياسية في شمال العراق في حالة ضعف تحول دون خلق دولة كردية، ولكنها على درجة من القوة تكفي لتمكينها من منع حزب عمال كردستان (PKK) من الحصول على موطن قدم إلى الجنوب من الحدود التركية. كانت أنقرة مضطرةً أيضاً لأخذ المصالح الأمريكية الكامنة في إبقاء صدام ضعيفاً، عبر فرض العقوبات الدولية، وضمان استمرار العملية التي تقودها الأمم المتحدة، والتي تستهدف إزالة القدرة العراقية على صعيد أسلحة الدمار الشامل، بعين الاعتبار الجدي. أضف إلى ذلك أن المصالح الاقتصادية التركية كانت تلزم أنقرة بالإبقاء على علاقات متواصلة ومتناغمة نسبياً مع بغداد. وأخيراً، فإن هذه العناصر كلها لم تستطع أن تحرم تركيا من القدرة على المناورة في اتباع مصالحها الأمنية في حربها على إرهاب حزب عمال كردستان (PKK) في جنوب - شرق البلاد.

أواخر سنة 1997م، قام أحد الدبلوماسيين الأتراك بوصف هذه الهواجس والهموم المتضاربة قائلاً: «ينطوي اتفاق الحزبين الكرديين (KDP) و(PUK) على خطر إيجاد كيان كردي، وهو أمر غير مقبول بالنسبة إلينا. وإذا أقدمنا على تدمير كل منهما الآخر، كما هي حال الوضع الآن، فإن من شأن القتال أن يتيح لحزب عمال كردستان (PKK) فرصة تعزيز وجوده في المنطقة. نحن راغبون في أن تعود بغداد إلى المنطقة، ولكن الولايات المتحدة معارضة كلياً»⁽³⁴⁾.

ووجهت أنقرة بخيارات صعبة لغياب الحل المثالي النموذجي المتمثل بإقامة نظام ديمقراطي عراقي قَدراً كافياً من الحكم الذاتي لسكانه الأكراد، يمنع حزب عمال كردستان (PKK) من استخدام الأراضي العراقية في نشاطاته. ويعزف عن بناء ترسانة عسكرية ضخمة. ومما لا يدعو إلى الدهشة أنها - أنقرة - حاولت تحقيق جميع مصالحها إلى حدود معينة بدرجات متباينة من النجاح

في أوقات مختلفة. كان لا بدَّ للتجديد المستمر لتفويض «عملية توفير الراحة» مثلها مثل بديلتها: «عملية العين الشمالية الساهرة» من استيعاب الولايات المتحدة وخطب ودها. أما الحفاظ على الصلة السياسية مع الفريقين الكرديين في شمال العراق كليهما، فكان يجب أن يوفر تأييدهما ضد حزب عمال كردستان (PKK) ويضمن سيطرة تركيا على التطورات الجارية في شمال العراق، فضلاً عن تمكين الجيش التركي، بصورة مطلقة نسبياً، من تجريد عمليات عسكرية ضد حزب عمال كردستان (PKK) على امتداد الحدود العراقية. أما إعادة العلاقات الرسمية مع بغداد ولو على مستوى دبلوماسي أدنى بسرعة نسبية بعد حرب الخليج، رفع التمثيل الدبلوماسي مؤخراً إلى مستوى السفراء، ودعوة طارق عزيز في شباط/فبراير سنة 1999م، فكانت ترمي إلى الحيلولة دون حصول الطلاق الكامل بين الدولتين الجارتين في سبيل تأمين حصة ذات شأن من الفوائد الاقتصادية المحتملة لتركيا جراء رفع عقوبات الأمم المتحدة، خصوصاً في إطار برنامج النفط مقابل الغذاء لدى الأمم المتحدة، الذي أفضى أيضاً إلى إعادة فتح خطي أنابيب النفط التوأمين بين كركوك ويومورتاليق⁽³⁵⁾.

لقد تمثل الاستثناء الوحيد من هذه السياسة القائمة على الموازنة الدقيقة بين المصالح المتباينة بالعمل العسكري المباشر ضد مواقع حزب عمال كردستان (PKK) المحصنة. فالقوات المسلحة التركية درجت على اتخاذ قراراتها الخاصة بالأعمال المعنية بصورة مستقلة إلى حد بعيد، ودون إيلاء كبير اهتمام لعملية أنقرة أو للتوازن في العلاقات الكردية. الكردية بين حزبي (KDP) و(PUK). كان هدفها الأساسي متركزاً على الحيلولة دون نشوء مواقع دائمة لقوات حزب عمال كردستان خلف الحدود التركية، على حماية الأعمال العسكرية التركية في جنوب شرق البلاد من أي تدخل مُعادٍ، وعلى عزل مقاتلي حزب عمال كردستان (PKK) في تركيا عن مناطق اللجوء المحتملة في

شمال العراق. وقد كانت القوات المسلّحة التركية، التي اعتبرت مفيدة على هذا الصعيد، مستعدة أيضاً للانخراط في تعاون محدود مع حزب البارزاني (KDP) لأن المنطقة الخاضعة لسيطرة الأخير كانت متداخلة جزئياً مع منطقة عمليات حزب عمال كردستان (PKK) في شمال العراق. غير أن مثل هذا التعاون مع الأكراد العراقيين لم يمكّن قط من تقييد حرية الجيش في العمل. لقد شكّل طرد أوج آلان من سورية عن طريق التهديد بالتدخل العسكري، هو الآخر إنذاراً غير مباشر لبغداد والقادة الأكراد العراقيين داعياً إلى أخذ تصميم تركيا على محاربة حزب عمال كردستان (PKK) حيثما أمكن الوصول إليه مأخذ الجد.

كانت سياسة تركيا الحريضة على ألاّ تنأى بنفسها كلياً عن النظام العراقي سبباً لبعض المشكلات على صعيد علاقاتها مع الولايات المتحدة. فالقيادة السياسية والعسكرية التركية لم تُسَلِّمْ قط، في الواقع، بالسياسة الأمريكية القائمة على عزل العراق والتشجيع على الإطاحة بصدام حسين خشية تهديد الاستقرار الإقليمي. وثمة أيضاً كثيرون في الأوساط القيادية بأنقرة ممن يؤمنون بأن الولايات المتحدة وقوى غربية أخرى دائبة، برغبة منها أو دونها رغبة، على دفع عجلة عملية إيجاد دولة كردية منفصلة في شمال العراق، وهو تطور لن تكون تركيا مستعدة قط لقبوله^{(36)*}.

ظُلِّ التأييد التركي لـ«عملية توفير الراحة» متحفظاً على الدوام، وبقيت النقاشات البرلمانية حول تمديدها مثقلة بالمقترحات الداعية إلى إلغائها⁽³⁷⁾. غير أن الجيش التركي بقي قادراً على إقناع السياسيين بأن التمديد كان في مصلحة

(*) لعلّ النموذج الصارخ لهذا الموقف هو سيل التهم الذي أطلقه نائب رئيس الوزراء للشؤون الخارجية بولنت أجويد خلال الأزمة العراقية أوائل سنة 1998م، حيث حدّر من احتمال أن تكون بريطانيا العظمى عازمة، في السر، على إقامة دولة منفصلة في القسم الكردي من شمال العراق. (انظر رقم الهامش المذكور في آخر الكتاب - الناشر).

تركيا. فحتى رئيس الوزراء الإسلامي نجم الدين إيربكان انقلب رأساً على عقب وضمن تأييد كتلة حزبه، حزب الرفاه، البرلمانية في تموز/ يوليو سنة 1996م، على الرغم من أنه كان، وهو في المعارضة، أحد أنشط معارضي «عملية توفير الراحة». رحّبت القوات المسلّحة التركية بالعملية لأن تورّط التحالف العسكري المضطرد في شمال العراق كان من شأنه أن يساعد على التخفيف من ردود الأفعال الجماهيرية الدولية، الأمريكية منها خصوصاً، على عمليات الاجتياح العسكري التركية للمنطقة.

لم تكن الريب حول «عملية توفير الراحة» (OPC) إلاّ تعبيراً خاصاً عن إحساس أشمل لدى شعب تركيا بأن «تركيا تعرّضت، بسبب الطبيعة المدوّلة للمشكلة العراقية، لفقدان حريتها على صعيد التحرك في المنطقة. ومأزق تركيا الراهن يكمن في أنها، بمشاركتها في فرض الحصار الدولي على العراق، حرصاً على التعاون مع سياسات الولايات المتحدة والأمم المتحدة، إنما تسلك، فعلياً، سلوكاً يتناقض مع مصالحها الخاصة»⁽³⁸⁾.

يتجلّى الأمر بوضوح فيما يخص المصالح الاقتصادية. فقد تكبّدت تركيا خسائر فادحة نتيجة العقوبات المفروضة على العراق، الذي كان على الدوام شريكاً تجارياً ذا شأن، وأهم مورّد النفط إلى تركيا. لقد كان الاقتصاد في جنوب - شرق البلاد معتمداً على العلاقات التجارية مع العراق وعلى مدخول حركة الترانزيت إلى العراق المارّة بأكثريتها عبر المنطقة⁽³⁹⁾ (*). أما التجارة شبه الشرعية التي تطوّرت مع الجيب الكردي على امتداد السنين، خصوصاً النقل الذي يتعرّض أحياناً للقطع، لمادة زيت الديزل من المنطقة الكردية إلى جنوب -

(*) بل وتوجد أصوات ترتفع من الدوائر السياسية التركية تقول إن «البطالة [في جنوب شرق البلاد] دائبة على مد نشاطات حزب عمال كردستان بصورة متزايدة». (انظر رقم الهامش المذكور في آخر الكتاب - الناشر).

شرق تركيا، فلم تستطع أن تعوّض الخسائر الناجمة عن انهيار التجارة والأعمال الطبيعية التركية - العراقية. وبالتالي، فإن لتركيا مصلحة اقتصادية قوية، بل وسياسية، أحياناً، في رفع عقوبات الأمم المتحدة.

ظلّ المأزق السياسي التركي والوضع الاستثنائي الخاص للبلاد يطنفوان على السطح كلما نشأت توترات بين الأمم المتحدة والحكومة العراقية حول مطالبة الأمم المتحدة بالإشراف على عملية إزالة أسلحة الدمار الشامل الموجودة لدى العراق. وما إن كانت هذه التوترات تتصاعد لتصل إلى مستوى دفع الولايات المتحدة إلى القيام بأعمال عسكرية ضد العراق لفرض أنظمة الأمم المتحدة، حتى كانت تركيا تتعرّض لخطر البقاء محصورة بين فكّي كمناشة تضامنها مع الولايات المتحدة والأمم المتحدة من جهة، ومصالحها الكامنة في الحفاظ على علاقات سالكة مع بغداد من الجهة الأخرى. أضف إلى ذلك أن مثل هذه الأوضاع كانت تميل إلى خلق جملة من المشكلات السياسية الداخلية بسبب وجهات النظر المتباينة لدى القوى السياسية المختلفة في تركيا. وقد كان هذا واضحاً، مثلاً، خلال الأزمة التي تفجّرت أوائل سنة 1998م، حين واجهت حكومة مسعود يلماظ الائتلافية صعوبات في اتخاذ موقف موحد. فأراء رئيس الوزراء كانت أكثر تناغماً مع الموقف الأمريكي المتشدّد من صدام حسين، في حين بدا نائبه ومنسّق السياسة الخارجية في وزارته، بولنت أجويد من حزب اليسار الديمقراطي (DSP)، أكثر تعاطفاً مع الزعيم العراقي⁽⁴⁰⁾. حتى بعد حصول القطيعة بين بغداد والأمم المتحدة، وانطلاق الضربات الجوية الأمريكية، حاولت حكومة أجويد أن تُبقي خطوطاً مفتوحة أمام التواصل الودي مع القيادة العراقية، على الرغم من أنها ظلّت في الوقت نفسه، تؤكّد أيضاً ضرورة امتثال العراق لقرار الأمم المتحدة.

من شأن هذا الاستعراض العام لتورط تركيا المعقّد في الشؤون العراقية

بعد حرب الخليج، أن يتمخّص عن استنتاج يقول إن أنقرة حريصة على التوصل إلى تسوية دائمة للمشكلة العراقية، ولكن دون امتلاك الوسائل اللازمة لتحقيق مثل هذه التسوية، انطلاقاً من إمكانياتها الخاصة، أو لحفز حليفها الرئيسية على العمل في سبيل تسوية تلبي المصالح التركية. ثمة شعور متنام لدى الأوساط السياسية التركية بأن العقوبات المفروضة على العراق يجب أن تنتهي، لأن البلد لم يعد يشكل خطراً على التوازن الإقليمي. من الواضح أن مثل هذا الموقف يتناقض مع السياسة الأمريكية الدائبة على تكثيف جهودها الرامية إلى الإطاحة بنظام صدام. وبالتالي، فإن تركيا ستبقى محكومة بوضع «تتمخض فيه الضغوط المتضاربة الصادرة عن الحلفاء، مع حاجة تركيا الأساسية إلى علاقات جيّدة مع العراق، عن مأزق شديد الإرباك على صعيد السياسة الخارجية»⁽⁴¹⁾.

التعاون التركي - الإسرائيلي الاستراتيجي الجديد

شكّل توقيع اتفاق أوسلو في أيلول/سبتمبر سنة 1993م، بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية عامل دفع لعلاقات تركيا مع إسرائيل. أدّى اعتراف المنظمة بإسرائيل إلى تقليص ضرورة اتباع موقف شديد الحرص على الموازنة بين الدول العربية وإسرائيل. فالتحسين الحذر للعلاقات الثنائية الذي كان على قدم وساق منذ عدد من السنوات أمكن قلبه إلى عملية تطوير سريع لسلسلة طويلة من أشكال التعاون الواسع وبعيد المدى على مختلف الأصعدة العسكرية، والاقتصادية، والسياسية⁽⁴²⁾. وفيما شهدت العلاقات الثنائية، خصوصاً في المجال العسكري، ازدهاراً ملحوظاً، فإن الآمال المعلّقة على المساهمات التركية أو المشتركة الممكنة في إقامة نظام إقليمي جديد قائم على التعاون لم تتمكّن من أن تتحقّق بسبب التغيير الحكومي في إسرائيل ونتيجة انهيار المباحثات السلمية الإسرائيلية - السورية.

ما لبث ما كان يمكن اعتباره في البداية نوعاً من التفاهم على التعاون بين الدولتين الأقوى في المنطقة على طريق تشجيع قيام نظام إقليمي جديد أن تطوّر إلى علاقة خاصة ذات آفاق غير واضحة. شعرت سورية، وإيران، والمراق بالتهديد المباشر، وبادرت أكثرية الدول العربية الأخرى إلى التحذير من قيام «جبهة عسكرية» جديدة في المنطقة، جبهة مصمّمة «في التحليل الأخير لحماية المصالح الإسرائيلية والأمريكية، ولاحتواء تلك الدول التي تعارض سياساتهما»⁽⁴³⁾. لم يكن ذلك إلاً نتيجة الموقف الصارم الذي اتخذته أُنقرة من علاقتها الجديدة مع إسرائيل خلال فترة ننتياهو، حيث كانت عملية السلام مجمّدة عملياً. يتعيّن علينا أن ننتظر لنرى ما إذا كانت عودة حكومة باراك الإسرائيلية الجديدة إلى النظرة السابقة المتسمة بقدر أكبر من النزعة التعاونية إلى العملية السلمية ستفضي أيضاً إلى تهدئة المخاوف العربية من التعاون التركي - الإسرائيلي. من شأن حصول ذلك أن يتمخض عن إبراز مفاعيل التعاون الداعمة للاستقرار على صعيد التطورات الإقليمية بصورة أوضح.

جرت بعد أوصلو سلسلة من الزيارات التركية - الإسرائيلية ذات المستوى الرفيع كانت مصحوبة بتوقيع جملة من الاتفاقيات الثنائية المهمة التي تنظم التعاون في مجالات مختلفة. فبين تشرين الثاني/نوفمبر سنة 1993م، وتشرين الثاني/نوفمبر سنة 1994م، قام كل من وزير الخارجية التركي حكمت جتتين، ورئيس الدولة الإسرائيلي عازر وايزمن، ووزير الخارجية الإسرائيلي شيسون بيريز، ورئيسة الوزارة التركية تانسو تشيللر بزيارات متبادلة للبلدين. وقّع جتتين مذكرة تفاهم حدّدت إطار التعاون البعيد المدى، بما فيه التعاون العسكري. وحاولت السيّدة تشيللر أن تمهّد الطريق لعلاقات اقتصادية أنشط وأقوى. ولدى قيام رئيس الجمهورية التركي بزيارة إسرائيل في آذار/مارس سنة 1996، تمّ توقيع اتفاقية تجارة حرة كانت تنمّة لاتفاقية خاصة بالتعاون في مجال التدريب العسكري جرى توقيعها في شهر شباط/فبراير، ولم تلفت الأنظار

لبعض الوقت^(44*). بهذه الاتفاقيات وعد الاقتصادان الأعظم والقوتان الأكبر من حيث الجبروت العسكري في المنطقة، بتعاون طويل الأمد لفائدة الطرفين كليهما. ثمّة، منذ ذلك الوقت، سلسلة من الزيارات الدبلوماسية المنتظمة لمختلف أعضاء الحكومتين، ولشخصيات سياسية مهمة أخرى، رافقت عملية التعاون الاقتصادي والعسكري، مؤكدة الأهمية التي يعلّقها كلٌّ من الجانبين على هذه العملية.

من خلال اتفاقية التجارة الحرة، تسعى تركيا إلى أن تلتحق، بطريقة أكثر اتصافاً بالبُعد عن المباشرة، بركب اتفاقيات التجارة الحرة الإسرائيلية مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وصولاً إلى إضافة عناصر مهمة إلى اتفاقية الوحدة الجمركية الخاصة بها مع الاتحاد الأوروبي، تلك الاتفاقية التي أصبحت نافذة اعتباراً من الأول من كانون الثاني/يناير سنة 1996م⁽⁴⁵⁾. تشكّل الحالة المتقدمة نسبياً للقطاع العام الصناعي في البلدين كليهما، هي الأخرى، مؤشراً إيجابياً على وجود إمكانيات نمو لا بأس بها للتجارة البينية بعد نفاذ اتفاقية التجارة الحرة بصورة كاملة. بقي الميزان التجاري، حتى الآن، يميل لصالح تركيا التي تصدر المنسوجات، والمعدات الإلكترونية، والمواد الغذائية، والقمح إلى إسرائيل التي تبيعها مواد كيميائية، وأدوات بلاستيكية، وكومبيوترات ومعدات اتصالات بعيدة، فضلاً عن تجهيزات الري. بلغ حجم التجارة 760 مليوناً من الدولارات في سنة 1998م، بزيادة عشرين بالمئة عما كان عليه سنة 1997م؛ ويأمل الطرفان كلاهما بنمو الحجم ليصل إلى مليار واحد من الدولارات في سنة 2000م⁽⁴⁶⁾. ثمّة تحسين آخر للروابط الاقتصادية يمكن أن

(*) تم دعم اتفاقية التجارة الحرة باتفاقية تحظر الازدواجية الضريبية وبأخرى تشجع الاستثمارات وتوفر الحماية لها. أما فيما يخص اتفاقية التعاون العسكري، (انظر رقم الهامش المذكور في آخر الكتاب - الناشر).

يتحقّق عبر قيام تركيا، مع الزمن، بتزويد إسرائيل بمياه الشرب، على الرغم من أن مثل هذه الأفكار لا يمكن أن تتحقّق، حسب أقوى الاحتمالات، إلاّ ضمن إطار خطة أوسع للسياسة المائية الإقليمية بعد التوصل إلى تسوية سلمية دائمة بين إسرائيل وجيرانها العرب.

ظلّت العلاقات الاقتصادية والتجارية مصحوبة بفيض متدفق من السيّاح الإسرائيليين المتوجّهين إلى تركيا، بعد سنة 1993م، خصوصاً. لم تكن شواطئ تركيا الجنوبية، بالنسبة إلى هؤلاء السياح الإسرائيليين، منطقة استجمام قريبة وقليلة التكاليف بصورة معقولة فقط، بل وكانت، عبر كازينوهاتها، توفّر، إلى وقت قريب، فرصة المقامرة المحظورة في إسرائيل. غير أن الحظر الذي فُرض على أندية القمار في تركيا في أثناء متابعة قضية صوصرلوق سنة 1997م، ما لبث أن أدّى إلى إغلاق هذا المتنفس على الإسرائيليين. ومهما يكن فإن السياحة الإسرائيلية في سنة 1997م، زادت بنسبة 3,7 بالمئة عما كانت عليه سنة 1996م. جاء العديد من السياح الإسرائيليين الذين بلغ مجموعهم 263 ألفاً إلى استانبول، التي كانت وطناً لجالية يهودية منذ تعرض اليهود السفارديين للطرود من إسبانيا سنة 1492م، في أثناء محاكم التفتيش الكاثوليكية. كثيرون من هؤلاء اليهود الاستانبوليين هاجروا إلى إسرائيل بعد قيامها، ولكنهم حافظوا على بعض الروابط مع العاصمة (الثقافية) التركية⁽⁴⁷⁾.

لقد تراجع اهتمام الجمهور بالعلاقات الاقتصادية بعد نفاذ اتفاقية التجارة الحرة في أيار/مايو سنة 1997م. أما البُعد العسكري للعلاقات التركية - الإسرائيلية فقد استأثر، بصورة شبه كاملة، بالنقاش السياسي نتيجة لمدى وسرعة تطوره. فما بدأ باتفاقية التدريب العسكري في شباط/فبراير سنة 1996م، ما لبث أن تطوّر بسرعة إلى تعاون واسع يكاد يشمل جميع أنماط النشاطات ذات العلاقة بالجيش⁽⁴⁸⁾. يتضح من كثافة زيارات كبار القادة العسكريين ومسؤولي وزارة الدفاع رفيعي المستوى، أن مركز اتخاذ القرار

بالنسبة إلى القطاع العسكري من العلاقة في أنقرة موجود في هيئة الأركان العامة.

ثمة في صُلب العلاقة حوار استراتيجي نصف سنوي، وهو مقترح إسرائيلي، بدأ في أنقرة في كانون الأول/ديسمبر سنة 1996م. وفي هذه الحوارات التي يشارك فيها عدد كبير من ضباط الجيش ذوي الرتب الرفيعة، ينصب الكلام عادة على تقويم الأخطار الإقليمية كما يراها الفريقان كلاهما، ويتضمن تبادلًا للمعلومات الاستخباراتية. ومثل هذه المبادرات لا تقف عند حدود المساهمة في تحسين وتعزيز الروابط الشخصية بين الشخصيات القيادية العسكرية بل وتتجاوزها لتشكّل شرطاً مسبقاً لا يمكن الاستغناء عنه لأية عمليات عسكرية مشتركة لاحقة. ومثل هذا الاحتمال يتعذر استبعاده نظراً لقيام كل من إيران، والعراق، وسورية بحيازة الصواريخ التي تعتبرها كل من تركيا وإسرائيل تهديداً موجهاً إليهما⁽⁴⁹⁾.

تحدّثت تقارير صحفية عن أن مشاركين أردنيين حضروا أيضاً جانباً من الاجتماعات⁽⁵⁰⁾. إذا صحّت الأنباء فإن تلك هي المرة الثانية التي يكون فيها الأردن قد التحق بركب العلاقات التركية - الإسرائيلية بعد مشاركة مراقب عسكري أردني رفيع المستوى في مناورة «عروس البحر الموثوقة» البحرية الأمريكية - الإسرائيلية - التركية التي جرت في المياه الإقليمية الإسرائيلية أوائل كانون الثاني/يناير سنة 1998م. من المبكر الحديث، على أية حال، عن أي توسيع للمباحثات أو حتى التعاون إلى مشروع ثلاثي الأطراف، على الرغم من أن الجيش التركي سيكون مرحّباً بمثل هذا التطور. ثمة كانت مناورات تدريبية ثنائية لوحداث برّية صغيرة في تركيا والأردن في ربيع 1998، بهدف تبادل الخبرة، واكتساب المعرفة بالممارسات وأساليب التدريب المحلية الوطنية، وتعزيز التعاون العسكري بصورة عامة⁽⁵¹⁾. غير أن الملك الأردني الراحل حسين أنكر بقوة، في إحدى زيارته لواشنطن، أن تكون ثمة أية نوايا أردنية

للاتحاق بركب التعاون التركي - الإسرائيلي، دون إهمال الإشارة إلى العلاقات الثنائية الممتازة مع تركيا⁽⁵²⁾.

لعل الجانب الثاني الأكثر أهمية للتعاون العسكري التركي - الإسرائيلي هو الجانب المتعلق بتطوير الأسلحة والمعدات. ففي أواخر سنة 1996م، فازت الصناعات الجوية الإسرائيلية في منافسة دولية بعقد لإدخال تحسينات على 54 طائرة تركية مقاتلة نفائة من طراز إف - 4، مقابل 632 مليوناً من الدولارات، وفيما بعد فازت بعطاء لتحسين 48 طائرة تركية من طراز إف - 5، في مشروع بلغت قيمته 80 مليوناً من الدولارات. سيكون المشروع مشتملاً على زيادة الطاقة النارية والقدرة على المناورة فضلاً عن تحسين الرؤية والإلكترونيات. بدأ المشروع في إسرائيل وسينتهي في مركز الإصلاح التابع لسلاح الجو التركي في اسكيشهر، مما يعني أن الأمر ينطوي على قدر كبير من نقل التكنولوجيا إلى قطاع الصناعة العسكرية التركية⁽⁵³⁾.

يترافق مع عملية تحسين طائرات ال إف - 4، شراء 200 صاروخ إسرائيلي من طراز بوبي - 1، من قبل سلاح الجو التركي جنباً إلى جنب مع خطط لإنتاج المئات من صواريخ بوبي - 2، التي يصل مداها إلى 150 كيلومتراً بصيرة مشتركة. وهذه الصواريخ يمكن تركيبها أيضاً على طائرات إف - 16 التركية. كذلك فإن الدولتين وقعتا مذكرة تفاهم حول التطوير والإنتاج المشترك لمنظومة صواريخ مضادة تكتيكية ذات مدى متوسط بعد أن رفضت الولايات المتحدة ضم تركيا إلى المشروع الأميركي - الإسرائيلي لتطوير صواريخ آرو (السهم) من طراز ATBM⁽⁵⁴⁾.

عبّرت تركيا عن اهتمامها بطائرة الإنذار المبكر المعروفة باسم فالكون (الصقر)، وبالطائرات غير المأهولة، وبالأسيجة الخاصة، وبمنظومات المراقبة الرادارية لإحكام إغلاق حدودها مع العراق وسورية، وببندقية المشاة المعروفة باسم الجليل لإحلالها محل بندق ال جي - 3، المستعملة الآن في الجيش

التركي. إن الصناعة العسكرية الإسرائيلية التي تنتج دبابة مركافا - 3، هي بين الأطراف المشاركة في المناقصة الخاصة بالمشروع التركي الذي يقدر بـ 4,5 مليارات من الدولارات لإنتاج المئات من أحدث الدبابات بصورة مشتركة لإحلالها محل المعدات التركية العتيقة⁽⁵⁵⁾. ويفضل جملة هذه المشروعات تكاد إسرائيل أن تصبح شريكة تركيا الرئيسية في ميدان الصناعة العسكرية. وقيادة الجيش التركي، التي تبحث عن بدائل للشركاء الأمريكيين والأوروبيين الغربيين في مجال الحيازة والإنتاج المشترك للخلاص من الشروط السياسية المتعلقة بحقوق الإنسان، وبالقضية الكردية، وبمسائل أخرى مشابهة غالباً ما يجري ربطها بمثل ذلك التعاون، هي التي تقف وراء هذا التطور.

وينطوي التعاون التركي - الإسرائيلي أيضاً على التدريب العسكري. ف سلاح الجو الإسرائيلي يستطيع، بصورة منتظمة، أن يستخدم قواعد موجودة في وسط الأناضول لتدريب الطيارين على التحليق طويل المدى فوق أراضٍ جبلية تدريباً يتعذر توفيره في إسرائيل، غير أن من شأنه أن يصبح ضرورياً عند القيام بأية مهمات ضد إيران. وعلى الرغم من أن تفاصيل اتفاقية التدريب ليست منشورة، فإن هناك أوساطاً واسعة، تعتقد بأن الطيارين الإسرائيليين يستفيدون أيضاً من إمكانية التحليق في أجواء قريبة من إيران، وسورية، والعراق لالتقاط المعلومات الاستخباراتية. أما طائرات إف - 16 التركية فتتلقى بانتظام تدريبات في مجالات الرد على الصواريخ المضادة، والحرب الإلكترونية، والمعارك القتالية، في صحراء النقب الإسرائيلية، بالإفادة من تكنولوجيات التدريب الإسرائيلية المتقدمة⁽⁵⁶⁾. وإضافة إلى التدريبات الجوية المتبادلة، قام سلاحا البحرية التركي والإسرائيلي بمناورات مشتركة في المياه الدولية بالقرب من الشاطئ السوري لتنسيق إجراءات البحث والإنقاذ، التحقت بهما في كانون الثاني/يناير سنة 1998م، القوات البحرية الأمريكية لتنفيذ مناورة ثلاثية الأطراف.

في حين أن التعاون الاقتصادي والتواصل السياسي بين تركيا وإسرائيل سارا على ما يرام، ما لبث التعاون العسكري أن أصبح موضوع جدل خلافي في تركيا من جهة، وبين تركيا والدول العربية من جهة ثانية. فمنذ البداية هبّت، ليس فقط سورية، وإيران، والعراق، بل وحتى الدول العربية الأكثر اعتدلاً، إلى إطلاق سيل من الانتقادات العنيفة الموجّهة ضد «التحالف الوليد» كما جرى وصف التعاون التركي - الإسرائيلي⁽⁵⁷⁾. لم يستطع فيض التأكيدات التركية الزاعمة أن هذا التعاون لم يكن موجّهاً ضد أي طرف ثالث، ولم يكن سوى اتفاق واحد بين العديد من الاتفاقات التي سبق لأنقرة أن وقّعتها، بما فيها عدد غير قليل من الاتفاقات الموقّعة مع بلدان عربية، أن يخفّف من هواجس العرب وثورة غضبهم. ففي أحد الاجتماعات الوزارية بالقاهرة في آذار/مارس سنة 1998م، عبّرت الجامعة العربية، مرة أخرى، عن القلق إزاء التعاون التركي - الإسرائيلي، وطالبت تركيا بإعادة النظر في سياستها. كذلك قامت الجامعة بانتقاد أنقرة على سياستها المائية فيما يخص نَهْرَي الفُرات ودجلة، هذه السياسة التي تعتبر ضارّة بالنسبة إلى المصالح السورية والعراقية⁽⁵⁸⁾.

ثمّة مخاوف أقوى من ذلك عبّرت عنها سورية وإيران اللتان تشعران بالتهديد المباشر جراء هذا التعاون. ورداً، ربما، على تقارب تركيا مع إسرائيل، بادرت سورية إلى تحسين علاقاتها المجمّدة مع العراق وإلى دفع مستوى الروابط مع إيران. إن تركيا وإسرائيل تنظران بعين الريبة إلى إيران بسبب تورّط طهران في النشاطات العديدة الشرق أوسطية، التي نالت كل منهما نصيبها منها. أضف إلى ذلك يشكّل قيام إيران بمراكمة الأسلحة، وخصوصاً الصواريخ متوسطة وبعيدة المدى، جنباً إلى جنب مع قدراتها النووية المحتملة، مصدر قلق عميق بالنسبة إلى الأوساط الأمنية التركية والإسرائيلية⁽⁵⁹⁾. حتى في غياب أية اتفاقيات دفاعية صريحة، لا تبدو محتملة بقوة، يمكن للتعاون

العسكري أن يضطلع بدور حزام أمني معزز ومدعم بالنسبة إلى الطرفين . فوضعية إسرائيل في أي اشتباك عسكري لاحق مع إيران، من شأنها أن تتحسن كثيراً حين تصبح قادرة على استخدام المَعْبَر التركي، في حين يمكن لشار البرامج المنظورة على صعيد حيازة الأسلحة والإنتاج العسكري المشترك، أن تؤدّي إلى مضاعفة قدرات الردع التركية ضد أية تهديدات إيرانية لاحقة بإثارة نزاعات عسكرية، مهما كانت غير محتملة .

يتعيّن على تركيا أيضاً أن تطمئن إلى عدم تحوّل مصالحها إلى ضحايا لأية اتفاقية سلام إسرائيلية - سورية⁽⁶⁰⁾ . فأنقرة تبدي قَدراً استثنائياً من التخوُّف والقلق إزاء احتمال حفز مثل هذه الاتفاقية السورية على توجيه طاقتها العسكرية ضد تركيا في سبيل تدعيم مطالبتها بمحافظة هاتاي التركية، لواء إسكندرون السابق، تلك المحافظة التي اضطرت دمشق إلى التنازل عنها لتركيا تحت الضغط الفرنسي سنة 1939م . أضف إلى ذلك أن سورية تستطيع أن تحاول تدعيم موقفها في النزاع المائي بتهديدات عسكرية بعد أن تكون قد تحرّرت من التدابير الاحتياطية العسكرية ضد إسرائيل، بل وقد ينشأ نوع من التفاهم السوري - الإسرائيلي حول حل مشكلتهما المائية المشتركة فيما يخص نهر الأردن على قاعدة ضغط مشترك مدعوم من الولايات المتحدة على تركيا لإجبارها على الإذعان للمطالب السورية حول توزيع مياه الفُرات⁽⁶¹⁾ . لن تغرق تركيا كلياً في بحر من الحزن والأسى، إذا ما تمخض تعاونها العسكري مع إسرائيل عن تصليب الموقف السوري من جدوى وصوابية المباحثات السلمية .

دأبت الحكومات التركية، تحت ضغط قيادة الجيش، على الاستخفاف بالانتقادات العربية . حتى خلال الفترة الانتقالية الإسلامية لرئاسة نجم الدين إيريكان، لم يكن مسموحاً للجناح الرفاهي (نسبة إلى حزب الرفاه RP) في الحكومة أن يتدخّل، بصورة جوهرية، في سياسة التعاون الناشئة، واضطر

إيربكان لابتلاع معارضته لتلك السياسة، تلك المعارضة التي كان قد عبّر عنها بقدر كبير من الحيوية وهو خارج الحكومة^{(62)*}. أضف إلى ذلك أن كثيرين في الأوساط السياسية التركية يعتقدون بعدم وجود أسباب وجيهة تدعو أنقرة إلى الاهتمام بالمشاعر السياسية العربية، لأن البلدان العربية لم تبد أي تفهم أو دعم خاص لمصالح تركيا في الماضي. وهذا يصح، بصورة استثنائية، على القضية القبرصية والتعويض عن خسائر تركيا جراء حرب الخليج [الثانية] في سنة 1991م.

ثمّة من يشيرون إلى أن على تركيا، لانخراطها المحتوم وتورطها الذي يتعدى الهروب منه في شؤون الشرق الأوسط وشجونه، أن تحرص على تجذب استعداد البلدان العربية عن طريق تطوير علاقة منحازة مع إسرائيل. يبدو أن هذا هو رأي حكومة أجويد أيضاً. فانطلاقاً من خط هذه الحكومة القائم على اتباع سياسة خارجية تؤكّد البُعد الإقليمي، قام وزير الخارجية إسماعيل جيم بزيارة مختلف البلدان العربية لتحسين العلاقات والتخفيف من الهواجس العربية إزاء سياسة تركية ذات بُعد واحد في الشرق الأوسط⁽⁶³⁾.

هناك على الدوام قَدْر معيّن من التوتر بين الموقف ذي التركيز الأمني من شؤون الشرق الأوسط، وهو الموقف الذي يحظى بتفضيل القوات المسلّحة التركية من جهة، وبين موقف أكثر استلهاماً للسياسة ومنطقها تمثله نُخبَة السياسة

(*) أواخر سنة 1996م، حاول إيربكان، عبثاً، تعطيل اتفاقية لتحسين طائرات (إف - 4) المقاتنة التركية من قِبَل مؤسسة صناعة الطائرات الإسرائيلية. كثيراً ما كان يتم تجاوزه في العملية السياسية من قِبَل كبار ضباط الجيش، حيث بادرت الصحافة التركية، قبيل رحيل تحالف الرفاه - الطريق القويم عن السلطة، إلى طرح السؤال التالي: «منذ متى، حتى الآن، كان رئيس الوزراء يضطلع بأي دور في عملية صنع القرار على صعيد العلاقات مع إسرائيل؟». (انظر رقم الهامش المذكور في آخر الكتاب - الناشر).

الخارجية التركية من الجهة المقابلة. ينطلق الجيش، في المقام الأول، من اعتبارات تدعيم قدرات تركيا على صعيدي الردع والدفاع في مواجهة أية فعاليات عسكرية عدائية محتملة من جانب دول مجاورة، فضلاً عن محاربة تهديدات فعلية تتعرض لها وحدة البلاد السياسية والإقليمية. أما نُخبَة السياسة الخارجية فتميل عادة إلى أخذ الطيف الأوسع للترابط الإقليمي بين القوى وتطوره المحتمل بعين الاعتبار، مما يفضي، بصورة أكيدة، إلى سياسة أكثر اتصافاً بالرفض والممانعة، وأخرى أكثر توازناً تُجَاه التطورات الإقليمية، وفي التعامل مع الأطراف الفاعلة في المنطقة.

من شبه المؤكد أن النظرة العسكرية تغيظ الدول المجاورة التي تحس بالخطر من تدابير التسلُّح التركية، وتحدث استقطاباً في المواقف الإقليمية، كما يتجلى بوضوح من ردود الأفعال الإيرانية - العربية المعادية على التعاون العسكري الناشئ بين تركيا وإسرائيل. أما الموقف السياسي فيقود، رغم العديد من التصريحات المناقضة الصادرة عن المناوئين لهذا الموقف، إلى عزل تركيا عن القضايا ذات البُعد الإقليمي، ويقلِّص من نفوذ البلاد وتأثيرها على الشؤون الإقليمية، كما يمكن أن يُرى من الدور الثانوي الذي تضطلع به أنقرة في عملية السلام وغياب النفوذ الذي تعاني منه تركيا في مجمل الصراع الدائر بهدف فرض الهيمنة على منطقة الخليج بين إيران والدول العربية.

لكل من الموقفين حسناته أو فضائله. فطوال بقاء الشرق الأوسط خاضعاً لشبكة علاقات بين دول منطلقة، بصورة رئيسية، من اعتبارات توازن القوة حيث يجري النظر إلى معظم الأحداث باعتبارها ألعاب خيارات صفرية (Zero-sum games)، من شأن قيام تحالف تركي - إسرائيلي طويل الأمد، أن يساعد على تحسين الاستقرار الإقليمي «عبر تشكيله لرادع عسكري قوي ضد أي أعداء محتملين»⁽⁶⁴⁾. ويكتسب الأمر مصداقية خاصة إذا بقي التحالف، شأنه حتى الآن، متمتعاً بدعم الولايات المتحدة وتأييدها. من الممكن أيضاً توفير المزيد

من التحسين لحالة الاستقرار، عن طريق التعاون في مجال التخطيط للطوارئ.

غير أن هذا لا يلبث أن يطرح السؤال الحساس والدقيق المتمثل بالمدى الذي يمكن للجيش التركي أن يكون مستعداً لبلوغه على صعيد التورط في الأحداث العسكرية التي لا تكون موجهة ضد تركيا مباشرة. يشي سجل الجيش بأنه شديد العزوف عن مثل هذا التورط. وكذلك فإن إسرائيل أبدت، هي الأخرى، عزوفاً واضحاً عن التورط بعمق في صراعات تركيا الأمنية في المنطقة، سواء أكانت ضد حزب عمال كردستان (PKK) أم نزاعات مائية مع سورية. وقد سلّطت الحكومة الإسرائيلية كثيراً من الضوء على هذه الحقبة حين قام الأتراك بممارسة ضغوط على دمشق لكي تطرد أوج آلان. أعلنت حكومة نتنياهو مرة بعد أخرى عن أنها غير ذات علاقة بالتهديدات العسكرية الصادرة عن تركيا ضد سورية. غير أن القيادة السورية لم تعتبر التحرك التركي خديعة خوفاً من احتمال حصول تدخل إسرائيلي. وبالتالي فإن الدول العربية ما زالت مسكونة بالشكوك والهواجس، على الرغم من عدم وجود أسباب وجيهة تدعو إلى توقع تطور التعاون العسكري التركي - الإسرائيلي إلى حلف حقيقي. وطوال بقاء هذه الهواجس والشكوك، فإن طاقة الردع الكامنة في التعاون تظل دابة على أداء وظيفتها.

سيكون الأساس المنطقي للتعاون، من وجهة نظر الجيش التركي، متمثلاً بتعزيز قدرات تركيا على الدفاع عن مصالحها القومية في المنطقة، وبتوفير إمكانية تدعيم العلاقات التركية - الأمريكية. فالولايات المتحدة لا تستطيع إلا أن ترحّب بالتعاون التركي - الإسرائيلي بوصفه عامل تدعيم وتقوية للعناصر الموالية للمغرب في الشرق الأوسط. قد يفضي الأمر إلى تحسين النزوع الأمريكي إلى التجاوب مع الحرص التركي على تعميق العلاقة المتبادلة. إذا نجحت تركيا في دفع الجالية اليهودية الأمريكية إلى تأييد المصالح التركية، فإن

مقاومة جماعات الضغط (اللوبيات) الأخرى في واشنطن سيتم تحييدها بقدر أكبر من السهولة.

أما بالنسبة إلى النظرة، ذات التركيز السياسي الأقوى، إلى شؤون الشرق الأوسط التي تميز قطاعات ذات شأن من المؤسسة السياسية التركية، فإن الحل الرئيسي يكمن في افتقارها إلى القدرة على المساهمة بصورة مباشرة في حل جملة المشكلات السياسية المتفاعلة في المنطقة؛ إذ لا تستطيع أن تستثمر طاقاتها الكاملة إلا بعد حل المشكلات الرئيسية من حيث المبدأ، لأن المساومة السياسية تتركز، في المقام الأول، على تطوير منظومات إقليمية متعدّدة الأطراف للتعاون حول أمور مختلفة. وطوال بقاء الصراع الإسرائيلي - العربي من جهة، والتنافس فيما بين العرب أنفسهم من جهة ثانية، النمطين السائدين من أنماط التطور السياسي في المنطقة، فإن الأفكار التركية الداعية إلى التعاون الإقليمي البيئي داخل المنطقة وبين دولها ستظل تقابل بالترحيب اللفظي غير أنها ستبقى تواجه مقاومة عنيفة على صعيد التطبيق العملي. ومن هذا المنظور، فإن التعاون العسكري التركي - الإسرائيلي لا يسعه إلا أن يعمّق الشكوك العربية حول النوايا الحقيقية الكامنة وراء مقترحات التعاون الأوسع التي تطرحها أنقرة. وبالتالي فإن التعاون، عدا عن انطوائه على بعض الفوائد لكل من تركيا وإسرائيل، لا يبدو قادراً على ممارسة تأثير أوسع في عملية التغلب على الأنماط السائدة والطاغية من النزاعات الإقليمية.

مشكلة الماء المقيمة

يشكّل وجود التعاون، أو غيابه، مفتاح التعامل مع أزمة محتملة أخرى في علاقات تركيا مع جيرانها العرب، ألا وهي تلك المتعلقة بمسألة استخدام مياه حوض نَهْرَي الفُرات ودجلة. تتحكّم تركيا بالمنابع الرئيسة والأجزاء العليا

من هذه المنظومة المائية، التي تنطوي على أهمية بالغة بالنسبة إلى عملية التنمية الاقتصادية لجنوب - شرق الأناضول وأجزاء من سورية والعراق اللذين تتركز تجمعاتهما السكانية في هذا الحوض⁽⁶⁵⁾. وإذا أخذنا الزيادة السكانية المتنامية وخطط التنمية الاقتصادية لدى البلدان الثلاثة للري الزراعي وتوليد الطاقة المائية - الكهربائية بعين الاعتبار، فإن مشكلات عويصة في مجال استخدام الماء سوف تنشأ قريباً بالنسبة إلى كل من سورية والعراق إذا لم يتم اعتماد سياسة مائية مشتركة⁽⁶⁶⁾(*). فالعراق يخطط لتوسيع مساحاته المروية إلى أربعة ملايين هكتار مع حلول سنة 2010م، في حين قد تصل المساحة المروية في سورية إلى 400,000 هكتار، بحلول سنة 2015م، فضلاً عن أن تركيا دائبة على توسيع أراضيها القابلة للري في جنوب - شرق البلاد إلى 1,6 مليون من الهكتارات⁽⁶⁷⁾.

يكمن سبب النزاع بين تركيا وجارتها في مشروع التنمية العملاق الذي تعزم تركيا من خلاله أن تقلب إقليمها الجنوبي - الشرقي إلى «فردوس» حقيقي. يُعرف المشروع باسم مشروع جنوب شرق الأناضول (الغاب GAP اختصاراً)، وقد تم إطلاقه أواخر عقد السبعينيات. ومشروع (الغاب) هذا هو المشروع التنموي الإقليمي الأكبر والأعلى طموحاً في تاريخ الجمهورية التركية. من المقرر أن يؤدي المشروع بسدوده الاثني عشر والعشرين، وبمحطاته التسع عشرة لتوليد الطاقة، وبأقنيته التي تبلغ أطوالها ألفاً من الكيلومترات للري، إلى تغيير النسيج الاقتصادي والاجتماعي لتسع من المحافظات المتخلفة

(*) فيما يخص دجلة تنطوي إيران أيضاً على بعض الأهمية لسيطرتها على بعض الروافد مثل الزاب الأسفل. حتى الآن لم يتمخض الأمر عن أية مشكلات في العلاقات الإيرانية - العراقية. غير أن من شأن الوضع أن يتغير إذا ما بدأت إيران تستخدم مياه الزاب الأسفل لأغراض الري أو توليد الطاقة الكهربائية، بما يقلص من كمية مياه الدجلة الواصلة إلى العراق. (انظر: رقم الهامش المذكور في آخر الكتاب - الناشر).

في المنطقة التركية ذات الأكرثية الكردية. «من شأن قلب الاقتصاد المحلي من اقتصاد كفاف إلى اقتصاد زراعي قائم على التجارة... أن يذيب التطلعات القومية الكردية الكامنة إلى إقامة وطن مستقل»⁽⁶⁸⁾. أضف إلى ذلك أن مشروع (الغاب) سيزيد من قدرة تركيا على توليد الطاقة الكهربائية بنسبة تتراوح بين 70 و80 بالمئة، ما سيخفف بعض الشيء من حاجة البلاد المتزايدة إلى الطاقة⁽⁶⁹⁾. لقد احتل المشروع أعلى مراتب الأولوية السياسية، مما كان يعني أيضاً مجهوداً مالياً هائلاً من جانب تركيا، لأن مصادر التمويل الدولية بقيت شحيحة في ضوء الصراع الإقليمي المحتمل الذي يصاحب المشروع⁽⁷⁰⁾(*).

مهما بلغت فائدة مشروع (الغاب) لعملية التنمية الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية في تركيا، فإن سورية والعراق يعتبرانه شديد الأذى والضرر. وعلى الرغم من أن التوصل إلى حسابات دقيقة أمر صعب بسبب التقلبات السريعة للعديد من المتغيرات ذات العلاقة، فإن هناك تقديرات تقول بأن مشروع (الغاب) في مرحلته النهائية سيختزل تدفق الفرات بنسبة تتراوح بين 30 و50 بالمئة. وسوف يعني هذا خسارة للماء تكاد لا تطاق بالنسبة إلى سورية والعراق. حتى لو أخذنا في اعتبارنا أن من شأن طاقة تدفق دجلة أن تحوّل دون حصول تغيير كبير في الوضع، فإن حاجة تركيا إلى مياه دجلة ستتضاعف، هي الأخرى، مع تقدم العمل في مشروع (الغاب). ثمة تقديرات متفائلة تقول «تشير أقوى الاحتمالات إلى أن العراق سيواجه نقصاً في الماء في غضون عقد واحد،

(*) قرر البنك الدولي، بعد شكاوى سورية، أن لا يتورط في عملية تمويل سد أناتورك ومنظومة أنفاق أورفة التابعة للسد لإرواء سهل حران الفسيح الواقع إلى الشمال من مدينة أورفة. تعيّن على تركيا أن تتحمل أعباء هذا الجزء الأساسي من المشروع وحدها إلى حد كبير. ومشروع (الغاب) يبقى متأخراً على الدوام عن البرامج الزمنية الموضوعة جراء مشكلات عويصة تعاني منها الميزانية التركية. للاطلاع على التفاصيل. (انظر رقم الهامش المذكور في آخر الكتاب - الناشر).

وستتعرّض سورية للمشكلة ذاتها خلال عشرين إلى ثلاثين سنة⁽⁷¹⁾. ومن الممكن لهذا الوضع أن ينشأ في موعد أبكر إذا لم تبادل تركيا إلى زيادة كمية المياه التي تطلقها باتجاه جارتها^{(72)(*)}.

تطالب سورية والعراق باتفاقية دولية ملزمة بين البلدان الثلاثة تتضمن تحديداً دقيقاً لكمية الماء التي سيتم تزويد كل منها من قبل الشريكين الآخرين. أما التُّخُّبَةُ السياسية التركية فترى مثل هذه المطالب محاولة لتقييد السيادة التركية على استخدام ثرواتها الطبيعية بدلاً من أن تشكّل مدخلاً لإقامة تعاون قد يفضي إلى توزيع لاستخدام الماء يمكن أن يلبي حاجات جميع الدول المشاطئة للنهرين. ومن جانبها، عبّرت أنقرة عن استعدادها للنظر في حل تعاوني وفقاً لشرط أن:

استخدام منابع الماء هذه، حسب ضرورتها ومتطلباتها، حق طبيعي لتركيا. . . فهذان النهران ينطويان على أهمية حيوية بالنسبة إلى تركيا. وكما فعلت على الدوام، فإن تركيا سوف تستمر، لدى استخدامها لمياه هذين النهرين، في أخذ الوضع في البلدان الواقعة على المجريين السفليين بعين الاعتبار. غير أن تركيا ليست ملزمة بتلبية مجمل حاجات هذه البلدان إلى الماء⁽⁷³⁾.

يرى قادة تركيا أن ضمان إسالة 500 م³/ثا من الماء إلى سورية، كما نص بروتوكول جرى توقيعه في سنة 1987م، إذا اتخذت سورية تدابير فعالة ضد حزب عمال كردستان (PKK)، وقد حصل ذلك عن طريق إبعاد مقر قيادة

(*) لحق بعض الضرر بالزراعة السورية حين أوقفت تركيا، أو قلّصت، تدفق مياه الفرات في سنتي 1990م، و1991م، لدى ملء خزان سد أتاتورك. وعلى الرغم من أن السلطات التركية تزعم أن متوسط كمية المياه على امتداد بضعة أشهر لم ينزل عن المستوى المضمون، فإن الاختلال الفعلي ألحق أضراراً بيئية وإنتاجية بشواطئ الفرات. (انظر رقم الهامش المذكور في آخر الكتاب - الناشر).

الحزب من دمشق إلى وادي البقاع، يشكل برهاناً على حسن نواياهم. أضف إلى ذلك أن الحكومة التركية مستعدة لمناقشة وحلّ أية مشكلة عملية في إطار اللجنة المشكّلة في الثمانينيات التي يجتمع فيها خبراء من البلدان الثلاثة، بين الحين والآخر، لتبادل الخبرة الفنية حول المشكلات المائية المشتركة. تؤكد أنقرة أن من الواجبات المهمة التي تقع على عاتق البلدان الثلاثة، أن تبادر إلى الاهتمام إلى أساليب تكنولوجيا مائية قائمة على الاقتصاد في الماء وصولاً إلى الاستفادة المثلى من الماء المتوفر في الحوض. وترى تركيا أيضاً أن الحلّ الأمثل لجملة المشكلات الحقوقية المعقّدة والغامضة بعض الشيء لمجري المياه العابرة للحدود، يكمن في مقاربتها بالطريقة ذاتها. «لا بد من مواجهة العلاقة المعقّدة بين المبدأين الحقوقيين المتمثلين بالاستفادة العاقلة والمنصفة من المجري المائية العابرة للحدود من جهة، وبعدم إلحاق أية أضرار ملموسة بالأطراف المستفيدة من الجهة المقابلة، عن طريق اعتماد مواقف فنية مدروسة بعمق»⁽⁷⁴⁾.

لا تكف تركيا عن الإعلان عن استعدادها الكامل للتعاون، وقد اقترحت خطة ثلاثية المراحل لاستخدام أكثر عقلانية للماء. فأنقرة ترى أن سورية والعراق لا تستخدمان التكنولوجيا الملائمة لتحقيق الفائدة القصوى من المياه المتوفرة، وبالتالي فإنهما تبالغان في المطالبة بزيادة تدفقها. ويعتقد الخبراء الأتراك كذلك أن الأراضي السورية والعراقية المخصصة للري ليست مناسبة إطلاقاً لذلك الغرض وفقاً لتصنيف متفق عليه دولياً لنوعية التربة⁽⁷⁵⁾. قوبلت المقترحات التركية بالرفض من جانب كل من سورية والعراق لأنهما لا تريدان أي تدخل خارجي في سياساتهما المائية؛ وهما راغبتان في الحفاظ على سيادتهما الكاملة على سياساتهما المائية القومية - الوطنية.

نادراً ما كانت اللغة الخطابية التعاونية التركية مدعومة بتحركات عملية ذات معنى. فعملية التخطيط لمشروع (الغاب) وتنفيذه استمرت دون أي مشاور

مع سورية والعراق، كما ليس ثمة في المشروع أية منطلقات، أو نقاط بداية لأي تعاون على صعيد الاقتصادات المائية، والزراعة، أو استخدام الماء لتوليد الطاقة. ولا تلبث الشكوك السورية والعراقية حول مدى جدية الكلام التركي عن التعاون الفني أن تتعزز أكثر جراء التصريحات السياسية التي تُعقِد مقارنات حمقاء بين السيادة العربية على النفط والسيادة التركية على الماء. ففي أحد المؤتمرات الصحفية، مثلاً، صرح رئيس الوزراء السابق سليمان ديمريل قائلاً:

لا يمكن لأي من سورية والعراق أن تدعي حقاً في الأنهار التركية أكثر مما تستطيع أنقرة أن تدعي حقاً في نبطهما. إنها مسألة سيادة. نحن نملك الحق في أن نعمل ما نشاء. منابع الماء تركية، منابع النفط عائدة إليهما. نحن لا نزعّم أن لنا حصّة في ثروتهما النفطية، وهما لا تستطيعان المطالبة بحصّة من الموارد المائية⁽⁷⁶⁾.

من الممكن أيضاً رؤية هذا التصريح بوصفه رداً على الاقتراح السوري القاضي بتطوير صيغة متمتعة بموافقة الأطراف لاقتسام المياه فيما بين البلدان الثلاثة وترك القرارات المتعلقة بكيفية استخدام كل حصّة للبلد صاحب العلاقة. ومثل هذا الاقتراح يشكل، بنظر تركيا، مساساً يتعذر قبوله بسيادتها القومية - الوطنية. وكذلك فإن السبب الذي دفع أنقرة إلى الامتناع عن الموافقة على قانون أشكال استخدام المجاري المائية الدولية غير المخصصة للنقل الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في سنة 1997م، يكمن في الخوف من تعريض سيادتها للانتقاص⁽⁷⁷⁾.

ليس العنصر الحاسم في النزاع المائي متمثلاً بأي نقص في الماء بل باختزال يمكن توقعه لكمية الماء الموفرة لسورية والعراق بعد استكمال إنجاز مشروع (الغاب)، ومشروعات الري فيه خصوصاً. وكذلك فإن الماء المتوفر سيكون من نوعية أدنى جراء التلوث بالأملح، وبالأسمدة، وبمبيدات الحشرات المستخدمة في مناطق الري التركية ما لم يتم إقناع تركيا بضرورة تنقية الماء. وبالتالي، فإن سورية والعراق تخشيان من تعريض طاقتهما الإنتاجية في

مجالى الزراعة والطاقة للشلل. ومن الممكن حتى للقدرة العراقية على إنتاج النفط أن تنقل بسبب الافتقار إلى الكميات الضرورية من الماء⁽⁷⁸⁾.

ليس الجدل الخلافى المحتدم بين تركيا وجارتها معزولاً عن صراعات أخرى فى علاقاتها وعن مجمل التطورات الإقليمية الجارية فى الشرق الأوسط. ثمة علاقة قوية بالمسألة الكردية، خصوصاً على صعيد العلاقات التركية - السورية. وقد تجلّى ذلك بوضوح ليس فقط فى بروتوكول سنة 1987م، حول إسالة الماء، بل وفى مناسبات عديدة لاحقة. فى كل مرة كانت فيها سورية تثير قضية الماء فى المنظمات العربية طالبة تأييدها ضد أنقرة، كانت تركيا ترد بشجب وإدانة الدعم السورى لنشاط حزب عمال كردستان (PKK)، وتطالب بتسليم زعيم الحزب المطلوب للعدالة التركية عبد الله أوج آلان. تدرك سورية والعراق جيداً أن أحلام تركيا العريضة المعلقة على مشروع (الغاب) لا يمكن أن تتحقق ما لم تتم استعادة السلم والاستقرار إلى مناطقها الكردية. وبالتالي، فإن هناك على الدوام نوع من الإغراء بالتشجيع على إثارة الاضطراب فى جنوب شرق الأناضول عن طريق توفير الدعم المباشر أو غير المباشر لحزب عمال كردستان (PKK) طوال بقاء أنقرة مصرة على رفض المطالب المتعلقة بتدابير اقتسام المياه. ومن هذه الناحية فإن قيام الحكومة السورية، تحت التهديد العسكرى التركى، بطرد أوج آلان فى تشرين الأول/أكتوبر 1998م، أدى إلى تقليص قدرة سورية على التأثير فى سياسة تركيا المائية.

ما تخشاه سورية والعراق أكثر من أى شيء آخر هو بروز تركيا بوصفها قوة إقليمية بسبب تحكمها بالماء إضافة إلى قيامها بتطوير إمكانيات هائلة على صعيد الاقتصاد والطاقة فى منطقة مشروع (الغاب). وبالنسبة لتركيا، فإن هذا المشروع يعنى أيضاً زيادة كبيرة جداً فى الصادرات الزراعية والطاقيّة إلى الجيران العرب الذين سيكونون بحاجة ماسة إلى مثل هذه الواردات إذا ما تابعت أنقرة سياستها المائية العابرة للحدود الوطنية. فما يجرى التخطيط له فى الخطاب

السياسي التركي (وربما حتى في نوايا بعض الأتراك) بوصفه فرصة هائلة لصالح تطوير نوع من تبادل التبعية الإقليمية على المستويين الاقتصادي والسياسي، ليس في نظر دمشق وبغداد إلا قيئاً تركياً لأن «تبادل التبعية يُفهم في المنطمة» كما قال أحد المسؤولين الأتراك «على أنه نقيض للاستقلال»⁽⁷⁹⁾.

لعلّ هذا الموقف هو أيضاً حجر العثرة الرئيسي على طريق تحقيق جملة الخطط التركية المختلفة الأخرى الهادفة إلى التخفيف من مشكلات المنصقة المائية ذات الأمد المتوسط. كانت إحدى الأفكار التي طرحها تورغوت أوزال خلال فترة رئاسته للوزارة التركية أواخر عقد الثمانينات، تقوم على ضخ مياه الشرب من اثنين من أنهار تركيا الجنوبية عبر خط أنابيب متفرع إلى منطقة الخليج وشبه الجزيرة العربية. وهذا المشروع الذي عرف باسم خط أنابيب السلام لم يتعد قط مرحلة دراسة الجدوى بسبب المشكلات السياسية العديدة التي ينطوي عليها⁽⁸⁰⁾. أما العَرَض التركي القاضي بتزويد إسرائيل بمياه الشرب عن طريق نقله داخل حاويات بلاستيكية عملاقة، فقد واجه مشكلات وصعوبات فنية، وتعين عليه أيضاً أن يتغلب على فيض الهواجس الناجمة عن عدم الاستقرار العام، الذي يميز العلاقات التركية - العربية، والإسرائيلية - العربية.

مثلما أذى التشدد في المواقف في عملية السلام إلى تجميد الكلام حول قضايا الماء بين إسرائيل وجيرانها العرب، فإن استمرار وضع ما بعد حرب الخليج يعرقل السير قدماً باتجاه التوصل إلى حل لمسائل مياه نَهْرَي الفُرات وِدجلة. وكلما طال أمد الاستنقاع العراقي وزاد مشروع (الغاب) تطوراً، سيصبح أي حل أكثر تعقيداً. ومثل هذا التطور لا يصب في خانة مصلحة سورية والعراق، لأن مشروعات الطاقة الكهرومائية وبرامج الري المنفذة في الطرف التركي سوف تؤدي إلى الإجهاز على المرونة التركية على صعيد تقديم

التنازلات حول موضوع إسالة الماء. وبالتالي، فإن احتمالاً متزايداً للصراع يجب توقعه بين دول حوض نَهْرِي الفُرات وِدجلة الثلاث. ليس محتوماً أن يفضي الأمر، بالضرورة، عن حرب مائية، على الرغم من أن احتمالاً كهذا لا يمكن استبعاده في العقود القليلة المقبلة إذا نشأت ظروف غير مؤاتية. غير أن قراراً كهذا سيتعين اتخاذه من قبل جيل آخر من القادة السياسيين ممن قد يكونون أكثر انفتاحاً على أفكار التبعية المتبادلة والتعاون الإقليمي ذي الأطراف القومية المتعددة بالمقارنة مع حال قادة اليوم.

العلاقات مع إيران

منذ الثورة الإسلامية في طهران ظلَّت العلاقات التركية - الإيرانية متمسمة بالانعدام المتبادل للثقة، لأن البلدين «ينطلقان من نظرتين مختلفتين إلى العالم، ومن إيديولوجيتين متباينتين يكاد التوفيق الكامل بينهما أن يكون مستحيلاً»⁽⁸¹⁾. غير أن الطرفين، كليهما، ينطلقان أيضاً من تقاليد ذرائعية في السياسة الخارجية، تمكنهما من السعي إلى اجترار علاقات حسن جوار، قد تجلب الخير لكل من الجانبين، طوال بقاء كل منهما بعيداً عن الإحساس بالخطر جراء تحركات الطرف الآخر. وبالتالي، فإن العلاقات التركية - الإيرانية مرت، وفقاً للعنصر الطاغوي من العلاقة، بسلسلة من فترات الصعود والهبوط خلال الأعوام العشرين الماضية.

باستثناء إيريكان وأنباعه، تبقى المؤسسة التركية مقتنعة بأن الحكومة الإيرانية دائبة على دعم الحركات الإسلامية في تركيا، على الرغم من قلة ما هو مشترك بين الطبعتين التركية والإيرانية للإسلام. نظرت نُحْبَة الدولة الكمالية في تركيا بشيء من القلق إلى تحسن العلاقات التركية - الإيرانية خلال فترة ولاية رئيس الوزراء الإسلامي إيريكان، ذلك التحسن الذي جرى تتويجه بزيارة

صاحبها ضجيج إعلامي صاحب لرئيس الجمهورية الإيراني علي أكبر هاشمي رفسنجاني إلى تركيا في كانون الأول/ديسمبر سنة 1996م⁽⁸²⁾. لم يُحدث وصول الرئيس محمد خاتمي الأكثر اعتدالاً إلى السلطة في سنة 1997م، تغييراً باقياً في التصور التركي للعلاقات الثنائية. فأنقرة تراقب بحذر عملية الصراع على السلطة الجارية في طهران بين المعتدلين والمتشددين، وما زالت ترى أن هناك قوى تحاول التدخل في نظام تركيا السياسي العَلْماني. ما لبثت سلسلة من التعليقات المعادية لتركيا والصادرة عن مسؤولين إيرانيين مع تظاهرات مناوئة لتركيا رداً على حادثة مَزْوَة قواقجي خلال جلسة أداء القَسَم للبرلمان المنتخب حديثاً في أيار/مايو سنة 1999م (انظر الفصل الخامس من هذا الكتاب)، أن تمخضت عن احتجاج رسمي عنيف من جانب وزارة الخارجية التركية، واعتُبرت مؤشراً جديداً على إصرار الأوساط الرسمية الإيرانية على الاستمرار في اتخاذ مواقف معادية لتركيا⁽⁸³⁾.

صَرَحت السلطات الأمنية التركية، مرة بعد أخرى، أنها قادرة على إثبات وجود محاولات إيرانية لنسف النظام العَلْماني في تركيا عن طريق تكثيف الدعاية الإسلامية، بل وحتى تدريب ودعم منظمات مناوئة إسلامية في تركيا مثل حزب الله. أدى هذا إلى إبعاد متبادل للدبلوماسيين. ففي نيسان/أبريل سنة 1996م، جرى اتهام ثمانية دبلوماسيين إيرانيين من قبل جهاز الأمن التركي بالتورط في نشاطات إرهابية بعد شهادة أدلى بها عميل معتقل من الإسلاميين الأتراك⁽⁸⁴⁾. وفي شباط/فبراير سنة 1997م، تم إجبار السفير الإيراني على مغادرة البلاد بعد قيامه بإلقاء خطاب جماهيري، في مناسبة عرفت باسم «ليلة القدس» في ضاحية سنجان القريبة من أنقرة، امتدح فيه، على الملأ، جبهة المواقف الأصولية المناوئة للعَلْمانية⁽⁸⁵⁾. وانتقاماً لما جرى بادرت إيران في المرتين إلى طرد عدد مواز من الدبلوماسيين الأتراك. وفي المرة الأخيرة، مضى

عام واحد قبل أن يصبح البلدان، كلاهما، ممثلين بسفيرين من ذوي الصلاحيات الكاملة.

تؤمن قيادة الجيش التركي بأن الحكومة الإيرانية، بصرف النظر عن التصريحات المتكررة التي تقول العكس، لا تبدي أي تصميم على منح حزب عمال كردستان (PKK) من إقامة قواعد مؤقتة على الحدود التركية - الإيرانية ينطلق منها مقاتلوه لتنفيذ أعمالهم الإرهابية ويتلقون فيها العلاج الطبي. ثمة اتهام صادر عن رسميين عسكريين في أنقرة يقول بأن إيران لا تطبق الاتفاقات المعقودة حول اتخاذ تدابير مشتركة لفرض السيطرة على الحدود ضد نشاطات حزب عمال كردستان (PKK)، وتسعى بالتالي سعياً مباشراً إلى نسف الأمن الداخلي في تركيا⁽⁸⁶⁾. وهذه الريب لم تهدأ حتى بعد استبدال رفسنجاني بخاتمي، هذا الاستبدال الذي قوبل بالترحيب من جانب النُخبَة السياسية في أنقرة، وما لبث أن قاد إلى ذوبان ملحوظ للجليد في العلاقات السياسية. وفي وقت لاحق كانت ثمة، مرة أخرى، تقارير استخباراتية في أنقرة حول مبادرة إيران إلى الاضطلاع بدور الداعم الرئيسي لحزب عمال كردستان (PKK) بعد طرد أوج آلان من سورية. وقد قيل إن عثمان أوج آلان، شقيق عبد الله الأصغر وأحد القادة الميدانيين في الحزب، قد نقل قاعدته الرئيسية إلى منطقة داخل الحدود الإيرانية⁽⁸⁷⁾.

يشعر الجيش التركي بالقلق أيضاً إزاء نشاطات إيران الخاصة بتكنولوجيا الصواريخ وأسلحة الدمار الشامل. فالاختبار الناجح لصاروخ شهاب - 3، متوسط المدى، في تموز/ يوليو سنة 1998م، وهو صاروخ يستطيع الوصول إلى أجزاء واسعة من تركيا، ما لبث أن ذكّر الجيش التركي بقدرات البلاد غير الكافية على صعيد الأسلحة المضادة للصواريخ، في منطقة باتت حيازة الصواريخ ذات المدى المتوسط فيها عنصراً مشتركاً بين برامج التسليح⁽⁸⁸⁾.

وتكتسب القدرة الإيرانية المتطورة، التي قد يتم استكمالها عما قريب بإنتاج، حتى صاروخ شهاب - 4 الأكثر تقدماً، معناها التهديدي الكامل إذا ما أخذنا في الاعتبار سبل الإشاعات المستمرة حول المحاولات الإيرانية الرامية إلى تطوير قدرة نووية⁽⁸⁹⁾.

تتابع الأوساط الأمنية التركية، بكثير من عدم الارتياح، الدعم الروسي لإنجاز المجمع النووي الإيراني بالقرب من بوشهر. يُفترض أن نقل التكنولوجيا ذات العلاقة بهذا المشروع من شأنه أن يزود طهران بالوسائل اللازمة لإنتاج مواد نووية عسكرية. وعلى الرغم من أن المرء ليس بحاجة لأن يفترض أن مساعي إيران على صعيد التسلح ليست موجهة ضد تركيا، بل تخدم هدفاً استراتيجياً أعم في التنافس من أجل الهيمنة على منطقة الخليج، فضلاً عن تشكيلها رادعاً ضد تهديد إسرائيلي متصور، فإن الجيش في أنقرة لا يستطيع تجاهل هذه التطورات في بلد مجاور.

تم موازنة الهواجس السياسية والأمنية لدى الأوساط القيادية التركية فيما يخص إيران، إلى حدود معينة، بمحاولات تعاونية على صعيد العلاقات الاقتصادية التي شهدت ازدهاراً في الثمانينيات خلال الحرب بين إيران والعراق حين نجحت تركيا في فرض نفسها بوصفها شريكاً اقتصادياً مهماً بالنسبة إلى الطرفين. ولكن هذه العلاقات ما لبثت أن شهدت تدهوراً شديداً موازياً بعد انتهاء الحرب حين باتت الخلافات السياسية والإيديولوجية تتمتع بقدر أكبر من الأهمية في العلاقات التركية - الإيرانية. ومع ذلك، فإن الصلات الاقتصادية بقيت مستقرة على مستوى أدنى، بسبب الحرص التركي على استيراد الطاقة من إيران خصوصاً.

وفي هذا المجال ما لبثت الصدفة أن تضافرت مع قَدْرٍ مواز من السياسة الواعية ودفعت رئيس الوزراء الإسلامي الجديد في تركيا، نجم الدين إيربكان،

خلال أولى جولاته الخارجية في آب/ أغسطس سنة 1996م، إلى إبرام صفقة الغاز الإيراني الشهيرة التي أحدثت كثيراً من الضجيج في الدوائر السياسية الأمريكية⁽⁹⁰⁾. أقدم إيربكان على إنجاز اتفاقية معدة منذ زمن طويل بقيمة 23 ملياراً من الدولارات لتزويد تركيا بكميات كبيرة من الغاز الطبيعي الإيراني خلال السنوات الثلاث والعشرين التالية، بما في ذلك إنشاء خطوط الأنابيب الضرورية، بعد أيام فقط من قيام الرئيس كلينتون بتوقيع قانون العقوبات الإيراني - الليبي الذي هدد بفرض حظر على أية شركة أجنبية تُقدِّم على استثمار ما يزيد عن 40 مليوناً من الدولارات في السنة في صناعات النفط والغاز الإيرانية أو الليبية⁽⁹¹⁾. استطاع إيربكان، بضربة واحدة، أن يثبت أنه حريص على تلبية حاجة تركيا إلى الطاقة، وأن يؤكد مدى جدية سياسته القائمة على الأخوة الإسلامية في العلاقة مع إيران، وأن يتظاهر بامتلاك مبادئ سياسية ثابتة أمام أعين أتباعه على الصعيد الداخلي، وأن يوجِّه صفة مدوية إلى وجه الولايات المتحدة. ومنذ ذلك التاريخ ظل العمل في المشروع مستمراً، وإن تباطأ قليلاً، بعد إزاحة إيربكان عن منصبه في حزيران/ يونيو سنة 1997م⁽⁹²⁾*. وحسب أقوى الاحتمالات لن تصل توريدات الغاز الإيراني، التي كان من المتوقع أن تبدأ بالوصول خلال سنة 1999م، بصورة فعلية قبل سنة 2000م.

على الرغم من أن إيربكان تعرض لبعض النقد على توقيتته، فإن الصفقة بحد ذاتها لم تؤدِّ إلى إثارة أية مساءلة جدية في تركيا. لقد اعتُبرت خطوة ضرورية للحفاظ على أمن البلاد في مجال الطاقة، ولم يتمكن السخط

(*) ما لبث التردد الأمريكي إزاء المشروع أن تلاشى هو الآخر، إذ بادرت واشنطن، لا إلى الموافقة على مشروع خط أنابيب جديد لنقل الغاز التركي إلى تركيا عبر إيران فقط، بل وإلى تشجيع شركة يونوكال الأمريكية على المشاركة في بناء الجزء التركي من صفقة الغاز التركية - الإيرانية. (انظر رقم الهامش المذكور في آخر الكتاب - الناشر).

الأمريكي في هذا المجال من دفع تركيا إلى الالتحاق بركب سياسة الولايات المتحدة القائمة على الاحتواء المزدوج. ففي أنقرة تُعتبر إيران شريكاً اقتصادياً مهماً ليس فقط بسبب إمكانياتها الطاقية، بل ولكونها مَعْبِراً للعلاقات التجارية التركية مع دول آسيا الوسطى. وطوال بقاء عدم الاستقرار سيد الموقف في القفقاس، ستظل إيران توفر سبيل العبور الرئيسي لقوافل الشحن البري التركية إلى الجمهوريات الجديدة. قامت تركيا أيضاً بتحسين السكك الحديدية التي تربطها بإيران منذ مبادرة طهران إلى فتح خط جديد يوفر الاتصال بشبكة الخطوط الحديدية التركمانية في أيار/ مايو سنة 1996م. وهذا الوصل لن يشكل إلاّ الخط الحديدي الشَّغَال من «طريق الحرير الجديد» حتى يتم إنجاز المخططات الخاصة بوصلة سكة حديدية متصلة بالعبارات التي تخترق بحر قزوين. وبالتالي، فإن تشريعات النقل والشحن تنطوي على أهمية كبيرة بالنسبة إلى العلاقات الاقتصادية التركية - الإيرانية الرسمية، لأن تركيا تشكل أيضاً المُنْفَذ الرئيسي لتجارة إيران البرية مع أوروبا.

تبقى العلاقات الاقتصادية التركية - الإيرانية، ولا سيما فيما يخص الطاقة، مغلقة بشيء من الضباب جراء ارتباطات بسياسات إقليمية في منطقة بحر قزوين نشأت بعد انهيار الاتحاد السوفيتي. فتركيا وإيران تتنافسان على امتلاك النفوذ السياسي والاقتصادي، على الرغم من أن هذه المنافسة لم تكتسب الحدة التي توقعها العديد من المراقبين أوائل عقد التسعينيات في أي من الأوقات⁽⁹³⁾.

تشكّل أذربيجان ذات العلاقة القائمة على التاريخ والقرابة مع البلدين إحدى القضايا الخلافية المحتملة. فطهران تخشى من نشوء نزعة تحررية وحدانية محتملة قادرة على أن تفضي إلى حركة انفصالية أوسع في شمال إيران، لأن عدد الأذريين الموجودين في الجزء الشمالي من إيران يفوق عددهم في أذربيجان نفسها. وعملية التحريض على تطور كهذا يمكن أن تأتي من قوى

طورانية في أذربيجان قد تجد دعماً لها بين أنصار الوحدة الطورانية في تركيا. وبسياستها المكشوفة الموالية لتركيا مع سياستها المقنعة الداعية إلى وحدة جميع الأذريين شكلت حكومة إيلجيببي 1992 - 1993م، إنذاراً منبهاً ل طهران. ومنذ ذلك الحين وضعت إيران يدها بيد روسيا في العمل من أجل إبعاد النفوذ التركي عن باكو. فمن جهة تحاول إيران أن تثبت وجودها بوصفها شريكاً واعداداً للقيادة الأذرية تحت قيادة الرئيس حيدر علييف، ومن الجهة الثانية تسعى لإبقاء نزاع ناغورنو قره باغ مستمراً عن طريق الوقوف في الصف الأرميني، مساهمةً بذلك في استمرار الصعوبات التي تقف في وجه تركيا في القفقاس.

وتشكل إيران أيضاً تهديداً محتملاً للتطلعات التركية الحالية بأن تصبح المَعْبَر «الطبيعي» للنفط، وربما الغاز، القزوينيين إلى الأسواق العالمية عن طريق مشروع خط أنابيب باكو - جيحان. من شأن هذه المخططات أن تتعرض لضربة قاسية إذا ما أصبحت إيران طرفاً فعالاً، وهو أمر لا يمنعه حالياً سوى استمرار سياسة حكومة الولايات المتحدة القائمة على عزل طهران دولياً⁽⁹⁴⁾. وما إن يتم التخلي عن سياسة الاحتواء المزدوج، حتى تتراجع حظوظ تركيا في نقل الطاقة القزوينية بصورة جديدة. ومن شأن عملية التخلي أيضاً أن تؤدي إلى تحسين فرص طهران في أن تغدو مَنقَذاً عاماً لتجارة آسيا الوسطى لأن «إيران، دونما حاجة إلى الاعتماد على تركيا، تملك القدرة على ربط آسيا الوسطى بأسواق العالم»⁽⁹⁵⁾. غير أن حصول ذلك يتوقف على ارتقاء إيران إلى مستوى علاقات تركيا الاقتصادية المزدهرة مع دول آسيا الوسطى، وهو أمر لن يكون سهلاً جراء تخلف إيران عن تركيا على الصعيد الاقتصادي.

يشكل السعي التركي الحثيث للحصول على الدعم الأمريكي في تحقيق مشروع باكو - جيحان، رغم أنه صادر، في المقام الأول، عن الطموحات السياسية القومية - التركية فيما يخص آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين، تأكيداً آخر، لدى القيادة الإيرانية، لتحقيق أن تركيا ليست سوى إحدى الدول العميلة

للولايات المتحدة في المنطقة، وهي مكلفة بالعمل ضد المصلحة الطبيعية لسائر دول المنطقة باستثناء إسرائيل. وبالتالي فإن إيران بادرت إلى توسيع علاقاتها السياسية والاقتصادية مع موسكو في سبيل إبطاء التطورات المرشحة لأن تخدم مصالح تركيا وأمريكا.

ليس هذا الربط بين العلاقات الثنائية من جهة، وجملة الاعتبارات الإقليمية بل وحتى الدولية، إلا أحد عناصر العلاقات التركية - الإيرانية المشتركة مع سائر علاقات تركيا الشرق أوسطية. سوف يتعين على أنقرة أن تطور خطة شاملة لسياستها الشرق أوسطية. غير أن هذا يكاد أن يكون مستحيلًا نظراً للعوامل المتناقضة التي تميز الصلات التركية بأطراف المنطقة. فتحسين العلاقات مع إسرائيل، مثلاً، على الصعيد العسكري خصوصاً، يلحق الضرر بصورة آلية، بالعلاقات التركية - السورية، والتركيبية - الإيرانية، والتركيبية - العربية الأعم. ومن شأن إدخال تحسين ذي شأن على العلاقات مع طهران وبغداد في سبيل تخفيف ضغوط المسألة الكردية داخلياً وعبر الحدود، أن يخلق مشكلات جديدة في العلاقات مع واشنطن، فضلاً عن أن إسرائيل ستنظر إلى مثل هذا التحسين بعين الشك. وبالتالي، فإن أنقرة تبدو محكومة بموازنة تورطاتها المختلفة في الشرق الأوسط ولا تستطيع وحدها امتلاك فرصة مقنعة لرسم حدود التطورات في المنطقة ما لم تلحق الضرر ببعض مصالحها القومية الخاصة.

البلقان:

تحديات قديمة وفرص جديدة

مثلها مثل آسيا الوسطى، كانت منطقة البلقان منطقة ظلّت إمكانيات الانخراط التركي الفعال فيها محدودة بسبب نظام الحرب الباردة. «بمعنى من المعاني، لم تتوفر لتركيا قط أية فرصة حقيقية لتطوير علاقات «طبيعية» مع معظم دول البلقان منذ إدماج هذه الدول بالإمبراطورية السوفيتية قبل ما يزيد عن أربعين سنة»⁽¹⁾. وجاءت التوترات والنزاعات مع اليونان التي بدأت أواسط الخمسينيات لتزيد الطين بِلَّةً ولتجعل علاقات تركيا بالمنطقة أكثر تعقيداً⁽²⁾ (*). ولكن، على النقيض مما هي حال علاقات تركيا مع آسيا الوسطى، كانت ثمة علاقات معيّنة بدول البلقان في أثناء الحرب الباردة. فتركيا كانت على الدوام تفضّل أن تكون العلاقات الثنائية مع دول البلقان على أحسن حال ممكنة، كما ظلت مؤيدة فعالة للجهود المحدودة المبذولة في سبيل إقامة نمط من أنماط التعاون السياسي الإقليمي، تلك الجهود التي بدأت أواخر عقد الثمانينيات.

(*) على الرغم من ارتباطها الوثيق بالتطورات العامة في البلقان وفي السياسات التركية، فإن العلاقات والصراعات اليونانية - التركية، بما فيها النزاع حول قبرص، مبحوثة، بصورة منفصلة، في الفصل العاشر من هذا الكتاب. (انظر رقم الهامش المذكور في آخر الكتاب - الناشر).

وبالتالي، فقد كان من الطبيعي أن تسعى تركيا؛ بعد انتهاء الحرب الباردة، وزوال الاتحاد السوفيتي، وتفكك يوغسلافيا السابقة؛ إلى تحسين الروابط الموجودة وفرص وجودها بقدر أكبر من القوة في منطقة البلقان، التي كانت الإمبراطورية العثمانية قد طردت منها في القرن التاسع عشر، بفعل حركات تحرر وطنية عنيفة مدعومة في الغالب من قوى أوروبية⁽³⁾. وقد تراقق الانسحاب العثماني من البلقان بسلسلة من موجات الهجرة البلقانية إلى العمق التركي، تَمَّت، الحلقة الأخيرة منها في أعقاب الحرب العالمية الأولى. وثمة اليوم لدى جزء لا يستهان به من سكان تركيا، ربما عشرة بالمئة من المجموع الإجمالي، علاقات عائلية مع أجزاء مختلفة من البلقان.

هناك أيضاً أناس من أصول تركية يعيشون في مناطق معينة من البلقان، والمجموعة الأكبر بما لا يقاس من مسلمي البلقان تبدي بعض المؤشرات الدالة على الانتماء إلى تركيا بوصفها وريثة الإمبراطورية العثمانية⁽⁴⁾. وما لبث هذا الواقع أن أفضى، أوائل التسعينيات، إلى نوع من انتعاش مفهوم أترك الخارج Des Turkleri (مفهوم الأتراك المختربين؟) بوصفه عنصراً مهماً من عناصر السياسة الخارجية التركية تجاه المنطقة. لقد أصبح مصير الأتراك في الخارج ومسلمي البلقان همّاً عاماً وأحد مسوغات انخراط السياسة الخارجية التركية⁽⁵⁾. غير أن الحكومات التركية دأبت على رفض اتباع سياسة عثمانية - جديدة بمعنى النزوع التوسعي المكشوف أو المقنع إلى داخل المنطقة. فقد ظل صانعو القرار السياسي في أنقرة يرون السياسة البلقانية، على الدوام، تعبيراً طبيعياً عن علاقات جغرافية، تاريخية، وثقافية موجودة⁽⁶⁾.

أدت الانتفاضات الحاصلة في المنطقة، منذ أوائل التسعينيات، إلى إثارة جدل مفعم بالحيوية، بل ومثقل بالعواطف الجياشة أحياناً، في وسائل الإعلام التركية، جدل كان يتعدّر على صانعي القرار السياسي أن يتجاهلوه. تعيّن على سياسة أنقرة، في تحديد ومتابعة المصالح القومية التركية في البلقان، أن تحافظ

على نوع من التوازن بين توقعات جماهيرية، قائمة في الغالب على المبالغة والنزوع إلى التدخل من جهة، وإمكانيات قومية محدودة للتحرك في سبيل خلق الاستقرار وفق الشروط التركية من جهة ثانية، وقيود مفروضة على تصميم وتطبيق هندسات [تكتلات] إقليمية متعددة الأطراف خارجة من رَجَم النمط السياسي الإقليمي الموبوء بالصراعات والنزاعات من جهة ثالثة، وضرورة إبقاء السياسة التركية مواكبة لسياسات حلفائها الغربيين من جهة رابعة وأخيرة.

أما سياسة تركيا البلقانية الأنشط مؤخراً فلم تنطلق من مجرد مبادرة قوى داخلية إلى الرد على أزمات إقليمية. ليست «منطقة البلقان»، كما قال أحد المحللين الأتراك، إلا «جسراً استراتيجياً بين تركيا وأوروبا الغربية... ثمة مليونان ونصف المليون من المواطنين الأتراك يعيشون في أوروبا الغربية، وما يزيد عن نصف التجارة الخارجية التركية تتم مع تلك المنطقة»⁽⁷⁾. ويشكّل هذا سبباً قوياً لاهتمام تركيا بالتطورات الجارية في البلقان، وخصوصاً بضمنان الاستقرار الإقليمي، في سبيل تأمين ممر بَرْي سهل وسالك إلى أوروبا الغربية. أضف إلى ذلك أن التطورات في البلقان ستظل، طوال بقاء قمة هرم السياسة الخارجية التركية متمثلة بحرص البلاد على نوع من الاندماج الدائم وغير القابل للإلغاء بالإطار السياسي، والاقتصادي، والأمني للنظام الأوروبي الجديد الناشئ، قادرة على اجتذاب قدر كبير من اهتمام الدوائر القيادية السياسية والعسكرية في أنقرة.

يَحْتَلُّ الاستقرار في البلقان، هو الآخر، مرتبة عالية على سُلَّم أولويات السياسة الخارجية التركية بسبب العواقب الوخيمة المحتملة لأي اضطراب بلقاني على صعيد الانتقال بالعدوى. وبالتالي فإن عملية الانتقال بعد انهيار حلف وارسو أخضعها أنقرة للمراقبة الدقيقة، كما حرصت تركيا على توجيه سياستها البلقانية نحو استقرار الأنظمة الجديدة، إما عبر تطوير علاقات ثنائية موسّعة مع دعم الجهود متعددة الأطراف الرامية إلى تحسين التعاون الإقليمي،

أو من خلال الالتحاق بركب المساعي الدولية الهادفة إلى حل النزاعات والحفاظ على السلم في المنطقة.

ما تسعى أنقرة، وبأعلى درجات الإلحاح، إلى الحيلولة دون وقوعه، هو انتقال العدوى ومسلسلات الصدمات العنيفة في الدول الوارثة ليوغسلافيا السابقة ومنها، إلى الأجزاء الأبعد نحو الجنوب من شبه جزيرة البلقان. ثمة قلق شديد من أن يؤدي تورط جمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة، في النزاعات الجارية إلى جر كل من اليونان، وبلغاريا، وتركيا إلى القتال بصسرة حتمية⁽⁸⁾ (*). ومن شأن ذلك، أن يطلق حرباً بلقانية أخرى، لا تريدها أية من الدول الإقليمية الرئيسية⁽⁹⁾.

باتت العلاقات الثنائية المكثفة المشفوعة بالزيارات المتكررة التي يقوم بها كبار المسؤولين الرسميين المدنيين منهم والعسكريين بين أنقرة والديمقراطيات الحديثة من الأمور الروتينية. ثمة شبكة من الاتفاقيات الثنائية التي تقوم بتثبيت التعاون السياسي، والعسكري، والاقتصادي، وتدعيمه. والسعي التدريجي لإقامة مناطق تجارة حرة ثنائية ومتعددة الأطراف يجري على قدم وساق. وقد أدى هذا كله إلى تمكين تركيا من فرض وجودها بوصفها إحدى القوى المهمة في المنطقة. غير أن الوضع يبقى بعيداً عن أن يكون مسيطراً.

تبدي ديمقراطيات البلقان، كلها، توجهاً سياسياً واقتصادياً صارخاً نحو قلب أوروبا، مع تطلع كل من سلوفينيا، وبلغاريا، ورومانيا، إلى عضوية الاتحاد الأوروبي. أما البانيا، وكرواتيا، ومقدونيا فتأمل في رفع علاقاتها مع

(*) جمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة (FYRM) هو الاسم الذي وافقت عليه سكوبية كحل وسط مؤقت لزيادة الاعتراف الدولي وضمنان عضوية الأمم المتحدة. وعلى الرغم من أن الخلافات الأولية مع اليونان حول الاسم والدستور تمت تسويتها عبر وساطة أمريكية، فإن -حلاً نهائياً لمسألة الاسم الرسمي ما زال مُعلقاً. (انظر رقم الهامش المذكور في آخر الكتاب - الناشر).

الاتحاد إلى ذلك المستوى خلال بضعة أعوام. وبالمثل، فإن سلوفينيا، ومقدونيا، وبلغاريا، ورومانيا توافقة للالتحاق بركب بولونيا، وهنغاريا، وجمهورية التشيك في التوسيع اللاحق للناتو باتجاه الشرق. يبقى الاتحاد الأوروبي، رغم المستوى المحدود لانخراطه الاقتصادي والسياسي في إطار بنود الاتفاقيات الأوروبية، أو استراتيجية ما قبل اكتساب صفة العضوية، القوة الاقتصادية الخارجية الأهم في شبه جزيرة البلقان⁽¹⁰⁾. وقد تأكد ذلك بعد حرب كوسوفا في صيف سنة 1999م، حين تم تكليف الاتحاد الأوروبي بالاضطلاع بالدور الرئيسي في عملية إعادة البناء فيما بعد الحرب في إطار معاهدة توفير الاستقرار لجنوب - شرق أوروبا.

لا بُدَّ للعلاقات الجيدة مع تركيا من أن توضع في ذلك السياق وهي مطلوبة لأسباب مختلفة. يتعذر الوصول إلى أي استقرار دائم في البلقان، أولاً، دون تركيا، تماماً كما يستحيل تأمين مثل هذا الاستقرار دون اليونان وصربيا. تستطيع تركيا، ثانياً، أن تفيد في تعزيز اهتمام بلدان البلقان بعضوية الناتو، لأن أنقرة قد تأمل في أن تشكل علاقات هذه البلدان المتنامية مع الاتحاد الأوروبي عاملاً مساعداً بالمثل على تحقيق طموحات تركيا المتمثلة باكتساب صفة العضوية. ينبغي، على أية حال، أن يكون واضحاً لدى الجميع أن صوت تركيا أو بلدان البلقان لن يكون حاسماً.

قد تفيد الجهود الإقليمية الثنائية ومتعددة الأطراف على صعيد التأهيل لقدّر أكثف من الاندماج بالاتحاد الأوروبي، وكرتيب انتقالي مؤقت إذا كانت عملية الاندماج ستستغرق وقتاً أطول مما هو متوقع. أما التعاون العسكري فيمكن أن يساعد على اختزال الهواجس الموجودة وتعزيز الثقة المتبادلة. وتؤدي العلاقات وأشكال التعاون الاقتصادية الإقليمية الموسعة، ثالثاً وأخيراً، إلى فتح الأسواق أمام الصناعة والأعمال المتطورة بسرعة في تركيا وإلى تمكين الاقتصادات البلقانية الهشة من الاستفادة من التطور الحاصل في هذه البؤرة

التنمية الإقليمية. لا بد لجملة هذه المصالح المتداخلة من أن تشكل الأساس الذي تستطيع تركيا أن تستند إليه في نسج شبكة من علاقات التعاون مع بلدان البلقان، باستثناء اليونان وصربيا في الوقت الراهن.

إتقان أساليب التعامل مع تركة ما بعد يوغسلافيا

لدى انتهاء الحرب الباردة، كانت تركيا إحدى تلك الدول التي دعت بقوة إلى الحفاظ على وحدة يوغسلافيا. ولم تقرر أنقرة في شباط/فبراير سنة 1992م، أن تعترف بجميع الدول الخارجة من رجم الاتحاد السوفيتي السابق⁽¹¹⁾، إلا تحت تأثير التطورات الجارية داخل يوغسلافيا والإقدام اللاحق للاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء على الاعتراف بكل من كرواتيا، وسلوفينيا، والبوسنة - الهرسك. وما لبث هذا أن أدى بصورة مباشرة إلى إقحام تركيا في مجابهة القيادة الصربية بزعامة سلوبودان ميلوسوفيتش، هذه القيادة التي زعمت أنها الوريثة الشرعية الوحيدة لدولة تيتو، وقد زادت التوترات مع اليونان أيضاً جراء الاعتراف بمقدونيا تحت اسم جمهورية مقدونيا الذي وقع اختيارها عليه، الأمر الذي اعتبرته أثينا دعماً لمطالب مقدونيا غير مبررة تمس بمكانة اليونان وأرضها.

تركزت سياسة تركيا تجاه بلدان يوغسلافيا السابقة لاحقاً، بصورة رئيسة، على دعم مصالح مسلمي المنطقة، المتعرضة، برأي تركيا، للتهديد الشديد الناجم عن السياسات التوسعية الصربية والكرواتية والذي لم يحظ بالقدر الكافي من مراقبة الدول الغربية واهتمامها. تمّ التعبير عن هذه المخاوف في وقت مبكر يعود إلى أيار/مايو سنة 1992م، حين زعم النواب، خصوصاً أولئك المنتسبين إلى حزب الرفاه الإسلامي، ولكن من حزب الوطن الأم أيضاً، في نقاش في دار البرلمان التركي (المجلس القومي الكبير)، أن الغرب والاتحاد الأوروبي كانا عازفين عن التحرك ضد الصرب من أجل إعطاء هؤلاء «الصرب الوقت اللازم لتطهير البلقان من المسلمين»⁽¹²⁾.

عازفة عن الاستجابة لنداءات مُلِحَّة صادرة عن الحكومة البوسنية طلباً للمعونة العسكرية الثنائية، عكفت الحكومة التركية على بذل محاولات متواصلة، وإن بقيت بلا جدوى، لإقناع الحلفاء الغربيين بتأييد رفع الحظر الدولي عن توريد الأسلحة إلى يوغسلافيا السابقة لصالح مسلمي البوسنة⁽¹³⁾. وقد كان ممثلو تركيا أكثر نجاحاً في صياغة موقف مؤتمر المنظمة الإسلامية على ذلك الصعيد. توقفت أنقرة أيضاً عند فكرة القيام بتدخل عسكري غربي مباشر ضد صرب البوسنة - الهرسك⁽¹⁴⁾.

ما لبثت عبثية المحاولات الرامية إلى اجتراح رد دولي مبكر يكون قوياً وفعالاً على ما اعتبرته تركيا عدواناً صريباً ضد مجموعة أساسية من مسلمي البلقان أن تمخضت عن قدر متزايد من السخط والإحباط لدى الجمهور التركي. ومع تصاعد الأزمة في البوسنة لتتحول إلى حرب ومع تكاثر أنباء الفظائع الصربية ضد المسلمين، تزايدت في وسائل الإعلام التركية الاتهامات القائلة بأن الغرب، وخصوصاً الأوروبيين، يعتمد معايير مزدوجة. ففي حين أن العراق المسلم عوقب بقسوة ودون أية رحمة، تُركت صربيا المسيحية تنجو من أية محاسبة على سياستها التي قامت على الإبادة الجماعية⁽¹⁵⁾.

شكَّلت سياسة الغرب المتردِّدة في مواجهة الحرب الدائرة في البوسنة - الهرسك عنصراً قوياً من عناصر شك تركي عام، بأن الأوروبيين كانوا يتبعون في السير سياسة تهدف إلى إبقاء المسلمين والدول الإسلامية خارج أوروبا. وسوف يشهد هذا الرأي العام انتعاشاً قوياً بعد قيام القمة الأوروبية المجتمعة في اللوكسمبورغ في كانون الأول/ ديسمبر سنة 1997م، برفض الطلب التركي الخاص بالانتساب إلى عضوية الاتحاد الأوروبي.

على النقيض من ردود الفعل الغاضبة الصادرة عن الجمهور في الشارع، سلَّمت الحكومة التركية بالصعوبات الكبيرة جداً التي لا بد من التغلب عليها في

سبيل التوصل إلى أي إنهاء دائم للقتال في البوسنة - الهرسك، وخصوصاً إلى استخدام القوة العسكرية الدولية⁽¹⁶⁾. ومع ذلك، فإن أنقرة ألحّت في مطالبة حلفائها الغربيين باتخاذ موقف حازم من أجل وضع حد سريع للحرب. وفي كانون الأول/ديسمبر سنة 1992م، قام البرلمان التركي بإعطاء الحكومة صلاحية نشر قوات تركية، ليس فقط، في إطار عملية حفظ السلام في الصومال بقيادة الأمم المتحدة، بل وإرسال مثل هذه القوات إلى البوسنة إذا ما أقدم مجلس الأمن الدولي على اعتماد التفويض باتخاذ تدابير دولية⁽¹⁷⁾.

غير أن إرسال سرب تركي من طائرات إف - 16، إلى القاعدة الجوية الإيطالية في فيسنزا لدعم عمليات الناتو الرامية إلى فرض الحظر الجوي على البوسنة⁽¹⁸⁾ (*) لم يتم حتى تاريخ أيار/مايو سنة 1993م. ومضى عام آخر قبل أن توافق الأمم المتحدة على العرض التركي بالاشتراك في فعاليات القوة الدولية المكلفة بالإشراف على حفظ السلام في البوسنة. تمّ إرسال الفصيل التركي المؤلف من 1500 جندي إلى منطقة زينيتشا وسط البوسنة للإشراف على خط فاصل بين المسلمين والكروات، بعيداً عن مخاطر احتمال التورط في اشتباكات محتملة بين الصرب والبوسنيين. قوبلت المشاركة العسكرية التركية في النشاطات التي قادتها الأمم المتحدة بأشكال الرفض من جانب صربيا والنند العنيف من قبل اليونان، اللتين حاولتا أن تلمحا إلى أن من شأن مثل هذا

(*) رفضت اليونان السماح بتحليق المقاتلات التركية وطائرات النقل المرافقة لمعارضتها أي إشراك عسكري تركي بالمعالجة الدولية للحرب البوسنية. كانت أثينا تمخّش من أن يؤدي هذا الإشراف إلى تدعيم الحضور العام لتركيا في البلقان على حساب المصالح الأمنية الإقليمية لليونان. فقد ظلّت اليونان تنظر إلى نشاطات تركيا في المنطقة، ولا سيما على صعيد العلاقات الثنائية مع جمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة وألبانيا جنياً إلى جنب مع دعم مُسلمي البوسنة، بوصفها محاولات ترمي إلى خلق «هلال إسلامي» في البلقان يفصل اليونان عن شركائها الأوروبيين. (انظر رقم الهامش المذكور في آخر الكتاب - الناشر).

التحرك أن يشكل خطوة حاسمة على طريق إعادة فرض تركيا كقوة مهيمنة في شبه جزيرة البلقان وصولاً، بالتالي، إلى إعادة الحياة للتراث العثماني في هذه المنطقة⁽¹⁹⁾.

قد يكون مثل هذا الحكم مبرراً من وجهة نظر إقليمية ضيقة، وخصوصاً إذا كان متأثراً بتجربة أثينا، المستمدة من مسلسل الخلافات اليونانية - التركية الطويل. أما على صعيد أي منظور دولي، فليس هناك أي مجال للشك بأن تركيا لم تضطلع إلاً بدور هامشي في (سوء) إدارة الحرب البوسنية من قبل المجتمع الدولي. وعلى الرغم من لهجتها العدائية المتشددة أحياناً، فإن أنقرة حرصت على تجنب أية فعاليات أحادية الجانب على صعيد دعم قضية البوسنيين وظلت على الدوام تنسق سياستها مع الإطار الشامل الذي أوجدته تحركات حلفائها الغربيين الرئيسيين ومجلس الأمن الدولي. حتى حين عبّرت أنقرة عن الاستياء من، أو المعارضة لخطوات معينة أقدمت عليها، أو لخطط محددة اقترحتها الأمم المتحدة والقوى الرئيسة، فإنها حرصت على عدم فك الارتباط مع التيار الرئيسي للسياسة الدولية الخاصة بالبوسنة. وقد كان هذا السلوك مشروطاً بإدراك الدوائر الرسمية في أنقرة لحقيقة عدم كفاية الوسائل المتاحة لتركيا في سبيل متابعة أي موقف أحادي الجانب من الحرب البوسنية.

ساهمت الحكومة التركية في صياغة السياسة التي تبنتها مجموعة الدول الإسلامية الممثلة بالمؤتمر الإسلامي (OIC). ففي بيانات مختلفة ألحّت أكثرية كبيرة من الدول الأعضاء في المؤتمر الإسلامي على المطالبة بسياسة دولية أكثر صراحة في معاداتها للصرب، غير أنها تجنبت تطوير سياسة أو وجهة نظر إسلامية خاصة. ظلت مجموعة الاتصال التابعة للمؤتمر التي كانت تركيا من ممثليها البارزين على علاقة دائمة مع مجموعة الاتصال الدولية في عمليات إعداد وتوجيه مجموعة المؤتمرات الدولية المختلفة التي حاولت التوصل إلى طريقة لإنهاء الحرب.

كانت سياسة تركيا تُجاه الحرب خاضعة لهيمنة فكرة تقول بأن السبيل الوحيد لخلق الظروف الضرورية لإنهاء الحرب بشروط مؤهلة لحماية انبعاث السياسي والجسدي لمسلمي البوسنة هي إقامة توازن عسكري بين الصرب والبوسنيين. ذلك هو سبب مطالبة تركيا برفع الحظر الدولي عن توريدات الأسلحة لصالح البوسنيين، أو بتنفيذ عمليات عسكرية دولية حاسمة ضد الطرف الصربي، أو بالائتيم كليهما. أدى هذا الوضع إلى قيام تركيا باخذ موقف معارض لحلفائها الأوروبيين، كما أوجد، بصورة مؤقتة، نوعاً من عدم التطابق مع الإدارة الأمريكية. ولم تشعر أنقرة بوجود تبرير جاء متأخراً لسياستها⁽²⁰⁾ إلا حين أفضت التطورات على الأرض في النصف الأول من سنة 1995م، إلى ردود أفعال عسكرية حاسمة من جانب التحالف قامت في أثنائها ضربات جوية مستمرة شنتها قوات الناتو بإلحاق أضرار بالغة بالبنية التحتية العسكرية الصربية بما فيها مرافق القيادة والتحكم. وبهذا المعنى، فإن الأتراك يستطيعون أن يزعموا بأنهم ساهموا مساهمة مهمة في التمهيد لاتفاقية دايتون للسلام الموقعة في تشرين الثاني/نوفمبر سنة 1995م.

يشكل تحقيق نوع من التوازن العسكري المُقنِع بين الصرب والبوسنيين أيضاً إحدى السمات الرئيسة للسياسة التركية فيما بعد دايتون. فتركيا مقتنعة بأن لا شيء سوى توازن كهذا يستطيع أن يحول دون اشتعال أية مجابهة عسكرية جديدة بين الطرفين بعد أي إنهاء لاحق لمهمة قوة ضمان الاستقرار (SFOR). وبالتالي، فإن أنقرة هي الشريك الرئيسي في برنامج «التجهيز والتدريب» الذي أطلقته الولايات المتحدة لجيش الاتحاد البوسني، حيث تقوم أمريكا بتوفير المعدات العسكرية وتضطلع تركيا بمهمة التدريب. وحسب كلام السفير البوسني السابق في أنقرة، هجر الدين صومون فإن حوالي 300 عسكري بوسني يأتون إلى تركيا كل ثلاثة أشهر⁽²¹⁾. يمكن اعتبار هذه الفعاليات استمراراً لدور تركيا بوصفها معبراً سريعاً، انتهاكاً للحظر الدولي على توريدات الأسلحة، من

أجل تزويد الطرف البوسني بالأسلحة في ظل موافقة أمريكية في أثناء الصراع⁽²²⁾. تحافظ أنقرة أيضاً على وحدتها المؤلفة من 1000 عنصر داخل قوات حفظ السلام الدولية المعروفة باسم سفور SFOR البالغ تعدادها 34 ألفاً.

مع تطبيع الوضع البلقاني بعد اتفاقات دايتون سعت الحكومة التركية أيضاً إلى إقامة علاقات سالكة مع بلغراد لأن أنقرة تؤمن بضرورة إعادة إدماج جمهورية يوغسلافيا الاتحادية الخاضعة للسيطرة الصربية بعلاقات دولية طبيعية تجنباً لإيجاد كيان منبوذ في منطقة شديدة الحساسية السياسية⁽²³⁾. غير أن الأزمة التي تفجرت حول إقليم كوسوفا ذات الأثرية الألبانية الساحقة ما لبثت أن أنزلت ضربة موجعة بمثل هذه الأفكار.

أدت المصادمات العنيفة بين الشرطة الصربية الخاصة، المدعومة أحياناً بالجيش النظامي، وبين مقاتلي جيش تحرير كوسوفا الألباني (KLA)، التي تمخضت عن العديد من الضحايا وأعداد كبيرة من اللاجئين بين صفوف السكان المدنيين الألبان في المنطقة، إلى مواجهة تركيا بسلسلة من المشكلات السياسية الحساسة. فتركيا ليست، لأسباب مختلفة، مع تعرض الدول انموجودة للتمييز من قبل حركات انفصالية، غير أنها لا تستطيع أن تتحمل معاناة السكان الألبان بأكثرتهم الإسلامية الساحقة.

وبالتالي فإن أنقرة بادرت إلى شجب الاضطهاد المستمر الذي يتعرض له الألبان على أيدي الحكام الصرب بعنف. سارعت إلى الانضمام إلى حلفائها الأوروبيين والأمريكيين في جهودهم رفيعة المستوى لإقناع الرئيس ميلوسوفيتش بوقف أعمال العنف في كوسوفا وتسوية النزاع عبر التوصل إلى حل وسط مع ممثلي السكان الألبان هناك⁽²⁴⁾. وحين استمر العنف وأدار ميلوسوفيتش ظهره للنصائح الدولية القاضية بإيجاد تسوية سلمية، أيدت أنقرة اتخاذ تدابير دولية أقوى ضد الصرب، بل وقد دعت القيادة التركية حتى إلى تدخل قوة سلام دولية للحيلولة دون تكرار الحرب البوسنية، معلنة عن استعدادها للمشاركة في مثل

هذا العمل⁽²⁵⁾. وحين بدأ الناتو استعداداته في تشرين الأول/أكتوبر سنة 1998م، لشن ضربات جوية ضد صربيا، دعماً لمهمة هولبروك، أعلنت تركيا عن استعدادها للمساهمة في مثل هذه العملية بثمانية عشرة مقاتلة نفاثة من طراز إف - 16⁽²⁶⁾. وفي الوقت نفسه أوضح القادة السياسيون الأتراك بجلاء أن مثل هذا التدخل لم يكن يرمي إلى فصل كوسوفا عن جمهورية يوغسلافيا الاتحادية، بل كان يهدف إلى استعادة الحكم الذاتي لكوسوفا في إطار الجمهورية بصورة كاملة. ومما شكل مصدر قلق خاص مصير وأمن الجالية التركية المقدرة بعشرين ألف نسمة في إقليم كوسوفا.

مما لا يمكن الشك فيه هو أن تركيا، بعد انهيار الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق حل سلمي لأزمة كوسوفا في مباحثات رامبوايه في شباط/فبراير سنة 1999م، كانت مستعدة للمشاركة في عمليات الناتو العسكرية ضد صربيا. ثمة إحدى عشرة مقاتلة نفاثة تركية من طراز إف - 16 موجودة في إيطاليا شاركت في الغارات من البداية، على الرغم من أن الحكومة التركية أعلنت أن مقاتلاتها النفاثة استخدمت فقط في عمليات دفاعية. وحين تصاعدت نشاطات الناتو، أعلنت تركيا عن استعدادها لتوفير قواعد جوية للمهمات. غير أن الطائرات كان سيتعين عليها أن تلتف حول المجال الجوي اليوناني لرفض أثينا منح حق التحليق⁽²⁷⁾. وفي سبيل عدم الذهاب بعيداً في إثارة الحساسيات الصربية واليونانية دون أسباب موجبة، تخلّى الناتو عن فكرة نشر الوحدات البرية التركية في مقدونيا، أو تكثيف الوجود التركي في ألبانيا، على الرغم من أن أنقرة عرضت استعدادها لنشر ألف جندي.

بادرت تركيا أيضاً إلى قبول حصة لا يستهان بها، حوالي 26 ألفاً، من اللاجئين الكوسوفيين، التحق كثيرون منهم بأقاربهم ممن يعيشون في استانبول وأزمير منذ زمن طويل. وكذلك فإن السلطات التركية أقامت مخيمات لاجئين في ألبانيا، ومقدونيا، وإقليم قرقار إيلي التركي الواقع في الزاوية الشمالية

الغربية من البلاد قرب الحدود البلغارية . من المقدر أن 10 إلى 15 ألفاً من أهالي كوسوفا لجأوا إلى تركيا حيث تم الترحيب بهم دون أي تعقيد⁽²⁸⁾ . وعلى هذا الصعيد فإن سياسة تركيا تناقضت إيجابياً مع نظيراتها في العديد من البلدان الأوروبية التي لم تف بالتزاماتها إلاً على مضمض . ومنذ بداية الصدمات العنيفة في الإقليم اليوغسلافي ظل مقاتو جيش تحرير كوسوفا الجرحى يتلقون العلاج في مستشفيات تركية خاصة ، بدعم من الجالية الألبانية الكبيرة الموجودة في تركيا بالدرجة الأولى⁽²⁹⁾ .

كانت إمكانية انتقال عدوى حركة الاستقلال الألبانية من كوسوفا إلى أجزاء أخرى من شبه جزيرة البلقان ، إلى مقدونيا وسنجق نوفي بازار في جمهورية يوغسلافيا الاتحادية حيث تعيش اثنتين من الجاليات الألبانية الكبرى ، مصدر قلق بالغ الجدية والخطورة بالنسبة إلى أنقرة . كان من شأن ذلك أن يجبر ألبانيا إلى قدر أكبر من التورط رغم تفضيلها لرد متدني المستوى رسمياً ، بصرف النظر عن تعاطفها الشديد مع ألبان كوسوفا ودعمها المادي الخفي لهم . وفي ظل مثل هذه الظروف كان من الممكن أن تصبح حرب بلقانية أوسع بمشاركة كل من مقدونيا ، واليونان ، وبلغاريا أمراً واقعاً تكاد تركيا لا تستطيع أن تنأى بنفسها عنه . وبالتالي فإن أنقرة أيدت بحزم فكرة استعادة الحكم الذاتي داخل حدود جمهورية يوغسلافيا الاتحادية ورفضت أية فكرة تدعو إلى أية كوسوفا ألبانية مستقلة .

يتطابق هذا الرأي تطابقاً كاملاً مع الخط العام للسياسة الخارجية التركية القائمة على إبقاء الحدود الموجودة في البلقان كما هي ، وحل المشكلات العرقية (الإثنية) داخل هذه الحدود . وعلى الرغم من حرصها على الاضطلاع بدور إقليمي أبرز وأكثر أهمية ، فإن تركيا ليست ذات مصلحة على الإطلاق في أن تنجر إلى المضاعفات والتعقيدات الداخلية لأية دولة بلقانية ، لأنها تدرك أنها

لن تكون قادرة وحدها على فرض أي حل من الخارج. وهذا الوضع يفسر أيضاً سبب إصرار الحكومة التركية على العزوف، سياسياً، عن استغلال معارضة اليونان لتبني موقف المؤسسات الأوروبية، التي كانت تفضل التدخل العسكري في كوسوفا. لم تكن أنقرة، تريد زيادة حدة التوتر في المنطقة عن طريق الشجب المكشوف لموقف الشارع اليوناني المتعاطف مع الصرب⁽³⁰⁾. أضف إلى ذلك أن مسألة تركيا الكردية الخاصة التي تنتظر الحل، تتطلب التحلي بالتحفظ وضبط النفس فيما يخص دعم الحركات العرقية (الإثنية) - القومية.

تقف تركيا بقوة في صف المطالبة بالتوصل إلى تسوية تفاوضية دائمة لجميع المشكلات البلقانية التي يمكنها أن تشكل مصدراً لعدم الاستقرار في المستقبل. وتسعى الحكومة، للحيلولة دون حصول ذلك، إلى إقامة علاقات تعاون مع سائر دول البلقان وتشجيع مشروعات إقليمية ذات أطراف متعددة مؤهلة لتدعيم الاستقرار وتعزيزه.

ومما يستدعي الملاحظة، على أية حال، أن الأمريكيين والحكومات الأوروبية التي صممت صيغة الحل السياسي لحرب كوسوفا في إطار منظمة الـG-8، لم تخطط لأي دور تركي بارز في قوة سلام كوسوفا (كفور KFOR) المكلفة بالإشراف على الانسحاب الصربي من المنطقة وعودة اللاجئين إليها. لا تشارك تركيا في قوة الكفور KFOR هذه إلاً بوحدة صغيرة في القطاع الخاضع للسيطرة الألمانية من كوسوفا. وليس هناك ما يشير إلى أية مشاركة تركية خاصة في النشاطات الإجمالية للـG-8 من أجل الإعداد لوضع كوسوفا ما بعد الحرب. أما الموقف الإقليمي القوي الذي أراد وزير الخارجية جيم في البداية اتخاذه من معاهدة الاستقرار في جنوب شرق أوروبا، فقد اضطر لأن يتراجع إلى المرتبة الثانية بعد «التوجه الأوروبي» الذي شكل جوهر طبيعة المعاهدة المتمتعة بالرعاية الألمانية⁽³¹⁾. لم يكن هذا، بتاتاً، الخيار السياسي المفضل لدى أكثرية دول البلقان التي تميل إلى رؤية الاتحاد الأوروبي وقد

أصبح الرجل القوي في المنطقة بدلاً من تركيا. قد يستخلص المرء من ذلك أن القوى الغربية القيادية لا ترى أية حكمة في المبالغة بإقحام تركيا في عملية فرض السلام في البلقان، على الرغم من أن هذه القوى تعترف أيضاً أن عملية كهذه يتعذر إنجازها دون مشاركة تركية.

العمل على صقل العلاقات الثنائية وتجديدها

منذ انتهت الحرب الباردة دأبت أنقرة على السعي لتطوير وتحسين علاقاتها مع جميع البلدان المحيطة بالبحر الأسود، وخصوصاً مع كل من بلغاريا ورومانيا. وثمة علاقات موسعة ودافئة تَمَّتْ إقامتها مع كل من ألبانيا ومقدونيا (FYROM)، اللتين تميلان إلى اعتبار تركيا دعماً لهما في المنطقة. أما الدور الخاص الذي اضطلعت به تركيا على صعيد رفع مستوى القدرة العسكرية الإسلامية للبوسنة - الهرسك فقد سبقت الإشارة إليه. أضف إلى ذلك أن أنقرة تشارك في عمليات إعادة التأهيل والتنمية على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي في البلد الذي مزقته الحرب. وكذلك، فإن العلاقات مع كرواتيا وسلوفينيا، شهدت تطوراً ذا شأن، فضلاً عن أن أنقرة تعتبر كرواتيا عاملاً بالغ الأهمية في البوسنة⁽³²⁾. لقد تأكد ذلك بستة لقاءات رسمية بين رئيسي الجمهورية في البلدين منذ سنة 1993م. على العموم ظلت منطقة البلقان المنطقة الأكثر اكتظافاً لكبار ممثلي تركيا السياسيين خلال السنوات الثماني الماضية، وحيث نجحت أنقرة في تطوير شبكة مُحكَّمة من العلاقات الثنائية المدعومة بمحاولات متواصلة لإقامة أشكال متعددة الأطراف من التعاون في مجالات سياسية واقتصادية حاسمة.

تستند علاقات تركيا مع ألبانيا إلى اتفاقية الصداقة والتعاون الموقَّعة في سنة 1992م، التي تدعمت بعرض الرئيس أوزال القاضي بتقديم مساعدات كبيرة في ميداني التنمية الاقتصادية وتحسين البنية التحتية، خلال زيارة رسمية لتيрана في شباط/فبراير سنة 1993م. وشيئاً فشيئاً بدأت المعونات الاقتصادية والإنسانية

التركية تتدفق، مصحوبة بدعم سخّي على صعيد التعليم. ثمة عدد لا يُستهان به من الطلبة الألبان يدرسون في تركيا بمنح تركية، كما تم افتتاح مدرسة ثانوية تركية في تيرانا أوائل سنة 1993م، بتمويل من الأوقاف التعليمية التركية⁽³³⁾. أما توقيع إعلان عن إنشاء شارع عريض (أوتوستراد) عابر للبلقان، يصل استانبول بميناء دورس الألباني، من قبل رؤساء كل من: تركيا، بلغاريا، مقدونيا (FYROM)، وألبانيا في نيويورك في تشرين الأول/أكتوبر سنة 1995م، فقد شكّل خطوة أولى على طريق تحسين متطلبات البنية التحتية للتجارة البينية في شبه جزيرة البلقان. أضف إلى ذلك أن الشارع العريض (أوتوستراد) من شأنه أن يوفر لتركيا معبراً برياً مريحاً يوصلها إلى البحر الأدرياتيكي دون عبور اليونان⁽³⁴⁾. غير أن ما ينطوي على أهمية أكبر هو التعاون العسكري المتنامي بين تركيا وألبانيا، هذا التعاون الذي تمخض عن تدريب الكوادر العسكرية من قبل خبراء أترك، وعن خطوات أولى باتجاه التعاون على صعيد الإنتاج العسكري.

لكن مجمل هذه الجهود ما لبثت أن تعرضت لِقْدَر كبير من التدهير والخراب جراء اندلاع أعمال العنف السياسي أوائل سنة 1996م، التي لم تتوقف إلاّ عن طريق نشر قوة حماية دولية مؤلفة من 6000 رجل، شاركت فيها تركيا بفصيل قوامه 850 رجلاً، بصورة مؤقتة⁽³⁵⁾. ويصعب القول إن ألبانيا نجحت في استعادة استقرارها الداخلي منذ ذلك التاريخ. تعيّن على الآمال التركية في تحقيق تعاون موسع أن تتكيف بما يتفق مع الوضع وأن يتم اختزالها إلى معونات إعادة البناء. ويضاف إلى ذلك أنه بات واضحاً أن ألبانيا لا تعتبر تركيا حليفاً خاصاً بل تتركز أنظارها أكثر على المنظمات الأوروبية المؤسسة بهدف توفير الدعم لتنميتها الاقتصادية والسياسية.

ما زالت علاقات تركيا مع مقدونيا مطبوعة بحقيقة أن أنقرة كانت العاصمة الأولى التي اعترفت بالدولة الجديدة تحت الاسم الذي اختارته لنفسها وافتتحت

سفارة لها هناك. تُعلّق تركيا أهمية كبيرة على علاقاتها مع سكوبيّة، كما يلاحظ من العدد الكبير من الاتفاقيات الثنائية التي تم إبرامها، ومن سلسلة زيارات سياسية رفيعة المستوى متصلة بين العاصمتين. وبسبب جاليّتها الألبانية الكبيرة، وحالة التوتر المستمرة مع صربيا، ووجود معارضة سياسية قومية ذات شأن وصوت مرتفع، وعلاقات ما زالت غير مستقرة مع اليونان، كما مع بلغاريا، إلى حدود معينة، فإن استقرار جمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة، يشكل عاملاً حاسماً بالنسبة إلى الاستقرار الإجمالي لشبه جزيرة البلقان ككل في نظر تركيا.

باستثناء خطوات أولى على طريق تحقيق تعاون عسكري وثيق بين أنقرة وسكوبيّة وإجراء حوارات سياسية متواصلة بشأن ما يجري في البلقان من تطورات، لم تشهد العلاقات الثنائية في الميادين الأخرى أي دَفْع ذي شأن⁽³⁶⁾. فتركيا تؤيد تطلع مقدونيا إلى اكتساب عضوية الناتو، شأنها في ذلك كشأنها مع كل من بلغاريا ورومانيا⁽³⁷⁾. ومثل هذه الخطوة تعتبر عنصر استقرار في المنطقة وسوف تساهم في ردم الهوة الجغرافية بين تركيا العضو في الناتو وبين بلدان العمق الأوروبي الأعضاء في التحالف. وعلى هذا الصعيد، يشكل حرص تركيا على إكساب عضوية الناتو لبلدان بلقانية أخرى، في المقام الأول، وسيلة غير مباشرة لضمان وتقوية ارتباطها هي نفسها بباقي القارة الأوروبية في هندسة السياسة الأمنية الناشئة.

لعل هذا هو أحد الأسباب المنطقية الكامنة وراء العلاقات الثنائية التركية - البلغارية. فبلغاريا هي إحدى أهم الدول البلقانية الجارة لتركيا إن لم تكن الأهم بصورة مطلقة. وهذا تطور هائل إذا تذكر المرء العلاقات التي كانت شديدة التوتر أواخر عقد الثمانينيات حين حاولت صوفيا فرض «البلغرة» القسرية على جاليّتها الإسلامية الكبيرة التي ينتسب عدد كبير منها إلى أصول تركية. ففي سنة

1989م، هاجر 300 ألف مسلم إلى تركيا هرباً من الحكم البلغاري الشيوعي⁽³⁸⁾. كذلك كانت بلغاريا تُعتبر إحدى البلدان الشيوعية الرئيسية المؤيدة للمنظمات الإرهابية غير المشروعة التي كانت نشاطاتها قد ساهمت في نسف استقرار تركيا الداخلي وأواخر عقد السبعينيات.

ما لبثت هذه الصورة أن تبدلت بسرعة بعد سقوط قيادة بلغاريا الشيوعية. ففي وقت مبكر يعود إلى كانون الأول/ديسمبر سنة 1991م، تم اتخاذ خطوات أولى على طريق تخفيف التوتر على امتداد حدود تركيا الغربية، حين بادر القادة العسكريون في البلدين كليهما إلى توقيع وثيقة حول إجراءات بناء الثقة تضمنت تبادل المعلومات والتعاون على صعيد التدريب العسكري وتعهداً بالعزوف عن إجراء مناورات عسكرية داخل مسافة خمسة عشر كيلومتراً عن الحدود المشتركة⁽³⁹⁾. وقد ظل هذا التعاون يتعزز باضطراد منذ ذلك التاريخ. فاليوم يعقد رئيسا الأركان في تركيا وبلغاريا اجتماعات منتظمة، كما قام الجيشان، كلاهما، بسحب أعداد لا يستهان بها من القوات والأسلحة الثقيلة بعيداً عن المنطقة الحدودية، كما أن الطرفين كانا من العوامل الدافعة باتجاه خلق قوة تدخل مشتركة لحفظ السلام من الجيوش البلقانية، وهو أمر تمت الموافقة عليه من حيث المبدأ. حتى المنافسة بين تركيا وبلغاريا فيما يخص مكان مقر قيادة القوة لم تلحق ضرراً ذا شأن بالعلاقات العسكرية الجيدة⁽⁴⁰⁾.

تحسّنت العلاقات السياسية بالطريقة ذاتها. فاللقاءات المنتظمة على أعلى المستويات السياسية ما لبثت أن أصبحت مألوفة ومن المعتاد أن تتضمن تبادلاً لوجهات النظر حول جميع القضايا الحساسة ذات العلاقة بالتطورات الجارية في البلقان. وفي مرات مختلفة تضافرت جهود كل من تركيا وبلغاريا لتوجيه نداءات تدعو الأسرة الدولية إلى وضع حد للحرب البوسنية أو للاضطرابات في كوسوفا. وكذلك فإن أنقرة وصوفيا بادرتا إلى بذل الجهود الرامية إلى تبييض صفحتيهما بوصفهما من المعابر الرئيسية للتجارة غير المشروعة بالمخدرات، أو

من يؤر تسهيل عمليات غسل الأموال المشبوهة. ولهذا الغرض قامتا بتوقيع اتفاقية ثلاثية مع رومانيا على المستوى الرئاسي في نيسان/ أبريل سنة 1998م؛ تنص على الالتزام المشترك بمحاربة الإرهاب والجريمة المنظمة وتبييض الأموال والاتجار بالمخدرات، وتهريب البشر والأسلحة. إن قوات الشرطة وأجهزة الدولة الأخرى ذات العلاقة سوف تتعاون تعاوناً وثيقاً في جميع هذه المجالات⁽⁴¹⁾.

أما أشكال القلق على مصير أتراك بلغاريا فقد هدأت بعد أن بات الحزب السياسي المعبر عن هذه الجالية، حركة الحقوق والحرية، مقبولاً بوصفه قوة مشروعة في الساحة السياسية الجديدة في بلغاريا. وقد اضطلع هذا الحزب بدور مهم في إيصال حكومات غير شيوعية إلى السلطة بعد التحول إلى الديمقراطية⁽⁴²⁾. تريد بلغاريا أن ترى انخراطاً اقتصادياً تركياً أقوى في مناطق تركز السكان الأتراك في سبيل العمل على إنعاش الوضع الاقتصادي والاجتماعي البائس هناك.

كان السبب الرئيسي الذي حال دون تطوير علاقات اقتصادية أكثر كثافة متمثلاً بضعف بلغاريا الاقتصادي المستوطن، هذا الضعف الذي زاد تفاقمًا جراء التقدم البطيء لعملية التحول الاقتصادي بسبب عدم الاستقرار السياسي الذي تعاني منه البلاد. يصل حجم التجارة المتبادلة إلى 550 مليوناً من الدولارات، عدا «تجارة الحقائق» (تجارة الشنطة) غير المسجلة، وسوف يتضاعف بفضل منطقة التجارة الحرة التركية - البلغارية المخطط لها كجزء من منطقة تجارة حرة ثلاثية شاملة لكل من تركيا وبلغاريا ورومانيا سيتم استحداثها بين سنوات 2000 و2005م⁽⁴³⁾. ثمّة الآن ما يزيد عن ألف شركة تركية صغيرة بصورة رئيسية ناشطة في بلغاريا. غير أن استثماراتها لا تتجاوز مبلغ 35 مليوناً من الدولارات الأمريكية. وبعض المجمّعات التركية العملاقة في الميادين الصناعية والتجارية تبدي اهتماماً بموجة الخصخصة البلغارية جنباً إلى جنب مع

مشروعات البنية التحتية. غير أن التقدم الملموس والكبير ظل حتى الآن يتعرض للإعاقة جراء الصعوبات المتعلقة بالتحويل وصعوبة الوصول إلى السوق فضلاً عن نظام مصرفي بلغاري متخلف.

أما العلاقات مع رومانيا فقد كانت منفرجة نسبياً خلال سني الحرب الباردة بسبب دور رومانيا الخاص داخل منظومة حلف وارسو حيث كانت بوخارست تنأى بنفسها عن موسكو. وبلقاءات رئاسية منتظمة، سنوية على الأقل، بين رئيسي البلدين، شهدت هذه العلاقات تحسناً ملحوظاً بعد سقوط نظام تشاوتشيسكو. فمصالح البلدين تتطابق على صعيد سعي رومانيا إلى عضوية الناتو فضلاً عن اندفاع الطرفين نحو الالتحاق بركب الاتحاد الأوروبي. ومع قرار اللوكسمبورغ للمجلس الأوروبي في كانون الأول/ديسمبر سنة 1997م، بضم رومانيا إلى المجموعة الثانية من البلدان المرشحة لعضوية الاتحاد الأوروبي باتت بوخارست سابقة لأنقرة.

يصل حجم التجارة بين البلدين إلى 750 مليوناً من الدولارات، مما يجعل تركيا تحتل المرتبة الخامسة في قائمة شركاء رومانيا التجاريين. ثمة حوالي أربعة آلاف مؤسسة تركية تجعل البلد سابع أكبر المستثمرين الأجانب في رومانيا، على الرغم من أن أكثرية المؤسسات الساحقة هي مؤسسات صغيرة. وبميناها العملاق المعروف باسم كونستانتا على البحر الأسود، تبقى رومانيا شديدة الحرص على تطوير البنية التحتية للنقل، وخصوصاً على صعيد العبارات ذات الحركة المكوكية بين المرافئ التركية واليونانية.

التعاون الاقتصادي في حوض البحر الأسود وغيره

استكمالاً لعلاقاتها الثنائية مع الدول البلقانية، تؤيد تركيا وضع خطط إقليمية متعددة الأطراف للتعاون السياسي والاقتصادي. ومشروع التعاون الاقتصادي في حوض البحر الأسود (BSEC) يبرز بوصفه محاولة التعاون الاقتصادي الإقليمي الأشمل والأكثر طموحاً حتى الآن⁽⁴⁴⁾. ومن شأن اتعاش

جهود التعاون الشامل للبلقان كله، في وقت لاحق، أن تفضي إلى استكمال مرحّب به للمسعى الاقتصادي الرامي إلى إعادة فرض البحر الأسود بوصفه أحد محاور التجارة والنقل والاتصالات والسياحة.

تضمّ منظمة التعاون الاقتصادي في حوض البحر الأسود (BSEC) كلاً من: تركيا، بلغاريا، ألبانيا، اليونان، رومانيا، مولدوفيا، أوكرانيا، روسيا، جورجيا، أذربيجان، وأرمينيا⁽⁴⁵⁾. وتركيبه الأعضاء تلقي الضوء على أن رئيس الجمهورية التركي السابق أوزال، وقد كان القوّة المحرّكة للعملية، كان يفكر بما هو أكبر من مجرد تعاون اقتصادي إقليمي ضيق. فقد كان يحلم بدائرة أوسع من دائرة الدول المطلّة على البحر الأسود، دائرة ممتدة عبر البلقان نحو البحر الأبيض المتوسط من ناحية، و عبر القفقاس باتجاه آسيا الوسطى من ناحية ثانية. يمكن اعتبار منطقة التعاون الاقتصادي في حوض البحر الأسود جسراً بالغ الأهمية بين أوروبا وآسيا الوسطى. غير أن المنظمة ما زالت، نظراً لوضعها الفعلي كمنظمة اقتصادية دولية وليدة، ولوجود العديد من العوائق أمام تحسين علاقات التعاون بين بعض أعضائها، مطالبة بأن تقطع شوطاً طويلاً حتى تصبح قادرة على أداء مثل هذه الوظيفة⁽⁴⁶⁾.

جرى تصميم منظمة التعاون الاقتصادي في حوض البحر الأسود (BSEC) في سبيل دفع عجلة التعاون فيما بين الأطراف المشاركة «في الميادين الاقتصادية، بما فيها التعاون التجاري والصناعي، كما في مجالات العلوم والتكنولوجيا والبيئة» عن طريق تطوير وتنفيذ مشروعات ذات أهمية مشتركة على الصعيدين الاقتصادي والتكنولوجي⁽⁴⁷⁾. اتفق المشاركون على إقامة منطقة تجارة حرة فيما بينهم مع حلول سنة 2010م. وعلى الرغم من أن تأسيس مصرف للتجارة والاستثمار تابع للمنظمة بمدينة سالونيك [اليونانية] في تموز/ يوليو سنة 1997م، قد يساعد على تنشيط تمويل المشروعات المشتركة في

مجالات البنية التحتية والصناعية، فإن العمل ظل بطيئاً حتى الآن. يفترض في هذا البنك أن يتعاون تعاوناً وثيقاً مع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (EBRD) الذي يتخذ من لندن مقراً له، والمعروف باسم بنك أوروبا الشرقية.

لأن تسعاً من دولها الإحدى عشرة قائمة على اقتصاديات انتقالية، فضلاً عن أنها أقرب إلى الفقر، فإن أية نتائج سريعة للتعاون تبدو غير واردة؛ فالصعوبات والعوائق سهلة البروز على طريق التحول من اقتصاديات أوامرية إلى اقتصاديات سوق⁽⁴⁸⁾. أما الطاقة الاقتصادية الهائلة للمنظمة المرشحة مستقبلاً لأن تتمتع بأسواق تضم ثلاثمئة مليون نسمة وبثروات كبيرة فلن تتحقق على أرض الواقع بسهولة. يشكّل غياب البنية التحتية المناسبة عقبة جدية على طريق التعاون الأسرع والأوسع. وبالتالي، فإن التأكيد يتم توجيهه نحو تحسين شبكة الاتصالات، وربط شبكات الطاقة الكهربائية الوطنية، أو بناء طريق دائرية حول البحر الأسود وتحسين المرافق المرفئية لتعزيز العلاقات التجارية. غير أن معظم هذه المشروعات المؤهلة، دون أدنى شك، لتنشيط الحركة التجارية بين الدول الأعضاء في المنظمة، ما زالت في مرحلة التخطيط، رغم أن خطوات بسيطة تمّت هنا وهناك.

ترمي المنظمة إلى التسامي على التعاون الاقتصادي الوظيفي وتجاوزه، إذ إن وثائقها التأسيسية تنتمي بوضوح إلى مبادئ «وثائق المجلس الأوروبي للأمن والتعاون (CSCE) الذي يضم جميع الدول الأعضاء»⁽⁴⁹⁾. وهذه الوثائق تشتمل على ميثاق هلسنكي الأخير ووثائق المتابعة الصادرة عن المجلس وخصوصاً وثيقة باريس بشأن السعي من أجل بناء أوروبا جديدة سبيلاً إلى تحقيق تسوية سلمية لجملة النزاعات الناشئة بين الأعضاء. ثمّة نزاعات كثيرة ألفت بظلالها الثقيلة على العلاقات بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي لحوض البحر الأسود في السنوات الأخيرة، مثل التوترات المقيمة بين تركيا واليونان،

والصراع الدائر بين أرمينيا وأذربيجان حول ناغورنو قره باغ، وسلسلة الخلافات الأرمينية - التركية المستمرة بعناد، وجملة المشكلات التي تعاني منها روسيا في القفقاس.

في هذه الظروف، يمكن اعتبار حقيقة أن المنظمة لم تكتف بالبقاء بل وتابعت عملها المؤسساتي بشكل لا بأس به نجاحاً. فخلال ما لا يزيد عن خمسة أعوام تمّ خلق إطار مؤسسي لخمسة اجتماعات قمة لرؤساء الدول أو الحكومات، وللقاءات نصف سنوية لوزراء الخارجية، ولعقد دورات برلمانية شاملة لمندوبين من المجالس النيابية في البلدان الأعضاء، وللقاءات مجموعات خبراء لإعداد المشروعات، ولاجتماع مجلس الأعمال الذي يضم ممثلي القطاع الخاص المنظم، ولاجتماع الأمانة الدولية الدائمة في استانبول لتنسيق النشاطات. ويقدر أكبر من التوجّه الوظيفي، فقد تم إيجاد بنك التجارة والاستثمار، ومركز الإحصاء والمعلومات الاقتصادية في أنقرة، مع مركز دراسات البحر الأسود في أثينا⁽⁵⁰⁾. وعلى الرغم من أن تمويل المنظمة بات الآن معتمداً على مساهمات الأعضاء، فإن تركيا دأبت على تقديم الدعم المالي والمادي.

توفّر مؤسسات المنظمة واجتماعاتها، ولا سيما على مستوى وزراء الخارجية، فرصاً مؤاتية لعقد مباحثات سياسية بين الأعضاء. وقد أفاد منها ممثلو الدول الأعضاء المتصارعة في سبيل استكشاف إمكانيات إصلاح الأسوار والتخوم. ومن شأن الاتصال المباشر داخل مؤسسات المنظمة أن يساعد على تحسين أجواء الثقة بين الأعضاء إذا كان الوضع السياسي الإجمالي مؤاتياً. غير أن المنظمة لا تستطيع أن تساهم في تحقيق الاستقرار في المنطقة إلا بمقدار ما تتم حماية مكاسب التعاون الوظيفي من التأثيرات المدمرة للصراعات المضمرّة أو المكشوفة في البلقان أو القفقاس. خلافاً للتوقعات السائدة في الأوساط

التركية الرسمية، ليس ثمة مؤشرات مُقنِعة تدل على أن تعاون المنظمة استطاع، أو هو قادر على، أن يُساهم، بصورة مباشرة، في حل النزاعات أو تحقيق الاستقرار الإقليمي⁽⁵¹⁾. غير أن ما يلفت النظر هو أن النزاعات الإقليمية أو الثنائية قلما أدت إلى عرقلة تطورها.

انطلقت تركيا في عملية تأسيس المنظمة وتشجيعها من دوافع كثيرة. كانت المنظمة، بنظر أوزال، خطوة أخرى على طريق تحقيق الحلم المتمثل بجعل تركيا القوة الإقليمية الأولى على الصعيدين الاقتصادي والسياسي. وما لبث خلفاؤه أن ورثوا وجهة النظر هذه؛ وتشكّل المنظمة بالنسبة إلى حكومة أجويد عنصراً مهماً من عناصر رؤيتها لتركيا الطرف الرئيسي في أوراسيا في القرن المقبل. وكذلك، فإن المؤسسة تربط تركيا بالنظام الأوروبي الجديد الناشئ الذي يقوم على توسيع كل من الاتحاد الأوروبي والنااتو. ذلك هو السبب الكامن وراء مطالبة الأوساط الموالية لأوروبا في تركيا بأن يبادر الاتحاد الأوروبي إلى تطوير علاقات أوثق مع منظمة التعاون الاقتصادي في حوض البحر الأسود (BSEC)⁽⁵²⁾. من المتوقع أيضاً أن تقوم المؤسسة بتوفير الدعم لمطالبة تركيا بعضوية الاتحاد الأوروبي جنباً إلى جنب مع مطالبة كل من بلغاريا ورومانيا بهذه العضوية عن طريق تحسين التنمية في هذه البلدان. ثمة دافع آخر ألا وهو حرص تركيا على بقاء المناطق المجاورة التي تفصلها عن كل من أوروبا وآسيا الوسطى مستقرة. وطوال بقاء الاقتناع بأن المنظمة مؤهلة لخدمة هذا الهدف مستمراً، فإن تركيا سوف لن تتخلى عن دعمها.

يكنم الدافع الأخير أيضاً وراء مشاركة تركيا في عملية إحياء التعاون البلقاني. فهذه المساعي ما لبثت، منذ سنة 1996م، أن أفضت إلى لقاءات سنوية منتظمة بين وزراء خارجية جميع بلدان شبه جزيرة البلقان، يناقشون فيها حلولاً تعاونية لجملة مشكلات التنمية الإقليمية على الصعيدين الاقتصادي والسياسي. ولكن هشاشة هذا المشروع تجلّت بوضوح في اجتماع عقد

باستانبول في حزيران/يونيو سنة 1998م، حين كادت الخلافات حول كوسوفا أن تجهز على المؤتمر. ولم تتم الحيلولة دون حصول ذلك إلا عن طريق حذف الموضوع من البيان الختامي ومعالجته في تصريح جانبي وقعته ست من الدول الثماني المشاركة⁽⁵³⁾.

وبطريقة مشابهة حرص اجتماع القمة البلقانية الأولى لرؤساء الدول والحكومات الذي دعت اليونان إلى عقده في جزيرة كريت في تشرين الثاني/نوفمبر سنة 1997م، تجنب استخدام لغة ذات معنى في الحديث عن أي من النزاعات المتفاعلة، مكتفياً باعتماد توجّه أعم يدعو الدول المتخاصمة إلى تبني آليات سلمية قائمة على التعاون في حل النزاعات. ولم تكن اللقاءات الثنائية، في الأروقة الجانبية للقمة الرسمية، أكثر جدوى على صعيد نزع فتيل الأزمات، أو إفراز الحلول الوسط، كما اتضح من الاجتماع غير الناجح لرئيسي وزارتي اليونان وتركيا. فكل من كوستاس سيمتيس ومسعود يلماظ اكتفيا بإعادة تأكيد الموقفين غير القابلين للتوفيق، المعروفين جيداً للبلدين من القضايا المطروحة⁽⁵⁴⁾.

أما القمة البلقانية الثانية في مدينة أنطاكيا التركية على البحر الأبيض المتوسط في تشرين الأول/أكتوبر سنة 1998م، فقد بقيت في الظل جراء الجهود الأمريكية الرامية إلى حل أزمة كوسوفا. فتركيا لم تستطع أن تعلن أن اللقاء كان ناجحاً سياسياً إلا بعد إذعان ميلوسوفيتش لضغوط هولبروك والنااتو، بما أتاح فرصة الإتيان على ذكر قضية كوسوفا، بلغة متوازنة إلى حد مقبول، في البيان الختامي لاجتماع القمة. فعلى الرغم من وجود خلافات جديدة حول كوسوفا، اتفق رؤساء الحكومات على دفع العمل باتجاه إضفاء الصفة المؤسساتية على مؤسسة القمة التي قد تتم في مدينة كونستانتا الساحلية الرومانية أواخر سنة 1999م⁽⁵⁵⁾.

لعل النتيجة الأبرز، حتى الآن، للتعاون العام في البلقان، هو القرار الذي

اتخذته ستة بلدان مع إيطاليا والذي يقضي بتشكيل قوة سلام بلقانية مشتركة. إنها حصيلة اجتماع وزراء دفاع بلدان البلقان في سكوبية آخر شهر أيلول/سبتمبر 1998⁽⁵⁶⁾. كانت تركيا إحدى القوى المحركة وراء الاتفاقية. غير أنها ليست إلا الخطوة الأولى على طريق إيجاد وحدة عسكرية مشتركة فعالة مؤلفة من فصائل تركية ويونانية وبلغارية ورومانية ومقدونية وألبانية وإيطالية. ما زالت الخطوات العملية تنتظر الإنجاز. وبعد ذلك سوف نرى ما إذا كانت مثل هذه القوة ستبادر، في أي وقت من الأوقات، إلى الاضطلاع بمهام حفظ السلام الفعلية في البلقان.

تنطوي المواقف السياسية للدول المشاركة مما يجب القيام به إزاء الصراعات العنيفة القائمة أو المحتملة في المنطقة على اختلافات ذات شأن كما تجلّى بوضوح، مثلاً، في أشكال التباين بين ردود الفعل اليونانية والتركية على الحرب في البوسنة أو الحرب حول كوسوفا. وفي ظل مثل هذه الظروف تبني إمكانية اتفاق جميع الدول المشاركة حول خطوات عسكرية مشتركة، وإن بقيت محصورة بنشاطات متعلقة بحفظ السلام، وإمكانية تحرك أية قيادة مشتركة بصورة فعالة، مسألتين لن يأتي حلها إلا مع التطورات المستقبلية. غير أن من شأن الاتفاق على أن القوة ستعمل بتفويض من الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، مع قيام الناتو بتوفير المساعدة والتوجيه، أن يساعد على تجنب الخلافات المحتملة.

يُزَخَّرُ التاريخ الموجز للعنصر العسكري المشترك الجديد بزحمة بذور التنافس الظاهرة والخفية بين تركيا واليونان، كما أن مطالبة بلغارية بموقع خاص لا تبشر بأي خير لمستقبل هذا المشروع⁽⁵⁷⁾. ومع ذلك، فإن من الممكن اعتبار الأمر منطوياً على شيء من البشائر الواعدة، لأن اليونان وتركيا استطاعتا التغلب على خلافاتهما حول مكان مقر قيادة الوحدة الجديدة تحاشياً لنسف المسعى كله. تمَّ الاتفاق على أن يكون المقر الأول في بلوفديف البلغارية. ربما يساهم

الخطر الجاثم المتمثل بكوسوفا متفجرة والضغط المترتبة عليه والصادرة عن الأطراف الأخرى كما عن حكومة الولايات المتحدة التي ساندت الخطة بقوة، مساهمة حاسمة في توفير إمكانية حصول مساومة تركية - يونانية. ومع ذلك، فإن إحدى الدول المشاركة اقترحت استخدام قوة السلام البلقانية لتنفيذ اتفاقية كوسوفا.

ستبقى السياسة التركية تُجاه البلقان، على الدوام، ملطخة باعتباريات مضاعفات ممكنة فيما يخص العلاقات مع اليونان، ومكانة هذه العلاقات سوف تظل تجر عواقب معينة بالنسبة إلى سير وتطور الخطط الإقليمية متعددة الأطراف، إلى أن يتم التوصل إلى تسوية دائمة بين الجانبين على الأقل. غير أن مثل هذه الآلية البلقانية تبقى بعيدة عن أن تؤدي إلى خلق «محورين» متناقضين، أرثوذكسي وإسلامي، على سبيل المثال. فالكيمياء السياسية في البلقان شديدة التعقيد وذات مستويات متعددة بما يبقي مثل هذه التصورات التحليلية أو السياسية البسيطة عاجزة عن توفير فرصة فهم الأحداث. ليس الاكتفاء بالنظر إلى الأحداث البارزة والقوى الأشد صراخاً مثل الحربين في البوسنة وكوسوفا والقيادة الصربية، ومبعوثي الولايات المتحدة الخاصين، ومجموعات الاتصال، ومجموعة الجي G-8، إلا شكلاً من أشكال التضليل لأي تحليل سليم لجملة التطورات الجارية في البلقان. فإلى جانب تلك الأحداث والقوى، التي تأسر اهتمام الأوساط الدولية بسهولة، ثمة قوى أقل بريقاً تحركها، بالدرجة الأولى، تركيا واليونان وأطراف أخرى، قد لا تكون أقل حسماً من الفعاليات الدولية الأخرى الأبرز ذات العلاقة بالأزمة في المنطقة، على صعيد تشكيل المشهد السياسي للبلقان في المدى الطويل.

العلاقات مع اليونان والقضية القبرصية

لعل أقوى عناصر الاستمرار في علاقات تركيا الخارجية بعد انتهاء النظام الدولي القائم على قطبين اثنين هو في العلاقات مع اليونان وفي الموقف من المسألة القبرصية⁽¹⁾. وإذا حصل أي تغيير فقد شكّل مزيداً من التشدد التركي في هذا الجانب من سياسة تركيا الخارجية. فالعلاقات الثنائية وقبرص، كلتاهما، ما لبثتا أن تحولتا إلى نزاعين مزمنين منطويين على احتمال نسف الوضع الاستراتيجي في شرق البحر الأبيض المتوسط إذا لم تتم معالجتهم وإدارتهم بشكل صحيح. لم تبد تركيا ولا اليونان، أي استعداد لطرح حلول توفيقية قائمة على المساومة، قادرة على أن تفضي إلى تسوية دائمة. فما حصل هو العكس، إذ بات الموقف التركي، فيما يخص قبرص، أكثر تشدداً، مما لا يبشر بأي تقارب على صعيد العلاقات الأخرى مع اليونان. يستمر الطرفان في اعتماد مواقف جازمة وصارمة في علاقات كل منهما بالآخر، مواقف لا تخلو، أحياناً، من أصداء طبول الحرب. غير أن من المؤكد أن ليس ثمة أية نوايا تركية بالتصعيد غير المحدود، كما لا توجد أية سياسة يونانية هادفة إلى إحداث خلل في التوازن الهش القائم (على أرجل من قصب) في حوض بحر إيجه. ومع ذلك، فإن الحرب بين تركيا واليونان، رغم ضآلة احتمالاتها، قد تندلع في أي وقت.

الخلفية: التاريخ والحالة النفسية

يَتَعَدَّرُ فهم علاقات تركيا مع اليونان بعمق ما لم يتم أخذ التراث التاريخي بعين الاعتبار⁽²⁾. يجري، في اليونان كما في تركيا، تصوير العلاقة بين البلدين مثقلة بركام ثقيل من التجارب التاريخية المؤلمة التي تمس طابع هويتيهما القوميتين بصورة مباشرة وبالغة العمق⁽³⁾.

تحرصُ اليونان الحديثة على إسناد هويتها القومية بالماضي الهليني والبيزنطي في آسيا الصغرى الذي وصل إلى نهايته شبه الكاملة مع الاجتياح التركي (العثماني) للأناضول، والنضال المُطَقَّرُ ضد النير العثماني الذي يتقاطع، من وجهة النظر التركية، مع تعجيل عملية انهيار الإمبراطورية العثمانية. والجمهورية التركية مدينة بوجودها، بين أسباب أخرى، لحرب استقلال كانت فيها قوات الاحتلال اليونانية في الأناضول الغربي والأوسط هي العدو الرئيسي. وما يشكّل بالنسبة إلى الأتراك ميلاد دولتهم هو «الكارثة الأناضولية» والنهاية الأخيرة لنوع من أنواع الإيديولوجية الإمبريالية الجديدة، التي عرفت باسم (فكرة ميغالي) megali idea، برأي اليونانيين. وهكذا، فإن كلاً من الدولتين الحديثتين تربط علة وجودها بالذات بأحداث كانت كارثية ومدمرة بالنسبة إلى الأخرى.

مارَسَ هذا التصور للتاريخ الذاتي والتاريخ العام، جنباً إلى جنب مع فهم هويتين قوميتين مختلفتين، تأثيراً قوياً على العلاقة الراهنة. ولا يلبث هذا الموضوع أن يتعزز، عادة، على جانبي المعادلة كليهما، من خلال سلسلة «أدوات التدجين والتأهيل» مثل المدارس ووسائل الإعلام والأوساط الجامعية البحثية. و«ما يجعل السعي إلى التخفيف من حدة التصورات المتبادلة للماضي أكثر صعوبة هو أن هذه التصورات تجري تغذيتها، بصورة متواصلة، بسيل من الأحداث والأزمات والمجابهات والتهديدات الحربية، إلخ... الحالية⁽⁴⁾». وبالتالي، فإن العلاقات التركية - اليونانية، لا تتسم بالثقة المتبادلة ومحاولات

التعاون، بمقدار ما هي مطبوعة بالانعدام المتبادل للثقة وبسلوك سياسي قائم على الردع والتحدي.

يَسْهُلُ استحضار صورة الآخر بوصفه العدو اللدود في أثناء التوترات الثنائية. يمكن حشد الجمهور أو الشارع حول شعار الدفاع عن المصالح القوسية والوحدة الوطنية في النزاعات التي تنشأ مع الخصم القابع وراء بحر إيجة. يمكن لمحاولات المساومة أن تتعرض للإدانة والشجب بوصفها خيانة للقضية القومية. تلك هي الخلفية السياسية - النفسية الجامعة بين الأحداث التاريخية والتصورات الجماعية، التي أوجدها الوعي والتراث المنحازين، والتي لا بد من أخذها بعين الاعتبار لدى الإقدام على بذل أي جهد في سبيل فهم سياسة تركيا تجاه اليونان وردود فعل اليونان على تلك السياسة.

من شأن اختزال العلاقات التركية - اليونانية إلى انعدام متبادل للثقة وصور مشوهة قابلة للإصلاح عبر إعادة رسم خرائط جماعية ذهنية، أن يكون تبسيطاً مبالغاً به. مهما يكن الأمر ذا أهمية كبيرة، فإن هناك سلسلة طويلة من المصالح السياسية والأمنية الخطيرة ذات العلاقة بالموقع الجغرافي الخاص للبلدين الجارين المشاطئين لبحر إيجة فضلاً عن الموقع الاستراتيجي والتركييب العرقي (الإثني) اللذين يميزان قبرص.

ما إن يتوقف طرفا النزاع، أي نزاع، عن اعتبار الأطراف الثالثة أطرافاً محايدة مستعدة لتقديم النصائح المفيدة أو للقيام بالوساطة الفعالة، حتى يبدأ التدخل والدعم الآتيين من الخارج بإفراز المشكلات، كما تؤكد تجربة التدخل من جانب أمريكا والاتحاد الأوروبي في الشؤون التركية - اليونانية. فعضوية كل من اليونان وتركيا في الناتو، والعلاقة العسكرية القوية للبلدين كليهما مع الولايات المتحدة، أثبتتا أن قيمتهما محدودة فقط، وملتبسة أحياناً، على صعيد إيجاد أي حل للنزاعات الثنائية كما كانت الروابط القوية للبلدين كليهما مع الاتحاد الأوروبي⁽⁵⁾. ومهما يكن، فإن أنقرة وأثينا ظلّتا دائبتين على السعي

لكسب تفهم الغرب وتأييده لقضية كل منهما ضد الخصم. «إن التأثير الغربي على العلاقات الثنائية لليونان وتركيا واضحة، كما أن بروز العوامل الخارجية المشكّلة للسياسات الداخلية والخارجية لدى البلدين متشابه، إن لم يكن متطابقاً»⁽⁶⁾.

طلبت الدولتان، وتلقّتا، من التحالف كميات ذات شأن من المساعدات العسكرية والأسلحة التي ما زالت تتدفق. والجزء الأكبر من هذه المواد التي ظُنت، مثاليًا، أنها ستؤدي إلى تحسين قدرة البلدين على المساهمة في الدفاع الغربي، استُخدمت أيضاً للتسلح ضد التهديد العسكري المتصوّر الصادر عن الجانب الآخر من بحر إيجه، وهو شعور يتجلّى بقدر أكبر في اليونان منه في تركيا. لا يمكن تفسير برنامج التسلح اليوناني منطقياً إلاّ على أنه ضمان عسكري ضد التهديد التركي. أما ترسانة الأسلحة التركية الكبيرة فليست موجهة إلى اليونان بصورة مباشرة. غير أن سمات معينة من برنامج تركيا، مثل حيازة القدرة على التزويد بالوقود في الجو وأجهزة الإنذار والتحكم المحمولة جواً (الأواكس AWACS) على طائرات التجسس، يمكن اعتبارها محاولة للتخلي عن الموقف الدفاعي الخالص، واكتساب قدرة محدودة على الاستعراض الاستراتيجي للقوة. ومن شأن مثل هذا التطور، إذا ما أضيف إلى نزوع تركيا لتوفير السند العسكري لنشاطاته على صعيد السياسة الخارجية، أن يتمخض عن قَدْر قابل للفهم من القلق اليوناني فيما يخص الوضع في بحر إيجه وشرق البحر الأبيض المتوسط.

السياسة التركية إزاء قضايا خلافية في العلاقات مع اليونان

تتركز الخلافات التركية - اليونانية والسياسية التركية إزاء اليونان على شؤون بحر إيجه والطرق الممكنة لحل النزاعات القائمة⁽⁷⁾. وهذه الخلافات التي لم تكن إلاّ جمرًا تحت الرماد منذ عقد الخمسينيات ما لبثت أن التهمت وتفاقت جراء الغزو التركي لقبرص الشمالية في سنة 1974م. فمنذ ذلك

التاريخ، على الأقل، باتت اليونان مقتنعة بنوايا تركيا التوسعية تجاه مجمل بحر إيجه ومنطقة شرق المتوسط، في حين ترى أنقرة أن تطور النزاع لم ينشأ إلا عن محاولة يونانية لمحاصرة تركيا داخل «بحيرة يونانية» وصولاً إلى إلحاق ضرر كبير بقدرتها الإقليمية على المناورة.

سرعان ما أصبحت المشكلة القبرصية، جنباً إلى جنب مع وجود جاليتين قوميتين - جالية يونانية صغيرة في استانبول، حيث البطريركية المسكونية المهمة للكنيسة الأرثوذكسية، وجالية مسلمة أكبر (وما زالت تنمو) في تراقيا، تعتبر الأكثرية نفسها تركية (بصرف النظر عن الأصل العرقي التركي أو البوماكي أو الرومي) - سمتين أخريين من سمات النزاع التركي - اليوناني البارزة. وهذه القضايا، جميعها، تنطوي على مشكلات عرقية وسياسية وحقوقية، وهي مترابطة ارتباطاً وثيقاً، غير أنها تتكشف عن سمات وآليات متميزة بوضوح⁽⁸⁾. تبقى السياسة التركية مع اليونان دائمة المحافظة على الصورة الإجمالية للقضايا. غير أن ذلك لا يمنع الحكومات التركية من وضع سياسات خاصة لكل من هذه القضايا.

تبقى السياسة التركية تجاه اليونان محكومة، بصورة طاغية، باستهداف الحفاظ على «التوازن الأساسي الذي فرضته معاهدة لوزان بين الدولتين»، كما تفهمها أنقرة⁽⁹⁾. يتجلى هذا التوازن، برأي تركيا، في اعتزام المعاهدة «منح مناطق حقوق بحرية محدودة للدولتين المشاطئتين وترك الأجزاء الباقية من بحر إيجه لصالح تركيا واليونان المشترك»⁽¹⁰⁾. ترفض تركيا أي ادعاء يوناني بالسيادة على بحر إيجه كله، مهما كان الشكل أو «القناع» الذي يمكن لهذه السيادة أن تتخذه. لا تريد تركيا أن تبقى خطوط اتصالاتها البحرية بين الأجزاء الشمالية (مرمرة) والغربية (إيجة) وبين الأجزاء الجنوبية (البحر الأبيض المتوسط) من البلاد مفصولة بأراض يونانية. أضف إلى ذلك أن تركيا تطالب، بوصفها دولة مشاطئة، بحصة مكافئة من بحر إيجه. ليست هذه أساساً إلا صورة سياسية

للوضع، وقد ظلَّت تركيا تلح على ضرورة التوصل إلى حل سياسي لجملة الخلافات الثنائية عبر المفاوضات بين الطرفين.

بنظر السلطات اليونانية، مهما كانت لونيته السياسية، يكاد هذا الادعاء التركي يصل إلى مستوى إنكار التواصل الجغرافي لليونان في بحر إيجه، لأن البلاد هنا مؤلفة من مئات الجزر المبعثرة التي يقع عدد كبير منها على مسافة قريبة من الساحل التركي. وأي نقاش مع تركيا لقضايا تتعلق بوحدة اليونان الإقليمية غير وارد بالنسبة إلى أي سياسي في أثينا. وبالتالي، فإن اليونانيين يرون أشكال الشجار مع تركيا مشكلات حقوقية ذات علاقة بالتفسير الصحيح للنصوص القانونية الدولية التي تنظم بحر إيجه في المقام الأول. وإذا كانت ثمة أية خلافات على الإطلاق، وهو أمر تنكره الحكومات اليونانية باضطراد، بالاستثناء الوحيد المتمثل برسم حدود الجرف القاري، فإن الواجب يقضي بتسويتها عبر اللجوء إلى محكمة العدل الدولية في لاهاي.

تتركز الخلافات الرئيسة على الجرف القاري واقتسامه بين البلدين، وعلى رسم حدود المياه الإقليمية اليونانية. ترى تركيا استحالة تطبيق المعاهدات أو الموائيق الدولية المتعلقة برسم حدود الجرف القاري⁽¹¹⁾، ولم تصبح طرفاً من الأطراف الموقعة على هذه الموائيق وتطالب باقتسام تفاوضي لجرف بحر إيجه بين البلدين، مؤهل لأن يعطيها جزءاً كبيراً من هذا الجرف. وعلى الرغم من أن اليونان قبلت بمبدأ التفاوض حول المسألة في السبعينيات، فإنها ما لبثت، فيما بعد، أن غيرت موقفها، وباتت الآن تفضّل حلاً يصدر عن محكمة العدل الدولية⁽¹²⁾.

ثمة مسألة أخرى وثيقة الارتباط بمشكلة الجرف القاري ألا وهي مسألة رسم حدود مياه اليونان الإقليمية التي هي الآن بعمق ستة أميال بحرية. غير أن اليونان أعلنت، لدى تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بقانون البحار لسنة 1982م، أنها صاحبة حق في توسيع مياهها الإقليمية إلى اثني عشر ميلاً بحرياً،

على الرغم من أنها ستعزف، مؤقتاً، عن ممارسة هذا الحق. أما تركيا فترى الأمر مستحيلاً يتعذر القبول به، لأن من شأن مثل هذا التحرك أن يقلب بحر إيجه إلى بحيرة يونانية وأن يفرض قيوداً بالغة القسوة على قدرة تركيا على صعيد المناورة البحرية عبر اختزال مساحة عرض البحر من نسبة الـ 49 بالمئة الحالية إلى 19,7 بالمئة فقط ويقطع فعلياً، في بعض النقاط، مساحة عرض البحر بحلقات مترابطة من المياه الإقليمية المحيطة بالجزر اليونانية^{(13)*}.

بعد تصديق معاهدة سنة 1982م، في البرلمان اليوناني في الحادي والثلاثين من شهر أيار/ مايو سنة 1995م، اتخذ المجلس القومي التركي الكبير (البرلمان التركي)، في الثامن من حزيران/ يونيو، قراراً عبّر فيه عن الأمل في أن تمتنع الحكومة اليونانية عن توسيع المياه الإقليمية، ولكنه «أعطى حكومة الجمهورية التركية جميع السلطات الضرورية، بما فيها التدابير العسكرية، لحماية مصالح تركيا الحيوية، والدفاع عنها في حال حصول مثل هذا التوسيع»⁽¹⁴⁾. لقد كان هذا أقوى أشكال التعبير، حتى الآن، عن اعتزام تركيا المتكرر لخوض الحرب ضد اليونان في حال قيام الأخيرة بتوسيع مياهها الإقليمية إلى اثني عشر ميلاً بحرياً. وكان أيضاً التهديد الأول والوحيد بين اثنتين من الدول المنضوية تحت لواء الناتو.

أما القضايا الأخرى التابعة لهذه النزاعات الجوهرية ولكنها ليست أقل صعوبة، فهي تلك المتعلقة بمسائل بحر إيجه وتشكّل موضوعات خلافات خطيرة بين تركيا واليونان⁽¹⁵⁾. فتركيا ترفض، بالاستناد إلى ذرائع حقوقية، التسليم بمجال اليونان الجوي البالغ عشرة أميال بحرية حول أراضيها، كما أن

(*) تزعم تركيا أنها ليست الدولة الوحيدة المرشحة للاعتراض على مثل هذا التحرك اليوناني. فجميع دول حوض البحر الأسود والدانوب التي تمر طرق مواصلاتها البحرية الرئيسية عبر بحر إيجه بعد اختراق المضائق التركية تشاطر تركيا موقفها حسب زعم الأخيرة. (انظر رقم الهامش المذكور في آخر الكتاب - الناشر).

الطائرات العسكرية التركية تقوم على الدوام بخرق المجال الجوي إلى مسافة ستة أميال بحرية، وهي المسافة التي تقبل بها تركيا، مستفزة سلسلة متصلة من الاحتجاجات اليونانية على الانتهاكات التركية⁽¹⁶⁾(*) . غالباً ما تترافق هذه الحوادث باشتباكات جوية بين المقاتلات النفاثة التركية واليونانية، تكون على الدوام منظوية على خطر إمكانية تفجّر صدام عسكري، لأن الطائرات كثيراً ما تكون مزوّدة بأسلحة فتاكة .

تنشأ المشكلة نفسها من رفض تركيا لقيام اليونان بإدارة مركز أئينا لإرشاد الطيران (FIR)، الأمر الذي تعتبره أنقرة استغلالاً لتنظيمات تكنولوجية خالصة في سبيل ترسيخ غير شرعي لمطالب سيادية يونانية فيما يخص بحر إيجه بالنسبة إلى تحليق الطائرات العسكرية . من شأن الامتثال للمطالب اليونانية القاضية بإبلاغ مركز أئينا لإرشاد الطيران عن التحليقات أن يؤدي، برأي الأتراك، إلى تدخل يوناني لا يطاق في التدريبات العسكرية التركية فوق البحار المكشوفة . ما لبثت النزاعات حول التحكم بالرحلات الجوية المدنية فوق بحر إيجه أن انتهت حين قامت تركيا بسحب احتجاجها⁽¹⁷⁾ .

وبالمثل، فإن مسألة سيطرة الناتو الجوية في حوض بحر إيجه، بقيت دونما حل حين تعذر، بعد عودة اليونان إلى الاندماج العسكري بالحلف، التوصل إلى اتفاق تركي - يوناني حول اقتسام السيطرة الجوية العسكرية على بحر إيجه . ترفض تركيا العودة إلى وضع ما قبل سنة 1974م، الذي كان سائداً إلى أن انسحبت اليونان من الوحدة العسكرية جواباً على رد فعل الناتو «غير المناسب» على غزو تركيا لقبرص الشمالية . وقد حيل دون إقامة قيادة جوية

(*) تنبئ الولايات المتحدة وجهة النظر التركية التي تقول بأن الحدود البحرية والمجالات الجوية متماهية وفقاً للتقاليد الدولية . فبرأي المتحدث السابق باسم وزارة الخارجية والسفير الحالي في اليونان، نيكولاس بيرنز، كان هذا «موقفاً مضطرباً منذ سنوات» . (انظر رقم الهامش المذكور في آخر الكتاب - الناشر).

وطنية يونانية، كوسيفانتاي (COMSEVENTAE)، في لاريسا جراء الخلاف التركي - اليوناني حول أمور السيطرة الجوية العسكرية^{(18)*}. ولم يتم ترفير إمكانية تشكيل بنية قيادية جديدة للحلف في القيادة الجنوبية الشرقية قبل قمة واشنطن احتفالاً بإحياء الذكرى الخمسين للناثو في شهر أيار/ مايو سنة 1999م، إلا بعد مناقشات مطولة داخل مؤسسات الحلف. ومما يتنبأ به الناثو أن ضباطاً من تركيا واليونان، على التوالي، سوف يؤدون خدماتهم في مقرري القيادة كل من لاريسا وإزمير.

على الرغم من أنها ذات طابع فني - تقني ظاهرياً، فإن جميع هذه الخلافات تنطوي على مضامين سياسية يلخصها سؤال: مَنْ سيحكم بحر إيجه وإلى أي مدى؟ ويتجلى الأمر بقدر أكبر من الوضوح حين ينظر المرء إلى الشكاوى التركية من عسكرة الجزر الموجودة في القطاع الشرقي من بحر إيجه وأرخبيل جزر دوديكان على يد اليونان. فبرأي أنقرة ينبغي إبقاء هذه الجزر خالية من السلاح، لأن النصوص القانونية الدولية النازحة لوضعها تقضي بذلك. ويرى بعض المحللين في تركيا أن هذه التدابير اليونانية، المتخذة منذ أواسط الستينيات، ليست إلا محاولة لتغيير ميزان القوة عن طريق حرمان القطع الحربية البحرية التركية من «القدرة على المناورة في دائرة واسعة وسط بحر إيجه»⁽¹⁹⁾. وبالتالي، فإن تركيا بادرت في السبعينيات إلى تشكيل «جيش ربع» تم نشره على شواطئ بحر إيجه، وجرى تجهيزه بعدد كبير من مراكب الإنزال. ليست الاتهامات والتحركات العسكرية التركية، بنظر اليونان، مبررة على الإطلاق، بل وتشكل دليلاً آخر على نوايا أنقرة التوسعية. وقد أدى الشجار التركي - اليوناني المتواصل حول هذه القضية، مرة بعد أخرى، إلى تقييد حركة الناثو في منطقة بحر إيجه⁽²⁰⁾.

(*) كان الأمر قد تمّت ملاحظته فيما عرف باسم خطة روجرز لإعادة دمج اليونان بالبنية الهيكلية للناثو. (انظر رقم الهامش المذكور في آخر الكتاب - الناشر).

تصاعدت النزاعات الإيجية إلى عتبة المجابهة العسكرية بين تركيا واليونان ثلاث مرات - في سنوات: 1974م، و1976، و1987 - ولكنها ما لبثت أن تراجعت، كل مرة، بسرعة لا بأس بها، بسبب التدخل السياسي من جانب الشركاء الأطلسيين، وخصوصاً من قبل الولايات المتحدة. أدت الأحداث إلى إطلاق مبادرات تركية - يونانية في سبيل التوصل إلى مصالحة، تمخّضت عن اتفاقية (بيرن) في سنة 1976م، وعملية دافوس في سنة 1988م، لإدارة الوضع، على الرغم من أن أي حل جوهري لم يصبح بلوغه ممكناً. وفيما بعد قام الطرفان بوضع الاتفاقيات على نوع من النار الهادئة، لأن أيّاً منهما لم يكن مستعداً أو قادراً على اجتراح الزخم السياسي الضروري لإيجاد صيغ تسوية فعالة وقابلة للتطبيق.

أزمة كزّك - إيميا

نستطيع رصد النمط نفسه في المجابهة التركية - اليونانية الأحداث والأخطر في بحر إيجه، في الأزمة التي عرفت باسم أزمة كزّك - إيميا سنة 1996م^{(21)(*)}. فبعد جنوح مركب شحن تركي بالقرب من هاتين الجزيرتين الصغيرتين الواقعتين جنوب - شرق بحر إيجه أواخر كانون الأول/ ديسمبر سنة 1995م، نشبت معركة دبلوماسية بين أنقرة وأثينا حول ملكية الصخرتين. وبعد ما يقرب من شهر بادرت وسائل إعلام قومية متطرفة معينة في اليونان وتركيا إلى الانقضاض على القصة وتضخيمها إلى حد إجبار الحكومتين على الرد علناً، دفاعاً لا يعرف معنى المهادنة، عن مصالحهما القومية. تم نشر الوحدات البحرية حول الجزيرتين، وبادر رجال الضفادع اليونانيون والأتراك إلى اتخاذ

(*) «كزّك» هو الاسم التركي للجزر الصخرية غير المأهولة في منطقة «دودكان»؛ تعترض أنقرة على إلحاقها باليونان. أما «إيميا» فهو الاسم اليوناني للصخور. للاطلاع على تفاصيل الموضوع يمكن الرجوع إلى (انظر رقم الهامش المذكور في آخر الكتاب - الناشر).

مواقعهم فوق الصخور المختلفة دعماً للمطالب الإقليمية المتبادلة. حاولت رئيسة الوزراء التركية، تانسو تشيللر، توظيف الوضع لأغراض سياسية داخلية عن طريق إظهار قَدْر استثنائي من التصميم على التصدي عسكرياً لأي هجوم يوناني على التراب التركي. أما في اليونان فما لبث عدم اليقين السياسي، في أعقاب قيام الباسوك (PASOK) (الحركة الاشتراكية الهلينية الوحودية - أكبر الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية في اليونان) مؤخراً بحل النزاع الداخلي حول خلافة الراحل أندرياس باباندريو، أن أفضى إلى تناول الأزمة من قِبَل أعضاء في الحكومة وَصَفَهُم أحد المعلّقين اليونانيين بأنهم لم يكونوا إلا «جماعة ممثلين يتنافسون فيما بينهم، على خشبة المسرح، لاقتناص دور البطولة»⁽²²⁾. بدت المجابهة العسكرية وشيكة حين سارع التدخل الهاتفي من قِبَل الرئيس كلينتون وساسة أمريكيين قياديين في أثينا وأنقرة، مدعوماً بتحركات دبلوماسية قام بها الأمين العام للئاتو خافيير سولانا وصدرت عن دول كبرى أعضاء في الاتحاد الأوروبي، إلى نزاع فتيل الأزمة بين عشية وضحاها تقريباً. بادر الطرفان إلى سحب قواتهما وتعهدا بإعادة الوضع إلى ما كان عليه⁽²³⁾.

على الرغم من أن أزمة كَرْدَك - إيما بدت، ظاهرياً، أشبه بمجرد جولة أخرى من سياسة حاقّة الهاوية التركية - اليونانية المتبادلة، فقد أضافت إلى قائمة النزاعات عنصراً جديداً، إذ كانت تركيا قد بادرت، للمرة الأولى، إلى رفض فكرة عودة ملكية جزر صغيرة في بحر إيجه إلى اليونان. وقد جرى تطوير هذا الرفض في أعقاب الأزمة حين زعمت أنقرة أن ملكية مئات، أو حتى آلاف الجزر الصغيرة والأرخبيلات في بحر إيجه لم تكن واضحة لأنها لم تخضع فط لأية اتفاقيات حقوقية دولية فضلاً عن عدم وجود أي تخطيط واضح للحدود البحرية الفاصلة بين تركيا واليونان. وبالتالي، فإن تركيا دأبت، منذ أوائل سنة 1996م، على الحديث عن مناطق رمادية مزعومة في بحر إيجه تدعي اليونان السيادة عليها بصورة غير شرعية⁽²⁴⁾.

تصرُّ أثينا على رفض هذه المزاعم رفضاً مطلقاً، مشيرة إلى الضوابط الواردة في معاهدة لوزان لسنة 1923م، واتفاقية مونترلو لسنة 1936م، ومعاهدة باريس لسنة 1947م. فهذه الاتفاقيات والمواثيق ذات العلاقة، جنباً إلى جنب مع الممارسة التي دامت عقوداً من الزمن، التي ظلت تركيا حريصة على مراعاتها بأكثريتها حتى عقد السبعينيات، تتضمن قواعد تفصيلية لرسم خط يتصف بما يكفي من الوضوح يعيّن الحدود البحرية بين اليونان وتركيا ولا يترك أية مناطق رمادية. ليس التحرك التركي الأخير، بنظر أثينا، إلاً مؤشراً على أن أنقرة عازمة على إعادة النظر في الوضع الذي كرّسته معاهدة لوزان.

أصبحت أثينا بقدر استثنائي من الرعب حين حاولت تركيا، في إطار الناتو، استبعاد جزيرة غافدوس (جنوب غرب كريت) من إحدى مناورات الناتو في شهر أيار/مايو سنة 1996م، لأن ملكيتها، حسب الزعم التركي، موضوع خلاف. أما اليونان فترى أن وضع غافدوس كان قد حُسم بوضوح في معاهدة لندن لسنة 1913م، هذه المعاهدة التي تخلت فيها تركيا عن جميع حقوق السيادة على كريت. ومما يؤكد تصور أثينا لسياسة تركيا المدعومة من الجيش الداعية إلى إعادة النظر بمعاهدة لوزان أن ذريعة المنطقة الرمادية تكررت، مرة أخرى، في تقرير أعدته الأكاديمية الحربية التركية وجرى تسريبه إلى الصحافة في تموز/يوليو سنة 1996م، وجاءت هذه المرة مصحوبة بدعوى حقوقية تقول بملكية أية جزيرة إيجية واقعة على مسافة لا تتجاوز ستة أميال بحرية عن الساحل التركي، من شأنها، مثلاً، أن تؤدي إلى وضع المنتجع اليوناني في جزيرة كاليمينوس تحت السيادة التركية⁽²⁵⁾.

عبّرت اليونان عن احتجاجها الشديد على الموقف التركي الجديد من «الوضع الإقليمي غير المحسوم لجزر بحر إيجة» وسعت إلى حشد التأييد الدولي لاحتجاجها. وفيما يخص كزْدَك - إيميا، حصلت على تأييد إيطاليا التي كانت قد تنازلت عن جزر دوديكان لليونان بموجب معاهدة باريس لسنة

1947م، فضلاً عن تأييد الولايات المتحدة وإن جاء متردداً بعض الشيء. ثمة ردود أفعال أقوى صدرت عن المستوى الأوروبي، إذ بادر البرلمان الأوروبي إلى إصدار إدانة عنيفة لسلوك تركيا، كما أن اليونان نجحت في الحيلولة دون تقديم أي جزء من المساعدات المالية المقررة من الاتحاد الأوروبي لتركيا في إطار اتفاقية الوحدة الجمركية الجديدة التي باتت نافذة في الأول من كانون الثاني/يناير سنة 1996م.

وللإبقاء على العلاقات مع تركيا سالكة عن طريق التغلّب، ولو جزئياً، على المعارضة اليونانية، قام مجلس وزراء الاتحاد الأوروبي، تحت إلهام اليونان، في الخامس عشر من تموز/يوليو سنة 1996م، بإصدار بيان جاء فيه أن العلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبي يجب أن تسترشد باحترام القانون الدولي والاتفاقيات الدولية، وسيادة دول الاتحاد الأوروبي ووحدها الإقليمية. أضف إلى ذلك أن المجلس دعا «إلى تجنّب أي عمل من شأنه أن يزيد من التوتر؛ استخدام القوة أو التهديد بها، مثلاً». وقد ورد اقتراح قضى بوجوب عرض قضية كَرْذَك - إيميا على محكمة العدل الدولية⁽²⁶⁾. قوبل هذا البيان باستياء تركي؛ رفضت أنقرة أن تحدد صراحة ما إذا كانت ستلتزم بهذه المبادئ. ومع ذلك، فإن المجلس استطاع أن يحرر بعض المبالغ المخصصة لمشروعات تركيا في إطار سياسة الاتحاد الأوروبي الشرق - أوسطية الجديدة.

ومن نظرة لاحقة، فإن هذا القرار شكّل نموذجاً آخر لحل وسط سيء، خرج من رَجم عجز الاتحاد الأوروبي، الذي كان مُقْحَمًا بين سندان السياسة اليونانية المضطربة المصرة على الحيلولة دون حصول أي تحسن في العلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبي، ومطرقة مصلحة الدول الأخرى الأعضاء في تحقيق التقدم، ولو بصورة جزئية، على صعيد تلك العلاقات. كانت اليونان قادرة على تحويل موقفها الوطني إلى موقف للاتحاد الأوروبي يشكّل عبئاً ثقيلاً دائماً على علاقات الاتحاد الأوروبي مع تركيا، في حين تَمَّتْ إعاقه إطلاق

بضعة ملايين اليوروات من قبل المجلس لاحقاً من جانب البرلمان الأوروبي جراء الانتقادات العنيفة الموجهة إلى سجل حقوق الإنسان لدى تركيا، ولا سيما فيما يخص الأكراد⁽²⁷⁾.

في الوقت نفسه، كانت أثينا وأنقرة، متأثرتين، في المقام الأول، بالتدخل والضغط الأمريكيين، قد باشرتا السعي للاهتمام إلى طرق جديدة للمصالحة، خصوصاً بعد إعلان أطلقه رئيس الوزراء مسعود يلماظ في الثالث والعشرين من آذار/ مارس سنة 1996م، قال فيه إن تركيا لم تكن قد اكتفت بمجرد اقتراح إجراء مناقشة شاملة لجميع القضايا المتنازع عليها، بل وكانت أيضاً مستعدة للنظر في أية حلول ممكنة عن طريق تحكيم دولي يقوم به طرف ثالث، بما في ذلك أي حكم صادر عن محكمة العدل الدولية⁽²⁸⁾. غير أن التطورات ما لبثت أن تعثرت بسبب مشكلات سياسية داخلية في البلدين كليهما، إذ انشغل سيميتس بالنضال في سبيل فرض نفسه بقوة على رأس حزبه وحكومته، بما في ذلك إجراء انتخابات مبكرة أواخر سنة 1996م، من جهة، وانشغلت تركيا بالصراع الداخلي المتصاعد بين العلمانيين والإسلاميين بعد تشكيل حكومة إيربكان الائتلافية في حزيران/ يونيو سنة 1996م، من الجهة المقابلة. أضف إلى ذلك، تعيّن على حكومة الولايات المتحدة أن تأخذ في اعتبارها مضاعفات محتملة لنشاطاتها، مثل استعداد أصوات الجالية اليونانية، في الانتخابات الرئاسية في تشرين الثاني/ نوفمبر سنة 1996م⁽²⁹⁾. كذلك ما لبث إعلان الجمهورية القبرصية في كانون الثاني/ يناير سنة 1997م، عن شراء صواريخ (إس - 300) أرض - جو المضادة للطائرات من روسيا، جنباً إلى جنب مع أشكال التمييز اليوناني المستمر ضد الجالية المسلمة في تراقيا الشرقية، أن ساهم في إعاقة الجهود الدولية المنصّبة على خلق أجواء ملائمة لحصول تفاهم تركي - يوناني.

وبالتالي، فإن الجمهور في البلدين، كليهما، أصيب بما يشبه المفاجأة،

حين أُقدّم وزيراً الخارجية التركي واليوناني، اسماعيل جيم وتيودوروس بانغالوس، في لقاء استضافته وزيرة الخارجية الأمريكية مادلين أولبرايت على هامش اجتماعات مدريد لقمة الناتو، على توقيع بيان بتاريخ الثامن من تموز/ يوليو سنة 1997م، عبّر فيه الطرفان عن اتفاقهما حول بعض المبادئ الأساسية لإدارة العلاقات الثنائية. ففي هذا البيان، الذي لم يتم التوصل إليه إلا بفضل جهود دبلوماسية مكثفة بذلتها إدارة الولايات المتحدة قبل القمة، اتفق الجانبان على الالتزام بعلاقات حسن الجوار، وعلى الاحترام المتبادل للسيادة، مع احترام مبادئ القانون الدولي، والحقوق المشروعة والمصالح الحيوية المتبادلة للطرفين في بحر إيجة، فضلاً عن التعهد بالعزوف عن أية أعمال أحادية الجانب، مع الالتزام بتسوية النزاعات بالوسائل السلمية ودون استخدام القوة أو التهديد باستخدامها⁽³⁰⁾.

لم يكن وضع هذه المبادئ موضع التطبيق العملي سهلاً لأن الطرفين، كليهما، بقيا متمسكين بمواقفهما الثابتة من مقاربة أي حل لجملة الصراعات الثنائية. ومما أدى إلى مضاعفة تركيا للتشدد في موقفها أن تأكيد الاتحاد الأوروبي اعتمازه مباشرة التفاوض مع الجمهورية القبرصية في سنة 1998م، بشأن دخول الاتحاد مع استبعاد تركيا من قائمة مرشحي العضوية، ما لبث أن تمخض عن تدهور سريع للمشكلة القبرصية⁽³¹⁾ (*).

ما زالت تركيا عاكفة على اقتراح سلّة مشاريع حلول توفر إمكانية توجيه المناقشات الثنائية والمفاوضات اللاحقة نحو الاهتمام إلى حلول وسط وتسويات لجميع القضايا المتنازع عليها. أما اليونان فقد بقيت متمسكة بموقفها القائم على أن أي حل لاقتسام الجرف القاري بين البلدين يجب التوصل إليه عبر حُكم متفق عليه، بصورة مشتركة، صادر عن محكمة العدل الدولية، مع

(*) انظر الفصل الحادي عشر من هذا الكتاب، الذي يتحدّث عن علاقة تركيا بالاتحاد الأوروبي. (انظر رقم الهامش المذكور في آخر الكتاب - الناشر).

السعي، إن أمكن، إلى اعتماد أسلوب الخطوة - خطوة بالنسبة إلى جملة القضايا الخلافية الأخرى التي تصر أئينا على الاستمرار في إنكار وجودها. ومما يشكّل برهاناً صريحاً على الجمود الذي يميّز الجانبين أن اللقاءات بين رئيسي الوزراء التركي والإيراني خلال اجتماعات قمّي البلدين في كريت في تشرين الثاني/نوفمبر سنة 1997م، وأنطاليا في تشرين الأول/أكتوبر سنة 1998م، لم تكن مجدية.

تابعت تركيا إظهار حرصها المعروف جيداً على الجمع بين لغة المصالحة ولهجة التهديد جنباً إلى جنب مع تحركات تصالحية وأخرى عدوانية في تعاملها مع اليونان. قامت حكومة مسعود يلماظ التركية، مرتين، بإرسال رسائل إلى أئينا في النصف الأول من سنة 1998م، اقترحت فيها خمس نقاط للعمل المشترك في سبيل إطلاق مصالحة تركية - يونانية. تعيّن على البلدين، أولاً، أن يحدّدا القضايا البارزة. وكان لا بد لهما، ثانياً، من إضفاء الصفة الرسمية على إعلان مدريد الصادر في حزيران/يونيو سنة 1997م. ويجب عليهما، ثالثاً، أن يقوموا بتطوير وتطبيق حزمة إجراءات بناء ثقة وفقاً لاقتراح صادر عن أمين عام الناتو خافيير سولانا. وعلى الحكومتين، رابعاً، دعوة مجموعة الشخصيات البارزة التي كانت قد تشكلت باقتراح الرئيس الدوري للاتحاد الأوروبي، إلى اجتماع لتحديد نقاط الخلاف بين الطرفين. وكان لا بد لوزيري خارجية البلدين من الاجتماع في أنقرة، أو أئينا، قبل نهاية آذار/مارس سنة 1998م، لمناقشة هذه المقترحات⁽³²⁾، التي قوبلت بالرفض من جانب حكومة سيميتس. غير أن رئيس الوزراء خرج على هذه الלהجة التصالحية حين اتهم أئينا بتبني نوايا عدوانية، متبهاً إياها إلى ضرورة «الابتعاد عن المسؤولية الثقيلة عن أية تطورات سلبية ممكنة» في تصريح صدر غداة الرفض اليوناني الثاني لمقترحات تركيا⁽³³⁾.

وفي إحدى رسائله الوداعية، قام رئيس الأركان العامة التركي السابق،

إسماعيل حقّي قره ضايي، بتوجيه الاتهام إلى الجيش اليوناني بالإعداد لحرب محدودة ضد تركيا في بحر إيجه من شأنها أن تزيد من اتساع الهوة الفاصلة بين تركيا والغرب، وبينها وبين أوروبا خصوصاً. غير أن ضباطاً أتراكاً ويونانيين، برعاية أمين عام الناتو سولانا، كانوا، في الوقت نفسه يحاولون اعتماد صيغ مناسبة لتطبيق إجراءات بناء الثقة، على صعيد الأمور العسكرية، التي كانت قد حظيت بموافقة الطرفين المبدئية في سنة 1989م. وهذه الإجراءات كانت قد اعتُبرت ضرورية، من قبل الدوائر العسكرية العليا في الناتو، في سبيل تشكيل البنية القيادية الجديدة لجناح الحلف الجنوبي - الشرقي⁽³⁴⁾.

ترك الموقف اليوناني من أكراد تركيا، هو الآخر، بصماته على الهوجس التركية من سياسة اليونان. فالساسة اليونانيون، على اختلاف انتماءاتهم وألوانهم، بمن فيهم وزراء أفراد في حكومات متباينة، عبّروا، علناً، عن تعاطفهم مع القضية الكردية. وكان ذلك يشمل في الغالب تعاطفاً مع توفير قُدْرٍ معيّن من الدعم لحزب عمال كردستان. وعلى الرغم من أن الحكومة اليونانية دأبت على إنكار الاتهامات التركية القائلة بوجود تعاون رسمي مع حزب عمال كردستان، فإن أطرافاً في البرلمان اليوناني عبّرت عن تضامنها مع هذه المنظمة، كما أن السلطات اليونانية لم تفعل شيئاً للحيلولة دون افتتاح مكتب (لجبهة تحرير كردستان القومية ERNK) في أثينا يمكن اعتباره اعترافاً شبه رسمي بممثلة حزب عمال كردستان (PKK). وبالنسبة إلى السلطات التركية، كان واضحاً أن اليونان كانت أيضاً تقدّم دعماً مادياً إلى حزب عمال كردستان، بما في ذلك تدريب المقاتلين في معسكرات يونانية قريبة من لافريون. ولكن هذه المعسكرات لم تكن، حسب ما جاء في تصريحات رسمية يونانية، سوى مخيمات لإيواء اللاجئين الأكراد الهاربين من عمليات القمع والاضطهاد في جنوب - شرق تركيا⁽³⁵⁾. أما السلطات التركية، ومعها الجمهور والشارع، فقد اعتبرت هذه النشاطات استمراراً للعدوان اليوناني على وحدة البلاد وتلاحمها،

هذا العدوان الذي كان لا بد له من أن يؤدي إلى زيادة التشدد في موقف أنقرة من العلاقات الثنائية.

لقد تبين أن الاتهامات التركية الموجهة ضد أثينا كانت تنطوي على جزء من الحقيقة حين اتضح أن أعضاء من الحكومة اليونانية ومسؤولين في السياسة الخارجية، كانوا متورطين في عملية إيواء أوج آلان، بعد رحيله عن إيطاليا. سارع رئيس الجمهورية التركي سليمان ديميريل إلى إلصاق صفة «دولة مارقة» باليونان، وإلى مطالبة الغرب بوضعها على القائمة ذاتها مع كل من العراق وليبيا وإيران. طالبت أنقرة بأن تبادر أثينا، رسمياً، إلى إعلان وقف دعمها لحزب عمال كردستان، وإلّا فسوف تواجه رد الفعل التركي الذي كانت سورية قد واجهته في تشرين الأول/أكتوبر سنة 1998م. قامت الحكومة التركية بتجميد جميع مباحثاتها مع أثينا حول إجراءات بناء الثقة، وأطلقت حملة دولية لدفع الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة إلى إدانة اليونان سياسياً. وكذلك، فإن الضغوط الداخلية على الحكومة اليونانية زادت هي الأخرى حين أحسّ الشارع اليوناني بقدر كبير من الإحباط، لأن السلطات أثبتت أنها عاجزة عن حماية زعيم حزب عمال كردستان، أو غير راغبة في توفير مثل هذه الحماية. وفي محاولة منه لتحقيق نوع من الإصلاح للأمر أو نوع من الترقيع، يادر رئيس الوزراء سيميتس إلى طرد وزير الخارجية بانغالوس مع عدد من كبار الموظفين ممن تورطوا في عملية أوج آلان. ما لبثت إشارات أمريكية وأوروبية واضحة إلى أن أمريكا وأوروبا لم تكونا مستعدتين لتأييد الموقف التركي المتشدد ضد اليونان، على الرغم من شجبهما الواضح لقيام الحكومة اليونانية بتدريب مقاتلي حزب عمال كردستان، وخصوصاً بإيواء أوج آلان، أن أدت إلى سحب الصواعق من التوترات التركية - اليونانية. قامت أثينا بتطوير موقف تصالحي من أنقرة نسّقه، في المقام الأول، وزير الخارجية الجديد جورجوس باباندرينو المعروف بموقفه المعتدل من العلاقات اليونانية - التركية⁽³⁶⁾. وفي تموز/يوليو

سنة 1999م، أطلقت سلسلةً من مباحثات ثنائية، بين موظفي وزارتي الخارجية حول قضايا غير خلافية، عملية هادفة إلى تحسين أجواء العلاقات التركية - اليونانية. ومدعومين بعدد من اللقاءات، وبين وزيرَي خارجية البلدين، تابع الموظفون مباحثاتهم في خريف سنة 1999م. غير أن من المبكر جداً إطلاق أي تخمينات حول حصول اختراق معين على صعيد العلاقات التركية - اليونانية ما لم يصبح الحوار شاملاً للقضايا الخلافية أيضاً.

يمكن استخلاص عدد من الاستنتاجات الأولية المعيّنة من هذه الصورة المختلطة. ليست أنقرة مستعدة، أولاً، للتنازل عن موقفها القائم على أن لتركيا حق ممارسة السيادة على أجزاء من بحر إيجه خلف مياهها الساحلية. ونظراً لأن الأساس القانوني لهذه الدعوى يبدو ضعيفاً بعض الشيء، فإن تركيا تفضل المفاوضات السياسية. ليست أكثرية النخبة السياسية والعسكرية في تركيا متأثرة، ثانياً، بالتصورات اليونانية للسلوك التركي، وخصوصاً للغتها العدوانية وقوتها العسكرية المستعرضة بصورة مكشوفة. ومما يجب الاعتراف به أن اللغة الخطابية العدوانية هذه كانت على الدوام تُقابل بردود مناسبة، بل وكانت، أحياناً، نتيجة لاستفزازات صادرة عن مسؤولين يونانيين؛ وقد كان وزير الخارجية السابق بانغالوس صاحب قصب السبق على هذا الصعيد جراء أسلوبه البعيد في الغالب عن الدبلوماسية في الكلام عن تركيا. ولكن مثل هذه الاعتداءات الكلامية يتعذر أخذها مأخذ تهديدات جدية نظراً للتفوق العسكري الذي تتمتع به تركيا، وإن شكّلت مصدر إزعاج بالنسبة إلى القيادة في أنقرة.

ومرة بعد أخرى، شعرت تركيا، ثالثاً، بالإحباط والخيبة إزاء سياسة اليونان التي دأبت على تعكير صفو العلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبي، هذه السياسة التي تردُّ عليها أنقرة بنوع من التشدد في التمسك بموقفها الذي لا يعرف معنى المساومة من العلاقات الثنائية. وطوال بقاء هذا الوضع على حاله، فإن أي اتفاق على خطوات إجرائية في سبيل التغلّب على الخلافات مع اليونان،

ليست، رابعاً، إلاً مؤشراً يدل على أن تركيا لا تريد أن تبتز روابطها مع أثينا، وعلى أنها حساسة إزاء المناخ الدولي للنزاع التركي - اليوناني. غير أن هذه المبادرة لا يجوز اعتبارها دليلاً على استعداد تركيا للمساومة ما لم تأت مترافقة مع مقترحات جديدة لحل عناصر جوهرية من الصراع. ليس هناك، خامساً، إلاً القليل من الاحتمالات التي تقول بأن تركيا سوف تقوم بتصعيد الصراع إلى مستوى ما بعد قابلية الإخضاع للتحكم والإدارة، ما لم يطرأ على الإطار الدولي للصراع التركي - اليوناني تغيير جذري عميق - أي طوال بقاء الارتباط مع السياسة الأوروبية من جهة والمصالح السياسية العالمية للولايات المتحدة من جهة أخرى قوياً. ومن شأن هذه البيئة الدولية أن تشكل أيضاً، وفي الوقت نفسه، عاملاً من عوامل تأييد الصراع، لأن أوروبا والولايات المتحدة شديداً الحرص على تجنّب استعداد أي من الخصمين. ومن شأن مثل هذا السلوك أن يدفع كلاً من الطرفين نحو التمسك بتصوراته الخاصة التي تقول بأنه على حق وبأنه قادر على الفوز بالتأييد الغربي لقضيته في مواجهة الخصم.

سياسة تركيا تجاه قبرص: مواقف تزداد تشدداً

ظل العامل الرئيس المحرك لسياسة تركيا الحديثة تجاه قبرص متمثلاً بردود الأفعال على الوضع الجديد الناشء في الجزيرة وحولها جراء اعتزام الاتحاد الأوروبي إطلاق مفاوضات دخول إلى الاتحاد مع قبرص، وبسبب محاولات القبارصة اليونانيين الرامية إلى تعزيز قدرات عسكرية محدودة، ولاسيما عبر شراء منظومات دفاع جوي صاروخية روسية الصنع من طراز (إس - 300)⁽³⁷⁾. قامت هذه التطورات بحفز ردود أفعال بيّنت أن اهتمام أنقرة الأساس فيما يخص قبرص، هو الحفاظ على الموقع الاستراتيجي الممتاز الذي بلغته عن طريق غزو سنة 1974م، العسكري ونشر قوة مؤلفة من ثلاثين ألف جندي مع أسلحتها الثقيلة في الجزء الشمالي من الجزيرة. وإذا ما أدى هذا

الوضع أخيراً إلى تقسيم دائم للجزيرة، فإن تركيا لن تكون آسفة لذلك.

تعتبر أنقرة قبرص حجر الزاوية في أمن الجناح الجنوبي لتركيا وعنصراً مفتاحياً في عملية الدفاع عن جنوب الأناضول. ويشتمل هذا على أمن حركة النفط الخارج من خليج إسكندرون بعد الاستئناف الكامل لضخ النفط عبر خطي الأنابيب التوأمين الممتدين من العراق إلى تركيا أو بعد التدفق النفطي الجديد المحتمل على شاطئ تركيا المتوسطي من الحوض القزويني⁽³⁸⁾. لهذه الأسباب يجب ألا تخضع قبرص لسيطرة أي بلد معاد، وهو ما قد يحصل، بنظر أنقرة، بصورة شبه آية، إذا ما تمَّت تسوية الوضع في الجزيرة وفقاً لنوايا القبارصة اليونانيين. لا يجوز، بأي شكل من الأشكال، السماح للحصار الذي تفرضه اليونان على تركيا، كما تراه القيادة السياسية والعسكرية التركية، بالتوسع نحو شرق المتوسط.

انطلاقاً من هذا الموقف، جاء رد فعل أنقرة عنيفاً على مخططات القبارصة اليونانيين الرامية إلى حيازة منظومة صواريخ (إس - 300)، عن طريق التهديد برد عسكري إذا ما تم نشر الصواريخ⁽³⁹⁾. جرى تأكيد التصميم بمناورات عسكرية في قبرص الشمالية، قيل إنها كانت تدريبات على تدمير الصواريخ. وكذلك، فإن السلطات التركية أوقفت وفتشت باخرة مصرية مارة عبر المضائق التركية، اشتبه بأنها محمّلة بأجزاء من المنظومة الصاروخية. بذلت أنقرة أيضاً، دون نجاح، عدداً من المحاولات المختلفة في موسكو لثني الروس عن إتمام الصفقة⁽⁴⁰⁾.

ما لبث خطر العمل العسكري الوشيك في جزيرة قبرص، المرشح بصورة آية لأن يتسع ويمتد ليتحوّل إلى صراع عسكري يوناني - تركي، أن زرع الرعب في قلب حكومة الولايات المتحدة. سارعت واشنطن إلى مباشرة نشاط دبلوماسي مكثف للجم تركيا ولإقناع القبارصة اليونانيين بالتراجع عن الصفقة. وبعد سلسلة من تأجيلات القبارصة اليونانيين لتاريخ الاستلام من خريف سنة

1997م، إلى أواخر سنة 1998م، نجحت الجهود الأمريكية أخيراً حين قامت أثينا، في كانون الأول/ ديسمبر سنة 1998م، بإقناع رئيس جمهورية قبرص غلافكوس كليريدس بالموافقة على ترك أمر الصواريخ لليونان العازمة على نصبها في جزيرة كريت. أحدث هذا القرار بعض الاستياء السياسي في صفوف القبارصة اليونانيين، ولكنه قوبل بالترحيب في أنقرة، على الرغم من أن نصب صواريخ (إس - 300) في كريت أحدث شيئاً من القلق. فقد كان من شأن مثل هذا التحرك أن يزيد من تعقيد الوضع المعقد أساساً في حوض بحر إيجه⁽⁴¹⁾.

غير أن أنقرة أحسّت بأنها كانت مُجحّة في الموقف الصارم والأكثر جزمًا الذي اتخذته من القضية القبرصية عموماً، ذات الموقف الذي دأبت على تطويره خلال الأعوام الثلاثة أو الأربعة السابقة. لم تَلَقَ سياسة تركيا القبرصية معارضة سياسية داخلية ذات شأن، أو مقاومة من جانب القبارصة الأتراك. فالقيادة السياسية في الجزء الشمالي من الجزيرة، وخصوصاً رئيس الجمهورية رؤوف دنكطاش، أكثر اهتماماً بجمهوريتها التي أعلنتها ذاتياً، جمهورية شمال قبرص التركية، وبالاحصاء على الاعتراف الدولي، بشكل أو آخر، منها بالتغلب على تقسيم الجزيرة عن طريق التوصل إلى عقد صفقة مساومة مع قيادة القبارصة اليونانيين للجمهورية القبرصية، التي تمثل الحكومة الوحيدة المتمتعة بالاعتراف الدولي للجزيرة كلها. يبقى دنكطاش مضطراً لالتماس أكبر قدر ممكن من الدعم التركي، لأن تركيا هي الدولة الوحيدة المعترفة رسمياً بجمهوريته، مما يجعل أية معارضة من جانب القبارصة الأتراك لسياسة تركيا مستحيلة، ولو اعتُبرت معقولة من قِبَلِ بعض الساسة من القبارصة الأتراك، كما تبدو الحال في بعض الأحيان.

جاءت مخططات القبارصة اليونانيين الهادفة إلى حل من شأنه أن يؤدي إلى استعادة السيطرة التي كانت قبل سنة 1994م، لتدعم رد فعل دنكطاش المتردد على أية صفقة تسوية مقترحة بالنسبة إلى المشكلة القبرصية⁽⁴²⁾. مرة بعد

أخرى، تأكدت استحالة توافق مصالح تركيا من جهة، والقبارصة اليونانيين من الجهة المقابلة، من خلال سلسلة المحاولات غير المجدية التي بذلتها الأمانة العامة للأمم المتحدة على امتداد السنوات العشرين ونيف الماضية في سبيل التوصل إلى حل⁽⁴³⁾. يشي إخفاق المحاولات التي تمت برعاية الأمم المتحدة، على صعيد تطبيق الاتحاد القائم على جاليتين وإقليمين الذي كان جوهر الحل الذي نال في سنة 1997م، موافقة زعيم القبارصة اليونانيين المطران مكاربوس من جهة، والرئيس دنكطاش من الجهة المقابلة، بأن هذا الاتحاد لم يكن أكثر واقعية أو قدرة على الاستمرار من الإطار الذي كانت اتفاقيات زيورخ - لندن في سنة 1959 - 1960م، قد حددته وجعلته أساساً لاستقلال قبرص.

لعلّ العامل الرئيسي الذي يؤدي إلى تصليب الموقف التركي من قبرص منذ أوائل التسعينيات هو سياسة الاتحاد الأوروبي القبرصية⁽⁴⁴⁾. ففي الثالث من تموز/ يوليو سنة 1990م، تقدمت حكومة الجمهورية القبرصية بطلب للحصول على عضوية الاتحاد الأوروبي، فأثارت احتجاجاً فورياً لدى تركيا كما لدى قادة القبارصة الأتراك، الذين رأوا أن مثل هذا التصرف كان تصرفاً غير دستوري وغير مشروع بموجب اتفاقيات زيورخ - لندن، التي لا تسمح بأي اتحاد بين قبرص ودولة أخرى. وينظر الطرف التركي كان تحرك القبارصة اليونانيين مساوياً للمطالبة بالوحدة مع اليونان عبر الاتحاد الأوروبي⁽⁴⁵⁾.*

تكرّر الاحتجاج التركي في سنة 1993م، حين أعلن الاتحاد الأوروبي عن أهلية قبرص المبدئية للعضوية، ولكنه أرجأ إعطاء جواب أكثر حسماً إلى سنة 1995م. وفي هذه الأثناء أرادت بروكسل تقويم جهود كل من الجاليتين

(*) تتضمن هذه الورقة جميع ردود الأفعال المهمة الصادرة عن الجهات الرسمية التركية على تحركات الاتحاد الأوروبي ومبادراته بشأن عملية قبول قبرص. (انظر رقم الهامش المذكور في آخر الكتاب - الناشر).

القبرصيتين الرامية إلى التوصل إلى حل لمشكلة تقسيم الجزيرة برعاية أمين عام الأمم المتحدة. بادرت الحكومة التركية إلى الإعلان، في رسالة صادرة عن وزير الخارجية حكمت تشتين وموجهة إلى رئيس مجلس الاتحاد الأوروبي، رئيس الوزراء البلجيكي ويلي كلايس، عن أن «رأي المفوضية حول طلب القبارصة الأتراك للعضوية في المؤسسات الأوروبية يتنافى مع كل من القانون الدولي الذي يقول بأن هناك قبرص واحدة من جهة ومع أساس الجهود المبذولة للتوصل إلى تسوية للمشكلة القبرصية من جهة ثانية»⁽⁴⁶⁾.

ما لبث مسار الأحداث أن تغير بعد سقوط الستار الحديدي في أوروبا. فمع حلول منتصف سنة 1994م، كان قد أصبح واضحاً أن من شأن الاتحاد الأوروبي، مع مرور الزمن، أن يصبح ملزماً بقبول طلبات العضوية الآتية من أنظمة ديمقراطية مؤسسة حديثاً في أوروبا الوسطى والشرقية. وتحت تأثير ضغوط من جانب الحكومة اليونانية، اتخذ اجتماع المجلس الأوروبي المنعقد في كورفو، في حزيران/يونيو سنة 1994م، قراراً قضى بأن «المرحلة التالية من توسيع الاتحاد سوف تشمل قبرص ومالطا»⁽⁴⁷⁾.

اكتسبت معارضة تركيا وضوحاً خاصاً في آذار/مارس سنة 1995م، حين قدّم وزير الخارجية التركي، مراد قره يالجين، تصوره للتدابير التركية المضادة في حال الشروع بمفاوضات القبول بين الاتحاد الأوروبي وقبرص، هذه المفاوضات التي كان قد تقرر إجراؤها بعد ستة أشهر من انتهاء المؤتمر الجامع للحكومات لمراجعة معاهدة (ماستريخت) في موعد يقع بين أواخر سنة 1997م، وأوائل سنة 1998م. جاء قرار مجلس وزراء الاتحاد الأوروبي مصحوباً بإبرام اتفاق الوحدة الجمركية بين تركيا والاتحاد الأوروبي. كان لا بد من إحالة هذا الاتفاق على المجلس للحصول على موافقة اليونان على قرار الوحدة الجمركية. ومما قاله قره يالجين بهذه المناسبة:

إن تركيا عازمة من جانبها على ضمان بقاء حقوقها وواجباتها المترتبة بموجب معاهدات سنة 1960م، على حالها. سوف تستمر تركيا تعارض، على الصعيدين السياسي والقانوني، عضوية قبرص، كلاً أو جزءاً، قبل دخولها هي - تركيا - في الاتحاد الأوروبي بوصفها عضواً كامل العضوية مثل القوة الضامنة الأخرى [اليونان]. وتعرب تركيا عن عدم موافقتها على القرار الذي اتخذته المجلس بشأن مفاوضات عضوية قبرص... وفي حال حدوث مثل هذا الاحتمال غير المرغوب، سوف لن يبقى أمام تركيا سوى خيار اتخاذ خطوات باتجاه بلوغ عملية اندماج مماثلة مع الجمهورية التركية الشمال قبرصية⁽⁴⁸⁾.

كان الاتحاد الأوروبي يرى أن مفاوضات القبول كانت تشكل عنصراً حافزاً للوصول إلى حلّ حول قبرص. حلّ من الأفضل إنجازه، برأي الاتحاد، قبل ضم الجزيرة إلى هذا الاتحاد. غير أن الاتحاد قام أيضاً بحرمان تركيا من حق الاعتراض على أي عنصر من عناصر سياسة توسيع الاتحاد. ورداً على ذلك أعلن رئيس الوزراء التركي إيربكان في كانون الأول/ديسمبر سنة 1996م، أن «القطاع الجنوبي من قبرص لا يستطيع أن يلتحق بركب الاتحاد الأوروبي دون سماح تركيا؛ وإذا فعل، فإن عملية دمج الجمهورية التركية الشمال قبرصية بتركيا سوف تتم بأقصى سرعة ممكنة»⁽⁴⁹⁾.

في العشرين من كانون الثاني/يناير سنة 1997م، أصدر رئيس الجمهورية التركي ديمريل وزعيم القبارصة الأتراك دنكطاش، بلاغاً مشتركاً لم يكتفيا فيه بتكرار العزم على إقامة روابط أوثق بين الدولتين التركيتين فقط، بل وأعلنا عن أن من شأن إطلاق مفاوضات القبول بين الاتحاد الأوروبي وقبرص أن يؤدي إلى «الإلغاء الكامل لإطار ومعايير أي حل سبق لهما أن برزا في أثناء عملية التفاوض في قبرص»⁽⁵⁰⁾.

بين جولتيّ المباحثات المباشرة بين دنكطاش والرئيس كليريدس التي جرت في تموز/يوليو، وآب/أغسطس، قامت تركيا والجمهورية التركية الشمال

قبرصية، بإصدار بيان مشترك في العشرين من تموز/ يوليو، أعلنتنا فيه عن استعدادهما لتطبيق إجراءات متدرجة على صعيد الاندماج الاقتصادي والمالي جنباً إلى جنب مع الاندماج الجزئي في مسائل الأمن والدفاع والسياسة الخارجية. وما لبثت إقامة مجلس اتحاد بين تركيا وقبرص الشمالية في السادس من آب/ أغسطس سنة 1997م⁽⁵¹⁾، أن أعقبت هذا البيان.

أما رفض الاتحاد الأوروبي في كانون الأول/ ديسمبر سنة 1997م، لضم تركيا إلى قائمة البلدان المرشحة التي سيبدأ معها الاتحاد مفاوضات القبول في المستقبل المنظور فلم يقف عند حدود الانهيار الخطير للعلاقات بين الاتحاد وتركيا فحسب، بل وأدى أيضاً إلى وضع حد لاستعداد القبارصة الأتراك للدخول في مباحثات دولية ترعاها الأمم المتحدة في سبيل التغلب على المأزق القبرصي. وقد جرى تأكيد هذا من جديد بعد الافتتاح الرسمي لمفاوضات القبول في الثامن والعشرين من آذار/ مارس سنة 1998م. بادر وزير الخارجية التركي جيم إلى تنبيه الاتحاد الأوروبي إلى ضرورة «تقويم خطواتها المقبلة بعناية فائقة قبل فوات الأوان، وقبل أن تقوم إدارة القبارصة اليونانيين بالتمهيد لحرب جديدة في الجزيرة»⁽⁵²⁾. لم تنجح جهود الوساطة الأمريكية لاجتراح حل حول قبرص، تلك الجهود التي بذلها مبعوث الرئيس كلينتون الخاص، ريتشارد هولبروك، في ربيع سنة 1998م، في إذابة الجليد⁽⁵³⁾. وفي وقت لاحق من تلك السنة ركزت واشنطن جهودها على الحيلولة دون نصب صواريخ (إس - 300) أكثر من السعي لكسر الجمود على صعيد المسألة القبرصية بالذات.

بدعم كامل من أنقرة، أعلن دنكطاش أنه لن يعود إلى طاولة المفاوضات مع فريق القبارصة اليونانيين إلا بعد أن يتم الاعتراف بالجمهورية التركية الشمال قبرصية على أنها شريك مساو في المباحثات. وقد جرى تقديم صورة الموقف العامة بشكل تفصيلي في مخطط عرضه دنكطاش في الحادي والثلاثين من شهر آب/ أغسطس سنة 1998م، اقترح فيه «اتحاد قبرصي كونفدرالي» مؤلف من

دولتين قبرصيتين متساويتين، وثيقتي الارتباط بمعاهدات خاصة مع «البلدين الأساسيين» بالنسبة إلى الطرفين القبرصيين على التوالي. ويستطيع الاتحاد القبرصي هذا أن يصبح عضواً في الاتحاد الأوروبي شرط موافقة الجانبين كليهما. أما تركيا فينبغي إعطاؤها جميع الحقوق والواجبات التي تتمتع بها أية دولة عضو في الاتحاد على صعيد الاتحاد القبرصي، إلى أن يتم التحاقها هي نفسها بركب الاتحاد الأوروبي⁽⁵⁴⁾. وبهذا المخطط الذي لم يكن، في جوهره، سوى توضيح لما ظل على الدوام يُعتَقَد بأنه مضمون أية تسوية قبرصية، تخلى زعيم القبارصة الأتراك، رسمياً، عن الأساس الرسمي المشترك للبحث عن تسوية برعاية دولية، عن صيغة دولة اتحادية قائمة على إقليمين وجاليتين في قبرص.

انطلاقاً من حقيقة العلاقة التكافلية القوية بين تركيا وقبرص الشمالية، يمكن للمرء أن يفترض أن أنقرة كانت تؤيد هذا المخطط تأييداً كاملاً حتى إذا لم تكن إحدى الأطراف التي قامت بصياغته. إنه مطابق للموقف الأكثر قومية وتشدداً من السياسة الخارجية الذي بات سائداً في الأوساط السياسية بأنقرة، وخصوصاً بعد أن استلم بولنت أجويد وحزبه، حزب اليسار الديمقراطي، (DSP)، زمام السياسة الخارجية التركية. فمن شأن وضع المخطط موضع التطبيق على أرض الواقع أن يشكل أفضل الحلول بالنسبة إلى تركيا؛ حيث سيتم تأكيد التقسيم الفعلي لقبرص؛ سيتعزز نفوذ تركيا في الجزء التركي من الجزيرة؛ ستكسب تركيا موطناً قدم على عتبة الاتحاد الأوروبي بفضل وضعها الخاص فيما يتعلق بالاتحاد القبرصي؛ وستصبح عضوية تركيا اللاحقة في الاتحاد أكثر احتمالاً بما لا يقاس - ولو لمجرد وضع حد لحالة «العضو الجزئي» الواردة في اقتراح دنكطاش. لا غرابة أن اليونان سارعت فوراً إلى رفض المخطط، وأن الاتحاد الأوروبي لم يبادر، رسمياً، إلى التعليق عليه. ومنذ ذلك الوقت ظل الوضع في قبرص وحولها راكداً لأسباب يتصدرها انشغال

الكيانات الدولية والإقليمية بقصة أوج آلان والحرب في كوسوفا. فبعد تفكيك التهديد المتمثل بصواريخ (إس - 300)، ما لبثت قبرص أن انزلت إلى خارج دائرة الاهتمام الدولي.

لا يمكن اعتبار حال الأمور هذه، بأي شكل من الأشكال، متمتعة برضا الأسرة الدولية، وخصوصاً رضا حلفاء تركيا الغربيين. فاحتمال قبول قبرص مازالت مقسمة لعضوية الاتحاد الأوروبي ينطوي على خطر صب الزيت على نار الخلافات المتفاقمة حول الجزيرة بين تركيا واليونان. أما السير قُدماً على طريق إضفاء الصفة الرسمية على الجمهورية التركية الشمالية قبرصية، وهو الاحتمال الأقوى، جنباً إلى جنب مع زيادة تقليص فرص تركيا لأن تصبح عضواً في الاتحاد، في أي وقت من الأوقات، فيهدد بخطر تمزيق نسيج التحالف في المنطقة. حتى إذا سلّمت اليونان ومعها الاتحاد الأوروبي بواقع التقسيم الدائم للجزيرة، بوصفه إحدى عواقب قبول الجمهورية القبرصية في عضوية الاتحاد، فإن من شأن مثل هذا التصرف أن يزيد من إقصاء تركيا واستعدادها من جانب كل من أوروبا والغرب. ومثل هذا التطور لن يكون دون عواقب معيَّنة بالنسبة إلى مستقبل الشرق الأوسط الأوسع، مثله مثل شبه جزيرة البلقان.

أوروبا: أما زالت، هي هي، «الأرض المرغوبة»؟

بصرف النظر عن القضايا التي برزت حديثاً، بقيت العلاقة مع الاتحاد الأوروبي أهم هواجس تركيا في عقد التسعينيات على صعيد السياسة الخارجية. وهذا ليس مفاجئاً نظراً لنمط العلاقات الوثيقة التي تربط تركيا بباقي أوروبا، وخصوصاً بالاتحاد الأوروبي. غير أن عدداً متزايداً من الأصوات باتت، مؤخراً، تدعو إلى نوع من إعادة تقويم روابط تركيا الأوروبية بهدف توسيع دائرة توجهاتها على صعيد السياسة الخارجية والتحرر من كابوس عضوية الاتحاد الأوروبي. ومع ذلك، فإن الأكثرية الساحقة من الجمهور الواعي سياسياً في تركيا متمسكة بعضوية الاتحاد الأوروبي. «بالنسبة إلى رجال الأعمال، تعني عضوية الاتحاد الأوروبي مزيداً من الفرص الاقتصادية؛ وبالنسبة إلى نشطاء حقوق الإنسان تعني ضمان قَدر أكبر من إشاعة الديمقراطية. أما بالنسبة إلى المؤسسة وجميع فئات وأصناف الأثاتوركين، فقد ظلت عضوية الاتحاد الأوروبية قضية حضارية، قضية حياتية، ومسألة إثبات وجود تاريخي»⁽¹⁾.

يأتي الاتحاد الأوروبي في طليعة مناطق العالم التي باتت تركيا اليوم مندمجة بها بقوة، على الرغم من أن الأخيرة (تركيا) ليست عضواً في هذا

الاتحاد. فاتفاقية الوحدة الجمركية مع الاتحاد تغطي نصف علاقات تركيا التجارية؛ في سنة 1998م، ذهبت نسبة حوالى 50 بالمئة من الصادرات التركية إلى أوروبا وجاءت نسبة حوالى 52 بالمئة مما استوردته تركيا من هناك⁽²⁾. وهذه الأرقام يمكن اعتبارها تعبيراً شبه دقيق عن مدى ضخامة العلاقات التجارية بين الطرفين على امتداد السنوات العشرين الماضية، مع استثناء قصير أوائل عقد الثمانينيات حين أبقت العلاقات التجارية مع بلدان الشرق الأوسط نظيرتها مع الاتحاد الأوروبي في الظل. أما على صعيد الاستثمار الأجنبي المباشر في تركيا، فإن حصة الاتحاد الأوروبي تصل إلى 67,5 بالمئة من مجموع الرساميل الأجنبية المعتمدة، وتشكّل بلدان الاتحاد الأوروبي 46 بالمئة من شركات رأس المال الأجنبي. والاتحاد الأوروبي هو الميدان الذي تعمل فيه أكثرية الشركات التركية العاملة في الخارج وتعيش فيه أكثرية الأتراك المقيمين في الخارج - حوالى ثلاثة ملايين نسمة، حوالى نسبة 5 بالمئة من مجموع السكان⁽³⁾.

وبالتالي، فإن من المتوقع أن تكون أكثرية الأتراك المسافرين إلى الخارج تذهب أيضاً إلى أوروبا، كما أن الأوروبيين يشكّلون الكتلة الأكبر من السياح الذين يزورون تركيا. خلافاً لما كان سائداً في الأزمان السابقة، يستطيع المهاجرون الأتراك المقيمون في أوروبا أن يحافظوا على روابط شخصية قوية وموسّعة مع بلدهم الأصلي عبر زيارات متكرّرة عن طريق رحلات جوية تتراوح مدة كل منها بين ساعتين وأربع ساعات، مما يكاد أن يجعل المهاجرين في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي امتداداً لتركيا في أوروبا الغربية، ولا سيما لأن هؤلاء الأتراك ليسوا مندمجين كلياً، بعد، بأوطانهم الجديدة.

ينطبق هذا بشكل خاص على ألمانيا حيث تعيش نسبة 75 بالمئة من المواطنين الأتراك الموجودين في أوروبا⁽⁴⁾. وكذلك، فإن ألمانيا هي شريك تركيا الاقتصادي الأهم داخل الاتحاد الأوروبي، إذ تغطي ما يقرب من نصف تجارة تركيا مع الأعضاء الخمسة عشر، وتقدم الكتلة الكبرى من الاستثمارات

الأجنبية المباشرة في تركيا، فضلاً عن إرسال أكثرية السياح الذاهبين إلى تركيا⁽⁵⁾. ثمة، إذن، سبب وجيه جداً يدعو إلى اعتبار العلاقات الألمانية - التركية العمود الفقري لعلاقات تركيا مع الاتحاد الأوروبي. وبالتالي، فإن تطور هذه العلاقات الثنائية ليس أقل أهمية وحسماً بالنسبة إلى العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وتركيا من تطور العلاقات التركية - اليونانية.

إضافة إلى الاندماج القوي على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، ثمة روابط سياسية وثيقة بين تركيا وأوروبا. لعل أبرز هذه الروابط هي اتفاقية الاتحاد بما فيها الوحدة الجمركية، مع الاتحاد الأوروبي، تليها عضوية الناتو، ووضعية الزمالة في اتحاد أوروبا الغربية (WEU). تتمتع تركيا أيضاً بعضوية المجلس الأوروبي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE)، وغيرهما من المؤسسات الأوروبية ذات الأهمية السياسية. ومثلها مثل الأحزاب السياسية في تيار يمين الوسط ويسار الوسط، فإن أهم روابط الأعمال والنقابات أعضاء مراقبين في الاتحادات الأوروبية التي تشكل مظلات تحتضن المنظمات المماثلة. وبالتالي، فإن علاقة أنقرة بالاتحاد الأوروبي لم تكن أقل تأثراً بالعوامل السياسية والاستراتيجية من خضوعها للتطورات الاقتصادية. ومع تزايد حدة اندفاع البلاد باتجاه العضوية اللاحقة في الاتحاد الأوروبي، تزايدت الصورة ازدحاماً بالاعتبارات الثقافية والدينية، مبرزة هوية تركيا الأوروبية الخلفية كما تتصوّرها النخبة التركية والبلدان الأوروبية الأخرى.

غير أن هذا التوجه الأوروبي القوي للسياسة الخارجية التركية ما لبث أن تعرّض للهجوم. فتبدد التوقعات قصيرة النظر من فوائد الوحدة الجمركية مع الاتحاد الأوروبي، وحتى خيبة الآمال الأكبر من ذلك جراء القرار الذي اتخذته المجلس الأوروبي في اللوكسمبورغ في كانون الأول/ديسمبر سنة 1997م، والقاضي بعدم إدراج تركيا في قائمة البلدان المرشحة لعضوية الاتحاد الأوروبي، ما لبث أن تمخض عن قَدْر واسع الانتشار من الإحباط السياسي في

تركيا. أما التجميد الذي بادرت الحكومة، منذ أوائل سنة 1998م، إلى فرضه على العلاقات السياسية مع أوروبا فلم يفض إلا إلى تعزيز وضعه الإحباط هذه.

ثمة أصوات تتصاعد من أوساط اليمين الديني واليسار القومي قائلة إن أوروبا لن تسلّم قط بقبول تركيا عضواً وإن قيام تركيا، في ظل الاستقطابات الدولية الجديدة غداة انتهاء الصراع بين الشرق والغرب، سلسلة طويلة من التوجهات البديلة التي لا تقل قُدرة على تلبية متطلبات رسالة البلاد التاريخية وطموحاتها السياسية. وانطلاقاً من وجهة النظر هذه، وهي وجهة نظر يتبناها حزب الرفاه (RP)، كما يعتمدها إلى حد كبير حزب بولنت أجويد، حزب اليسار الديمقراطي (DSP)، يتعيّن على تركيا أن تركز جهود سياستها الخارجية على السعي من أجل أن تصبح مركزاً إقليمياً في الوضع السياسي الأوراسي الناشئ وجسراً بين أوروبا والمناطق الواقعة إلى جهتي الشرق وجنوب - الشرق. ومثل هذه السياسة لا تقوم على إنكار هوية تركيا الأوروبية، بل تضيف إليها عناصر تبدو أكثر توافقاً مع الجغرافيا السياسية، والتاريخ الاجتماعي، والثقافة السياسية المتطورة لتركيا المعاصرة فضلاً عن الضرورات السياسية الكامنة في التطورات العالمية على الصعيدين السياسي والاقتصادي.

وبالتالي، فإن سياسة تركيا تُجاه الاتحاد الأوروبي، الذي غالباً ما يعتبر مكافئاً لأوروبا، على الرغم من أن للأخيرة معنى أوسع، فقدت شيئاً من زخمها وتوجهاتها⁽⁶⁾(*) . صحيح أن «الرسالة الأوروبية» تبقى أولى أولويات نخبة الأعمال التركية وقيادة الجيش، والنخب السياسية التقليدية التي ما زالت تسيطر على الحياة السياسية في تركيا، غير أن السياسة الخارجية باتت أكثر تأثراً

(*) يناقش الاختلاف بين مفهومي أوروبا والاتحاد الأوروبي في إطار أوسع بعض الشيء في المساهمات الواردة في (انظر رقم الهامش المذكور في آخر الكتاب - الناشر).

بالأوساط القومية التي تعكف، بكثير من الحذر، على تلمس طريقها نحو اعتماد نظرة جديدة أقل اتصافاً بنزعة المركزية الأوروبية. لا بد لنا من أن نتذكّر أن هذا كان أيضاً هو الوضع الذي ساد أواخر عقد السبعينيات حين كان أجويد ممسكاً بدفة السياسة الخارجية التركية كرئيس للوزراء في عدد من الحكومات التي لم تدم طويلاً. لقد جمّد العلاقات مع السوق الأوروبية المشتركة وحاول أن يجترح سياسة خارجية وأمنية متعددة الاتجاهات عاكفة بحذر على تحرير الروابط مع الغرب⁽⁷⁾ وتقليصها. ليس واضحاً بعد ما إذا كانت محاولته الجديدة الرامية إلى تبني ذلك التوجّه مجرد فاصل عابر في السياسة الخارجية التركية رداً على ظروف سياسية خاصة، أم أنها تشي بتدشين انحراف دائم عن السياسة الأوروبية الراسخة لدى تركيا.

الخلفية: الهوية، والسياسة والتنمية الاقتصادية

تنظر أكثرية التّخَب السياسية والتجارية - العملية التركية إلى العلاقات مع الاتحاد الأوروبي في سياق يتجاوز حدود اعتبارات السياسة الخارجية كثيراً. فهذه التّخَب تصوّر هوية الدولة القومية التركية الحديثة، متأثرة تائراً مباشراً بهذه العلاقات. ليست المسألة، في نظر هؤلاء، إلاّ مسألة حصول تركيا على الاعتراف بأنها عضو في النادي الغربي، ودولة أوروبية. وتشكّل عضوية الاتحاد الأوروبي، حسب اعتقادهم، مرادفاً للاعتراف بإضفاء ثوب معايير الحضارة الغربية المعاصرة على تركيا، بما يؤكّد، في الوقت نفسه، الانتصار النهائي للثورة الكمالية (نسبة لمصطفى كمال)⁽⁸⁾. من المألوف أن هذه التّخَب تشير إلى أن تركيا كانت جزءاً من السياسة الأوروبية منذ قرون وقد اكتسبت هوية أوروبية لا تقبل النقاش. قال السفير التركي بلندن أوزدن سانبرك، وهو نائب سابق لوزير الخارجية التركي:

كانت تركيا، على الدوام، جزءاً رئيسياً من المنظومة الأوروبية منذ أقدم

العصور والأزمان... يتعذر تصور أوروبا دون تركيا... وبالتالي، فإننا حين ننظر إلى مشكلات تركيا والاتحاد الأوروبي، مهما كان رأي بعض القادة الأوروبيين، إنما ننظر إلى مشكلة أوروبية داخلية، لا إلى مشكلة خارجية⁽⁹⁾.

وبعد هذا العامل الطاغى القائل بانتماء تركيا «الطبيعي» إلى أوروبا، ثمّة دوافع سياسية أخرى تكمن وراء اندفاع البلد نحو أوروبا. ولعل أحد هذه الدوافع هو التنافس مع اليونان. فانطلاقاً من الصراعات العميقة بين الدولتين المشاطنتين لبحر إيجه، تبقى تركيا شديدة الحرص على التمتع، في علاقتها مع بلدان ثالثة على صعيد السياسة الخارجية، بمكانة لا تكون أدنى من المكانة التي تحتلها اليونان. وبالتالي، فإن الطلب التركي للاتحاق بركب السوق الأوروبية المشتركة، الذي جاء بعد الطلب اليوناني للغرض نفسه في سنة 1959م، كان نتيجة منطقية⁽¹⁰⁾. ومما يشير قَدراً كبيراً من الأسف في أنقرة أن اليونان توظف وضعها كعضو في الاتحاد الأوروبي في سبيل إبقاء تركيا مفصولة عن أوروبا، ودون أن يكون الأعضاء الآخرون قادرين على، أو راغبين في، منع اليونان، فعلاً من القيام بذلك.

ثمّة دافع آخر ذو علاقة بالهواجس الأمنية التي شكّلت السبب الرئيسي الذي دفع تركيا، بعد الحرب العالمية الثانية، نحو الاندماج بنظام الأمن الغربي، عبّر قبول العرض الذي وفره لها مبدأ ترومان⁽¹¹⁾. وما لبثت هذه المبادرة، بسبب تطور الخصومة بين الشرق والغرب والتنافس بين القوتين العظميين، أن أفضت إلى إدماج تركيا بالنظام الاقتصادي الغربي أيضاً. بات التطور السياسي والاقتصادي للبلاد معتمداً على هذه العلاقات، التي ظلت في البداية متركزة بصورة حصرية على الولايات المتحدة. ولكن أنقرة ما لبثت أن زادت من توجّدها نحو أوروبا الغربية مع تنامي شعور تركيا بالاستياء من الولايات المتحدة، وخصوصاً من الموقف الأمريكي من المراحل المختلفة

للأزمة القبرصية («رسالة جونسون» سنة 1964م، حظر توريد الأسلحة بعد 1975) ومن إغفال الولايات المتحدة لهواجس تركيا الأمنية خلال فترة الانفراج [الدولي] أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات.

بدأت البلاد ترى نفسها، بقدر أكبر من الوضوح، عنصراً من عناصر الجزء الأوروبي للنتاتو، وباتت في الوقت نفسها طامعة في الحصول على تعويض مساعدات الولايات المتحدة المقلصة. وما لبث شعور أنقرة بالخيبة أن تعمق حين ألفت نفسها، لاحقاً، مهملة إلى حد كبير في غمرة المحاولات الأوروبية البطيئة والمتعثرة على صعيد تطوير نوع من أنواع السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي في إطار الوحدة الأوروبية. ومهما يكن، فإن أمن تركيا القومي يبقى كثيف الاعتماد على انضوائه تحت مظلة السياسة الأمنية الغربية الشاملة وأطرها الدفاعية، بما ينطوي عليه ذلك من حفاظ على روابط أمنية قوية مع الحلفاء الأوروبيين.

وإضافة إلى الدوافع السياسية، ثمة مصالح اقتصادية ذات أهمية في العلاقات مع أوروبا الغربية. فالاتحاد الأوروبي هو سوق التصدير الرئيسي لمجمل المنتجات الزراعية والصناعية التركية. كما أن التزود المستمر بالسلع الرأسمالية من الاتحاد، وهي سلع ضرورية بالنسبة إلى التنمية والتحديث الاقتصاديين في تركيا، يشكّل مطلباً ملحاً آخر من مطالب سياسة البلاد التجارية. تعرضت إمكانية الانتقال الحر للعمال الأتراك إلى أوروبا، هذا الانتقال الذي ترسخ مبدئياً في اتفاقية الزمالة لسنة 1963م، بشيء من الإهمال في السنوات الأخيرة بعد أن أصبح تحققها منطوياً على احتمال أن لا يكون مجدياً في ظل ظروف معدلات البطالة المرتفعة الحالية في أوروبا⁽¹²⁾. غير أن الأمر يبقى، من حيث المبدأ، أداة تلقى الترحيب من أدوات رفع الضغط عن سوق العمل في تركيا نفسها، التي تعاني من أعباء بطالة هيكلية. وكحصيلة

جانبية، يمكن لهجرة قوة العمل أن تضمن أيضاً قَدراً معيَّناً من تدفق القَطْع الأجنبي عبر تحويلات العمال.

غير أن الأكثر أهمية في ظل الظروف الحالية هو ضمان تدفق مضطرد وكبير للاستثمارات الأجنبية المباشرة من الشركات الأوروبية الغربية. فمن شأن ذلك أن يعوض عن الوتيرة القومية التي ما زالت متدنية للادخارات وأن يساعد على حيازة خبرات وتكنولوجيا جديدة تحتاج إليهما تركيا حاجة ماسة لمتابعة التحديث المستمر لاقتصادها. وخلافاً لما كانت عليه الأحوال في الفترة المبكرة من العلاقات، لم تعد المساعدة المالية الممنوحة من الاتحاد الأوروبي عبر بروتوكولات الزمالة المالية ذات أهمية مالية خاصة بسبب التطور الاقتصادي السريع الذي عاشته تركيا. ومع ذلك، فإن أهميتها السياسية الرمزية تامت كثيراً نتيجة المناخ السياسي المتدهور بين تركيا والاتحاد الأوروبي. فجنباً إلى جنب مع قبولها مرشحاً لعضوية الاتحاد بالاسم، يعتبر إطلاق مساعدات الاتحاد المالية الواردة في اتفاقية الوحدة الجمركية، بنظر الأتراك، محك اختبار استعداد الاتحاد وقدرته على التعامل مع تركيا ندأً لند.

تشكّل هذه الصيغة المعقدة لرسالة تركيا وهويتها جنباً إلى جنب مع مصالحها السياسية والاقتصادية الخلفية التي يتعين تحليل سياسة أنقرة تُجاه الاتحاد الأوروبي على أساسها. إنها الأرضية التي توفر إمكانية فهم عقلانية أشكال السلوك والمواقف التركية التي تبدو غير عقلانية ظاهرياً بعض الأحيان على صعيد سياستها الأوروبية. وشركاء البلاد الأوروبيون، غالباً ما يغضون الطَّرْف، أو يتجاهلون هذا الجانب الذي تغلب عليه الصفة النفسية (البيسيكولوجية) من العلاقات التركية، مما يؤدي إلى إخفاق سياساتهم، حتى وإن بدت حسنة النوايا في أعين الأوروبيين، على صعيد تلبية التوقعات التركية. وبطبيعة الحال، فإن الأتراك، غالباً ما يجدون صعوبات غير قليل في فهم حقيقة أن ما يشكل بالنسبة إليهم قضية ذات أولوية وطنية وقومية عالية ليست بنظر

أكثرية السياسة الأوروبيةين سوى مسألة علاقة ربح وخسارة في عملية تحقيق مصالح سياسية مهمة معينة.

الوحدة الجمركية: خطوة أخيرة على طريق العضوية؟

بعد قيام مجلس الوزراء برد طلب تركيا للعضوية مؤقتاً في شهر شباط/ فبراير سنة 1989، ظلت علاقات أنقرة مع الاتحاد الأوروبي، الذي كان ما يزال يحمل اسم الأسرة الأوروبية، ولسنوات، مترنحة هائمة على وجهها، دون أية وجهة محددة⁽¹³⁾. كانت الأسرة الأوروبية غارقة في بحر الانشغال بالإعداد لمقترح الإصلاح الداخلي، الذي ما لبث أن أفضى إلى معاهدة (ماستريخت) لسنة 1992م، أكثر المراجعات عمقاً وبتعدأثر لمعاهدة روما الأصلية، وبمساعيها الرامية إلى المساهمة في عملية إعادة البناء الأوروبية بعد انتهاء الحرب الباردة⁽¹⁴⁾.

أبقت بروكسل جهودها محصورة بعرض بعض حُزَم الإجراءات الخاصة بتحقيق نوع من التعاون الشامل المحكوم بأن يفضي إلى علاقات أوثق وصولاً إلى إقامة وحدة جمركية بين الاتحاد الأوروبي وتركيا، كما تنبأت اتفاقية الزمالة لسنة 1963م، على تركيا⁽¹⁵⁾(*) . غير أن تحقيق هذه الإجراءات ظل متعسراً بصورة مضطردة جراء المقاومة اليونانية المستمرة لإطلاق أية مساعدة مالية لصالح تركيا، وفقاً لما نصَّت عليه التزامات الزمالة أيضاً. أضف إلى ذلك أن اليونان كانت تستطيع الضغط على شركائها لإجبارهم على اتخاذ موقف سياسي

(*) تنص اتفاقية سنة 1963م، للزمالة، مع البروتوكول الإضافي الملحق بها في سنة 1970م، على التأسيس اللاحق لوحدة جمركية تخص المنتجات الصناعية مع حلول سنة 1995م. ولا بد للوحدة الجمركية من أن يتم استكمالها بتدابير إضافية في مجالات اقتصادية أخرى مختلفة من شأنها إيصال المشروع كله إلى مستوى السوق المشتركة. (انظر رقم الهامش المذكور في آخر الكتاب - الناشر).

مشترك يؤدي إلى عكس آثار المشكلة القبرصية على العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وتركيا. ما لبثت هذه الصيغة أن تحولت إلى لغة معتمدة في البيانات الرسمية الصادرة عن الاتحاد حول العلاقات مع تركيا. بادرت أنقرة إلى حب انتقادها العنيف على هذه الصيغة، التي اعتبرتها انتهاكاً صريحاً لمضمون التزام الاتحاد بضرورة إبقاء النزاعات التركية - اليونانية بعيدة عن التأثير على العلاقات الأوروبية - التركية كما جاء في إحدى وثائق المفاوضات الأوروبية أواخر السبعينيات في سياق التحاق اليونان بركب الأسرة الأوروبية.

ومع ذلك، فإن حالة البطء في العلاقات مع بروكسل لم تمنع أنقرة من تطوير اهتمام متزايد يخصصها بإقامة روابط أقوى وأمتن مع أوروبا حين بدأت تلمس عواقب التغييرات الحاصلة في أوروبا بعد الحرب الباردة. لم تكن لتركيا أية مصلحة على الإطلاق في تقليص روابطها الأوروبية كنتيجة غير مباشرة لانشغال الاتحاد الأوروبي المتزايد بدول أوروبا الوسطى والشرقية فبادرت إلى رفع وتيرة جهودها الرامية إلى الوفاء بالتزاماتها من أجل إقامة الوحدة الجمركية في إطار اتفاقية الزمالة. فعملية إنجاز وحدة جمركية كانت قد أصبحت الشغل الشاغل والضرورة الطاغية بالنسبة إلى سياسة تركيا الأوروبية مع حلول سنتي 1993م، و1994م.

واجه الاتحاد الأوروبي صعوبات لا يستهان بها في بلوغ هذا الهدف، لأن اليونان عارضت مثل هذا التطور بقوة، ما لم يكن مرشحاً لأن يتمخض عن بعض التنازلات التركية، على صعيد العلاقات اليونانية - التركية. غير أن اليونان ما لبثت، أخيراً، أن أذعنت تحت ضغط شركائها في الاتحاد الأوروبي، حين وافق هؤلاء على الشروع بمفاوضات قبول مع قبرص خلال ستة أشهر بعد انتهاء مؤتمر الحكومات المكلف بإعداد مراجعة لمعاهدة (ماستريخت) اعتبرت ضرورية لتمكين الاتحاد من إطلاق عملية التوسع باتجاه دول أوروبا الوسطى والشرقية. وهكذا، فإن الجانب التركي والاتحاد الأوروبي بادرا أخيراً، في

السادس من آذار/ مارس سنة 1995، إلى توقيع اتفاقية في إطار الزمالة قضت بإقامة الوحدة الجمركية مع حلول تاريخ الأول من كانون الثاني/يناير سنة 1996م⁽¹⁶⁾.

دَسَّنتُ تركيا، بهذه الخطوة، حقبة جديدة في سياستها التنموية الاقتصادية؛ فبعد سياسة توفير بدائل للبضائع المستوردة طغت على عملية التنمية التركية خلال عقدي الستينيات والسبعينيات، والتوجُّه القائم على حفز التصدير الذي ميَّز الثمانينيات وأوائل التسعينيات، أوشكت أنقرة على اعتماد إطار لتنميتها الاقتصادية المستقبلية خاضع، في المقام الأول، لتأثيرات قوى السوق العالمية. ومثل هذا التغيير يتطلب بالضرورة اعتماد استراتيجية اقتصادية جديدة؛ ففي حين كانت عملية التصنيع الهادفة إلى الاستعاضة عن السلع المستوردة ترمي إلى خلق سوق داخلية، والتصنيع ذو التوجُّه التصديري أفضى إلى تنويع الأسواق، فإن الإطار الجديد يتطلب استراتيجية أُطلق عليها اسم بناء هيكلية متركِّز على الإنتاجية. «يمكن وصف مكوّناته المحورية بتعميق السوق وتحديث المؤسسات»⁽¹⁷⁾.

كان تطبيق الوحدة الجمركية يعني أن الاتجار بالسلع المصنعة بين تركيا والاتحاد الأوروبي لم يعد يتعرض للإعاقة جراء الرسوم الجمركية مهما كان نوعها أو عن طريق القيود الكمية أو الإجراءات ذات المفعول المماثل. وقد عنى ذلك، بالنسبة إلى تركيا، خفض المستوى المتدني من الحماية الجمركية ضد الصادرات الأوروبية إلى الصفر وإلغاء الرسوم الإضافية عليها، اللذين كانا ما يزالان عند انتهاء سنة 1994م، ينطويان مجتمعين على مستوى حمائي إجمالي يصل إلى حوالي 12 بالمئة. أضف إلى ذلك أن تركيا كان سيتعين عليها، في غضون خمس سنوات، أن تعدل نصوصها الحقوقية ذات العلاقة بحواجز التجارة مثل المعايير الفنية والمواصفات والقواعد الصحية في الإنتاج الصناعي بما يتفق مع التشريعات المعمول بها في بلدان الاتحاد الأوروبي. أما هذا

الأخير فكان سيتعين عليه أن يلغي الحواجز غير الجمركية القائمة على طريق الاتجار بالمنسوجات والألبسة. ثمة اليوم تجارة حرة كاملة بالبضائع المصنعة بين تركيا والاتحاد الأوروبي.

تذهب متطلبات الوحدة الجمركية إلى ما هو أبعد بكثير من مستلزمات أي نظام تجارة حرة، لأن الاتجار مع البلدان التي ليست أعضاء في الاتحاد الأوروبي مغطاة أيضاً بالضوابط. وهنا يتعين على الاقتصاد التركي أن يواجه تغييرات أكبر من تلك التي تواجهها في علاقاتها مع أعضاء الاتحاد الأوروبي. فهي مضطرة، ليس فقط لتبني التعرفة الجمركية المشتركة لدى الاتحاد الأوروبي في تجارتها مع بلدان ثالثة، بل وعليها أيضاً أن تطبق على تلك التجارة أنظمة سياسة الاتحاد التجارية مع الالتزام بإجراءاته. وهذا يعني وضع سياسة تركيا التجارية في صف التُّظُم التجارية التفضيلية التي أنجزها الاتحاد مع العديد من البلدان النامية في العالم الثالث وحوض البحر الأبيض المتوسط ومناطق أوروبا الوسطى والشرقية حتى سنة 2000م.

ستكون الوحدة الجمركية، على المدى المتوسط، مصحوبة بجولة أخرى من التغيير الهيكلي في بنية الصناعة التركية نتيجة المنافسة الدولية المتزايدة. سوف يَنْصَبُ تأثير العملية بشكل خاص على الشركات المتوسطة والصغيرة التي لا تنتج بضائع ذات براءات أجنبية وتعمل دون مشاركة أي رأسمال خاص أجنبي. وبالنسبة لمثل هذه الشركات، فإن «شياً كثيراً سيتوقف... على ما إذا كانت الحكومة التركية ستمكّن من اتباع سياسات كفاءة وملائمة في المستقبل قادرة على تسهيل عملية تحويل الاقتصاد وتكييفه»، كما قال أحد المحللين الأتراك⁽¹⁸⁾.

على الرغم من عدم الاستقرار المزمن الذي تعاني منه السياسة الداخلية بصورة مستمرة والذي حال، زمناً طويلاً، دون اعتماد سياسة اقتصادية سليمة، فإن الصناعة التركية نجحت في التغلب على تحديات الوحدة الجمركية نجاحاً

يشير الإعجاب. والارتفاع الحاد لعجز البلاد التجاري مع الاتحاد الأوروبي الذي حدث في سنة 1996م، لا يمكن أن يُعزى كلياً إلى الوحدة الجمركية، على الرغم من أن تفكيك الحواجز التجارية لصالح الاتحاد أفضى، بصورة طبيعية، إلى طفرة صاعدة أولية في حجم البضائع المستوردة من أوروبا⁽¹⁹⁾. وما لبث هذا التأثير أن جرى تعديله وتسويقه في الأعوام اللاحقة. فنمو الواردات التركية من، والصادرات التركية إلى، الاتحاد الأوروبي كان متوازناً تقريباً سنة 1997م، وكان ثمة نمو ملحوظ للصادرات وتراجع مقابل في الواردات سنة 1998م، مما أدى إلى انخفاض لا يستهان به في عجز تركيا التجاري مع الاتحاد الأوروبي⁽²⁰⁾. وعلى الرغم من أن جميع الآمال التركية المتعلقة على حدوث تحسن في التجارة مع الاتحاد الأوروبي لم تتحقق، فإن المخاوف المبالغ بها من تأثير المنافسة الأوروبية الكاسحة والطاغية في الأسواق التركية هي الأخرى لم تتحقق.

جاءت التدابير الحقوقية المصاحبة لتشريعات قرار الوحدة الجمركية ذات العلاقة بالتجارة، لتزيد من كثافة الضغوط في سبيل إعادة هيكلة الاقتصاد التركي. تعيّن على تركيا أن تعتمد سلسلة من الإصلاحات الحقوقية ذات العلاقة بالقضايا الاقتصادية بما يتفق مع أنظمة الاتحاد الأوروبي⁽²¹⁾. ومن هذه الإصلاحات اعتماد مجموعة من التدابير التشريعية والإدارية الشاملة في سبيل حماية حقوق الملكية الفكرية والصناعية والتجارية. أضف إلى ذلك أن قواعد المنافسة المتبعة في السوق الداخلية للاتحاد الأوروبي، المستندة إلى البنود 85 و86 و92 و93 من معاهدة الأسرة الأوروبية تعين عليها أن تُطبق على الوحدة الجمركية حتى تاريخ الأول من كانون الثاني/يناير سنة 1998م. وتحقيقاً لهذا الغرض، فإن تركيا اعتمدت قانوناً وطنياً ضد الاحتكار (التروستات المالية العملاقة) وأوجدت إدارة وطنية تتولى فرض قواعد المنافسة. كان على جميع خطط مساعدات الدولة أن تبلغ إلى سلطات بروكسل، مثلها مثل أي حدث

جديد، عن مساعدة ممنوحة إلى إحدى الشركات أو إحدى مجموعات المشاريع. وكان الاتحاد الأوروبي سيرد بالمثل بإبلاغ تركيا عن أية معونة ذات علاقة تمنحها دول الأعضاء. يتمتع الطرفان، كلاهما، بحق الاعتراض على المعونة التي يريانها مخالفة لقانون الاتحاد.

ليس الهدف من جميع الشروط المتعلقة بالمعونات الرسمية وقواعد المنافسة واحتكارات الدولة وأدوات الدفاع التجارية إلاّ توفير الضمان ضد المنافسة غير النزيهة في إطار الوحدة الجمركية، ذلك الضمان الشبيه بنظيره الموجود في سوق الاتحاد الداخلية. وما الجمع بين قواعد تنظيم حواجز التجارة التكنولوجية وإصلاح قوانين المنافسة، وفتح سوق الوساطات الحكومية، إلاّ أحد المؤشرات الواضحة على أن الوحدة الجمركية تقترب، فيما يخص المنتجات الصناعية، من إدخال تركيا إلى سوق الاتحاد الأوروبي الداخلية، ولو دون تمكين البلد من أن يصبح، مؤسساتياً، جزءاً من تلك السوق. بفضل الوحدة الجمركية، لا تقف الأمور عند رفع مستوى الاندماج الاقتصادي لتركيا بالاتحاد بشكل ملحوظ فحسب، بل وتتجاوزها إلى تكثيف اندماجها بالمجال الحقوقي لهذا الاتحاد، فيما يخص التشريعات الاقتصادية والتجارية.

تعهد الاتحاد الأوروبي، لتسهيل تكييف الصناعة التركية مع شروط الوحدة الجمركية الجديدة، بتقديم معونات مالية في إطار التعاون المالي الجديد. وتتألف هذه المعونات من عناصر مختلفة مثل برنامج مساعدة مدته خمس سنوات مموّل من مساهمات ميزانية الاتحاد يصل مجموعه إلى 375 مليوناً من الإيكوات؛ قروض إضافية من بنك الاستثمار الأوروبي (EIB) يمكنها أن تصل إلى سقف 750 مليوناً من الإيكوات خلال المدة نفسها؛ وتوفير المزيد من إمكانيات الوصول، وفقاً لمدى جدارة المشروعات المقترحة، إلى صناديق خاصة يوفرها الاتحاد في إطار خطته المتوسطة المعاد توجيهها، الخاصة

بالاستثمارات الهيكلية في ميادين الطاقة، والبيئة، والنقل، والاتصالات. أضف إلى ذلك أن الاتحاد الأوروبي يستطيع، بطلب من تركيا، أن يعاين مدى إمكانية تقديم مساعدات مالية ماكرو اقتصادية متوسطة الأجل إضافية إذا كانت مرتبطة بتطبيق برامج اقتصادية أقرها صندوق النقد الدولي. إجمالاً، أعلن الاتحاد عن استعدادة لتقديم دعم يصل مقداره إلى حوالي 1,5 مليار من الإيكوات لعملية إعادة هيكلة الاقتصاد التركي في سبيل تحسين قدرته على التكيف مع شروط الوحدة الجمركية.

غير أن قرار السادس من شهر آذار/ مارس سنة 1995م، يبقى دون مستوى ما ورد أساساً في وثيقتي سنة 1963 وسنة 1970م، بوصفه مضمون المرحلة الأخيرة من الزمالة. ليس ثمة، بعد، أي اتجار حر بالمنتجات الزراعية، لأن أنقرة لم تبادر إلى اتخاذ التدابير التي من شأنها أن تجعل تطبيق أنظمة السياسة الزراعية المشتركة لدى الاتحاد على السياسة الزراعية الوطنية في تركيا ممكناً. غير أن حصول ذلك متعذر تصوره ما لم تكتسب تركيا صفة العضوية الكاملة. وإلاً، فإن تركيا وحدها ستتحمل الأعباء المالية المترتبة على مثل هذه الحركة، مما سيؤدي إلى المبالغة في إرهاق موارد البلاد المالية. يبقى التقدم، على صعيد التجارة الزراعية، رهناً باعتماد المزيد من الأولويات المشتركة المتفاوض بشأنها. وإضافة إلى الزراعة، خلت اتفاقية الوحدة الجمركية من شرط حرية حركة العمل والخدمات والرساميل، فضلاً عن حق ممارسة الأجانب للمهن. فباستثناء حرية حركة رأس المال، هذه الحرية التي أقدمت تركيا على اتخاذ العديد من الخطوات في سبيل تحقيقها، قد تبقى هذه الأمور معلقة حالياً. أما الانتقال الحر المرتبط بحركة الناس أو توطنهم الدائم، فيعتبره الاتحاد مسألة بالغة الحساسية والخطورة، ويشكل أحد الأسباب الرئيسة الكامنة وراء ممانعته للعضوية التركية اللاحقة.

بصرف النظر عن هذه النواقص وأشكال الإغفال، أدى قرار الوحدة

الجمركية إلى جعل تركيا البلد غير العضو الأقوى اندماجاً، على الصعيد المؤسستي، بالاتحاد الأوروبي. فالوحدة الجمركية تتيح لمن هو طرف من أطرافها أقوى الفرص الممكنة للاندماج الاقتصادي دون العضوية. وقد جرى تعزيز هذا أكثر جراء إيجاد منطقة تجارة حرة لمنتجات الصُّلب بموجب معاهدة سوق الفحم والصُّلب الأوروبية المشتركة، وتقديم تنازلات موازية على صعيد التجارة الزراعية، وقد تمت الموافقة على الأمرين كليهما منذ سنة 1996م.

ولتأكيد الأهمية الإجمالية التي علقها الاتحاد الأوروبي على تحسين علاقاته مع تركيا، بادر اجتماع مجلس الزمالة في السادس من آذار/ مارس سنة 1995م، أيضاً، إلى إقرار توسيع دائرة التعاون الاقتصادي والصناعي والتكنولوجي والسياسي. وهي شاملة، إلى حدود أكثر أو أقل، للميادين التي تشكل أجزاءاً لتعاون الاتحاد الأوروبي مع دول أوروبا الوسطى والشرقية في إطار الاتفاقيات الأوروبية⁽²²⁾.

وقد كان مقترح الحوار السياسي ذي المستوى الرفيع، الذي جرى إيجاده من أجل تحقيق التبادل الدوري المنتظم للمعلومات والآراء حول المسائل المتمتعة بالاهتمام المشترك، أحد الأمور التي انطوت على أهمية خاصة. فبموجب هذه الخطة سيتعين على رئيس المجلس الأوروبي، ورئيس المفوضية الأوروبية، ورئيس الدولة أو الحكومة التركية، أن يجتمعوا مرة في السنة. أما وزراء خارجية ترويكالاتحاد الأوروبي وتركيا فسيعقدون اجتماعين اثنين سنوياً، مثلهم مثل المدراء السياسيين في الأجهزة الخارجية لدى هذه الدول⁽²³⁾(*) . وتتم تكملة هذه الاجتماعات وتدعيمها بمشاورات تجري بين خبراء على مستوى فرق عمل الخطة الخارجية والأمنية المشتركة (CFSP)،

(*) عبارة «الترويكالاتحاد الأوروبي» هي الكلمة الدارجة في قاموس الاتحاد الأوروبي للدلالة على ممثلية المنظمة المؤلفة من الرئاسات الراهنة مع السابقة واللاحقة. (انظر رقم الهامش المذكور في آخر الكتاب - الناشر).

وعن طريق تزويد الحكومة التركية، دورياً، بمعلومات ذات علاقة بنتائج اجتماعات المجلس الأوروبي، ومجلس وزراء الاتحاد الأوروبي، واللجنة السياسية لـ(CFSP). وبالتالي، فإن إطاراً لحوار سياسي شامل ومستمر قد تم خَلْقُهُ. إذا كان الطرفان، كلاهما، يملكان الإرادة السياسية لإجراء مثل هذا الحوار، فإن الإطار يمكن استخدامه لتحقيق تبادل مكثف لوجهات النظر، حول العديد من المشكلات الصعبة التي تكاد أن تشكل حاجزاً سياسياً يفصل بين تركيا والاتحاد الأوروبي.

أصبح حرص تركيا الشديد على إقامة الوحدة الجمركية واضحاً خلال سنة 1995م. وحين أبدى البرلمان الأوروبي عزوفه عن تصديق الاتفاقية جراء ما اعتبره مستوى ما زال دون المستوى المطلوب من الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان في تركيا، بادرت أنقرة إلى تعبئة جميع الطاقات في سبيل التغلب على المقاومة. داخلياً، مارست ضغطاً كبيراً على البرلمان لدفعه إلى إقرار تشريع يقضي بإدخال الإصلاحات والتعديلات على دستور سنة 1982م، تشريع بقي معلقاً، بسبب عجز الأحزاب عن التوصل إلى الحلول الوسط الضرورية. كان من شأن هذا الإصلاح أن يفضي إلى مشاركة سياسية أوسع⁽²⁴⁾. نجحت الحكومة أيضاً في تخفيف حدة المادة الثامنة من قانون مكافحة الإرهاب التي سبق لها أن أدت إلى ملاحقة وسجن العديد من الصحفيين والآخرين على «جرائم فكرية» مثل الدعاية الانفصالية التي عنت دعم النزعة القومية أو الأنشطة الكردية. ولكن الضغوط الصادرة عن الجيش حالت دون الإلغاء الكامل للمادة الثامنة، مما أبقى السلطات مضطرة لملاحقة «جرائم الضمير».

خارجياً، بذلت الحكومة التركية جهوداً كبيرة لحشد تأييد جميع الدوائر السياسية الأوروبية التي استطاعت أن تحشده. قامت رئيسة الوزراء تانسو تشيللر ووزير الخارجية دنيز بايكال، بمفاتيحة جميع حكومات بلدان الاتحاد الأوروبي، والعديد من الشخصيات المرموقة في تلك البلدان، طالبين الدعم

في إقناع البرلمان الأوروبي. وما لبثت محاولات بايكال مع رفاقه من الاشتراكيين الديمقراطيين الألمان والبريطانيين، إضافة إلى مساعي رئيس الوزراء الإسرائيلي شيمون بيريز، أن تمخض، أخيراً، عن موافقة قسرية من جانب الكتلة الاشتراكية في البرلمان. وقد كان ذلك حاسماً على صعيد تأمين الأثرية الضرورية للمصادقة على اتفاقية الوحدة الجمركية في الثالث عشر من كانون الأول/ديسمبر سنة 1995م.

مع حلول بداية سنة 1996م، كانت ثمة فرصة جيدة لاجتراح علاقات أوثق بين الاتحاد الأوروبي وتركيا. غير أن الأمر كان محكوماً بالانطواء على بعض الصعوبات، لأن الطرفين كانا قد أضفيا معنيين سياسيين مختلفين على صفة العضوية في الوحدة الجمركية. فبالنسبة إلى تركيا، كانت الوحدة الجمركية هي الخطوة الأخيرة على الطريق إلى الاتحاد الأوروبي التي يتعين اتخاذها وفقاً للشروط الواردة في المادة 28 من اتفاقية سنة 1963م، للزمالة (25) (*).

بات هذا واضحاً خلال حملة الانتخابات المبكرة التي كانت حكومة تشيللر - بايكال الائتلافية قد دعت إليها في الرابع والعشرين من كانون الأول/ديسمبر سنة 1995م. وفي محاولة منها لمنع حزب الرفاه الأصولي من زيادة أصواته، قامت تشيللر بتصوير عملية المصادقة على اتفاقية الوحدة الجمركية من جانب البرلمان الأوروبي، على أنها مسألة تأكيد لتوجه تركيا العلماني الغربي

(*) تنص المادة 28 من الاتفاقية على أن «الأطراف المتعاقدة ستبادر إلى معاينة إمكانية قبول تركيا في عضوية الأسرة، فور تقدّم العمل بهذه الاتفاقية إلى مستوى يكفي لتبرير النظر في قبولها الكامل بالالتزامات المترتبة على المعاهدة المؤسسة للأسرة». وحسب هذه الصياغة ليس ثمة أية آلية حقوقية ذاتية لعضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي، كما يتكرر كثيراً على السنة الساسة والرسميين الأتراك. غير أنه لا يوجد أيضاً ما يدعو إلى الشك حول الهدف النهائي للعلاقة بين تركيا والاتحاد الأوروبي المستند إلى اتفاقية الزمالة. (انظر رقم الهامش المذكور في آخر الكتاب - الناشر).

عبر التلميح للناخبين إلى أن من شأن الوحدة الجمركية أن تفتح باب عضوية الاتحاد الأوروبي⁽²⁶⁾. ففي أوائل كانون الأول/ ديسمبر، كان الجمهور التركي غارقاً في بحر من هستيريا الوحدة الجمركية موحياً بأن وجود البلاد بالذات بات متوقفاً على قرار البرلمان الأوروبي. غير أن هذا ما لبث أن تمخض عن مبالغة شديدة البؤس في تبسيط القضية.

ومما زاد الطين بلةً أن عضوية الوحدة الجمركية كانت، بالنسبة إلى أعضاء الاتحاد الأوروبي، تعني بلوغ مستوى أعلى من علاقات يتعين على مستقبلها أن يبقى مفتوحاً. فالاتحاد الأوروبي لم يكن، بعدُ، مستعداً لتفسير اتفاقية الزمالة مشروعاً غائياً هادفاً إلى عضوية تركية لاحقة في الاتحاد. ومع ذلك، فإن آفاق تحقيق المزيد من التحسين، على صعيد العلاقات السياسية بين الطرفين بدت، في الأول من كانون الثاني/ يناير سنة 1996م، جيدة، على الرغم من الهزيمة الانتخابية التي تعرضت لها السيدة تشيللر.

دورة اللوكسمبورغ لمجلس الاتحاد الأوروبي في كانون الأول/ ديسمبر سنة 1997م، وبعدها

ولكن تلك الآفاق لم تتحقق. فبعد شهر واحد فقط من إطلاق الوحدة الجمركية، ما لبثت أزمة كَرْذَك - إيميا، التي فاجأت كلاً من رئيس الوزراء اليوناني الجديد، كوستاس سيميتس، والقادة السياسيين الأتراك في ظروف بالغة الصعوبة على صعيد السياسة الداخلية، أن أفضت إلى تشدد جديد في موقف اليونان من العلاقات الأوروبية - التركية. جاء حق النقض اليوناني (الفيتو اليوناني) ليعرقل إبرام بروتوكول مالي وارد في سياق اتفاقية الوحدة الجمركية، كما أدى إعلان الاتحاد الأوروبي في 15 تموز/ يوليو سنة 1996م، الذي طلب من تركيا قبول التحكيم الحقوقي الدولي من جانب محكمة العدل الدولية وفقاً للمطالب اليونانية، إلى زيادة تعقيد العلاقات مع تركيا. وحين تدهور الوضع في قبرص، في وقت لاحق من تلك السنة، بسبب أعمال الشغب التي أثارها

القبارصة اليونانيون، والتي تمخضت عن مقتل اثنين من هؤلاء كانا قد انتهكا الخط الأخضر وعبرا إلى القطاع التركي، عادت العلاقات اليونانية - التركية إلى مستوى نزاع تتم إدارته بكثير من الحرص، نزاع يوشك أن يصل إلى وضعية الحرب الباردة. وكذلك، فإن العلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبي لم تستطع أن تزدهر، حسب الآمال المحتملة لدى البعض، لدى وضع اتفاقية الوحدة الجمركية موضع التنفيذ⁽²⁷⁾ (*) .

كانت الأوساط الموالية لأوروبا في تركيا ترى، بقدر متنام من القلق والسخط، أن بلدهم كان يتخلف عن ركب دول أوروبا الوسطى والشرقية في عملية السابق على الفوز بعضوية الاتحاد الأوروبي. بدا التوسع شرقاً وقبول قبرص أكثر أهمية من رسالة تركيا الأوروبية العريقة. فمنذ النصف الثاني من سنة 1996م، كانت سياسة تركيا تُجاه الاتحاد الأوروبي، قد باتت متركزة على إقناع الأخير بضرورة ضم تركيا في الجولة التالية من التوسيع. وقد تم التعبير عن ذلك بوضوح من قبل نائب رئيس الوزراء، وزيرة الخارجية تانسو تشيللر قبل اجتماعها بممثلي الاتحاد الأوروبي بدبلن في كانون الأول/ ديسمبر سنة 1996م، حين قالت:

هناك ثلاثة أسباب داعية لمشاركة تركيا في الجولة القادمة من توسيع الاتحاد الأوروبي: نحن البلد الأول الذي وقّع اتفاقاً ممهّداً للعضوية. وبلدنا هو المرشح الوحيد الذي يتمتع بعضوية الناتو، كما أننا البلد الوحيد الذي بلغ مستوى الوحدة الجمركية من الاندماج، هذه الوحدة النافذة منذ سنة⁽²⁸⁾ .

(*) حالت اليونان، مثلاً، دون اعتماد لغة أكثر تشجيعاً في بيان الرئاسة الإيرلندية للاتحاد الأوروبي في أثناء التحضير لاجتماع المجلس الأوروبي بدبلن في كانون الأول/ ديسمبر سنة 1996م، بتقليص المدى المحدّد لحجج الاتحاد. ولم يلق ذلك أي ترحيب من جانب أنقرة. [حديث خاص مع المؤلف]. (انظر رقم الهامش المذكور في آخر الكتاب - الناشر).

ولكن الموقف التركي تعرض لشيء من الإعاقة لأن عضوية الاتحاد الأوروبي لم تكن، بالفعل، تحظى إلا باهتمام نصف حكومة إيربكان - تشيللر الائتلافية - أي حزب الطريق القويم (DYP) وزعيمته وزيرة الخارجية تشيللر. أما نجم الدين إيربكان وحزبه، حزب الرفاه (RP) فلم يخفياً قط معارضتهما للموافقة على الالتحاق التركي اللاحق بركب الاتحاد، لأسباب إيديولوجية، في المقام الأول، مما أدى إلى تعريض الفريق العلماني داخل الحكومة لمزيد من الضغط، ذي المنشأ الذاتي جزئياً، لإقناع الشعب التركي بأن مستقبل البلاد مع أوروبا، وبأن الفكرة كانت تحظى بترحيب الأوروبيين وتأييدهم. ما لبثت الوظيفة السياسية الداخلية لقضية عضوية الاتحاد الأوروبي أن باتت أكثر بروزاً حتى من الوضع الفعلي الذي كان سائداً.

ما لبث الوضع الحرج، لأنصار الدعوة الأوروبية في تركيا، أن تمخض عن سياسة تركية أكثر اتساماً بممارسة الضغط العلني على الاتحاد الأوروبي لانتزاع التنازلات منها باعتماد أسلوب دبلوماسي بارع وخفي للإقناع. «تميل تركيا... إلى أن تعتبر نفسها، وتتصرف كما لو كانت طرفاً خارجياً بدلاً من أن تضطلع بدورها كعنصر داخلي»⁽²⁹⁾. وقد يكون الموقف التركي المتشدد متأثراً أيضاً، إلى حدود معينة، بالانطباع الحاصل لدى أنقرة بأن مطالبها من الاتحاد الأوروبي كانت تحظى بالدعم الكامل من جانب إدارة الولايات المتحدة. فتدهور الأمن في شرق المتوسط بعد أزمة كَرْدَك - إيميا، وإعلان القبارصة اليونانيين عن وجود صفقة صواريخ (إس - 300) مع روسيا، أقنعت الأمريكيين بأن ضمماً أقوى لتركيا إلى الاتحاد الأوروبي كان ضرورياً للإبقاء على هذا البلد في الحظيرة الغربية⁽³⁰⁾.

لم تبادر وزيرة الخارجية تشيللر، مع مسؤولين أتراك آخرين، ولو إلى العزوف عن الربط الصريح بين موافقة تركيا على أي توسيع لاحق للناتو شرقاً

من جهة، ودخولها إلى الاتحاد الأوروبي من جهة ثانية⁽³¹⁾ (*). «وحسب رأي الرسميين في أنقرة، يكمن منطلق مثل هذا التحرك في أن توسيع الناتو في أوروبا جزء من عملية الاندماج الكبرى الجارية على قدم وساق في هذه القارة، مع بقاء الحلف ممثلاً للجانب الأمني من عضويات الاتحاد الأوروبي الممثلة لجوانبه السياسية والاقتصادية»⁽³²⁾.

ساهمت الدبلوماسية التركية المتشددة، مع الاتحاد الأوروبي، في زيادة قلق الأوساط الأوروبية إزاء العلاقات المستقبلية مع حليف كان محكوماً بأن يبقى متمتعاً بأهمية استراتيجية. وقد باتت وقفة تركيا أكثر تعقيداً، في نظر أوساط الاتحاد الأوروبي، جزاء عجز البلاد عن الإقدام على الإصلاحات الداخلية التي أوصى بها الاتحاد الأوروبي، بسبب التوتر المتصاعد بين العلمانيين والإسلاميين، هذا التوتر الذي أفضى إلى قدر أكبر من نفوذ الجيش السياسي، مما أفرز تزايداً في النزعات التسلطية المتشددة على صعيد سياسة حقوق الإنسان، بدلاً من حصول نوع من التحسين على هذا الصعيد انسجاماً مع رغبة الأوروبيين.

لم يقصّر الساسة الأوروبيون في توفير ما يكفي من الوقود للشكوك التركية حول تعرّض فرص البلاد في أن تصبح عضواً في الاتحاد الأوروبي للتلاشي. باتت المناقشات العامة (والبحثية الأكاديمية) الدائرة حول توسيع الاتحاد الأوروبي متركزة على التوسّع شرقاً، متجاوزة تركيا (وقبرص). وبدلاً من اعتبارها جزءاً عضواً من الصرح السياسي والأمني الأوروبي الجديد،

(*) كانت تعليقات السيدة نانسو تشيللر، تصبّ في هذا الاتجاه بعد اجتماعها مع ممثلي الاتحاد الأوروبي غداة مجلس دبلن الأوروبي في كانون الأول/ ديسمبر 1996م، ويقال إنها كررت تأكيد مثل هذا الربط في اجتماعها مع نظرائها الخمسة من الدول الأعضاء الرئيسية في الاتحاد في روما أواخر كانون الثاني/يناير سنة 1997م، حيث حاول الأوروبيون تحسين أجواء العلاقات مع تركيا. (انظر رقم الهامش المذكور في آخر الكتاب - الناشر).

صارت تركيا تمثّل عنصر إزعاج. وقد بادرت قيادات ديمقراطية مسيحية أوروبية بعد اجتماع لها في بروكسل بتاريخ الرابع من آذار/ مارس سنة 1997م، أخيراً، إلى إطلاق تصريح قالت فيه إن الوحدة الأوروبية مشروع حضاري لا مكان فيه لأي بلد مُسلّم مثل تركيا⁽³³⁾. جاء هذا الكلام ليؤكد الشكوك التركية المقيمة حول أن سياسة أوروبا تُجاء تركيا صادرة عن دوافع بعيدة عن الالتزامات التعاقدية التي تم اعتمادها في سنة 1963م.

لم يستطع تأكيد الاتحاد الأوروبي الرسمي لأهلية تركيا للعضوية، كما سبق أن قيل في ختام رد مجلس وزراء الأسرة الأوروبية على طلب تركيا للعضوية في سنة 1989م، أن يصحح هذا الانطباع إلاّ جزئياً. أضف إلى ذلك إن الاتحاد أعلن أن تركيا ستكون محكومة بالمعايير الموضوعية المطبقة على طلبات دول أوروبا الوسطى والشرقية نفسها. غير أن الأوروبيين لم يكفّوا عن إبراز حقيقة أن تركيا لم تكن في وضع يمكنها من توفير هذه المعايير، لأسباب سياسية في المقام الأول^{(34)*}.

اعتبرت تركيا تقرير المفوضية الأوروبية عن التوسيع الذي جرى تقديمه منتصف تموز/ يوليو، تحت عنوان: برنامج سنة 2000م: من أجل وحدة أقوى وأوسع، مرفوضاً كلياً⁽³⁵⁾. اعتُبر استبعاد تركيا من قائمة البلدان التي رشحتها المفوضية لبدء مفاوضات القبول معها «خطأ»^{(36)**}. وقد قال وزير الخارجية

(*) التقرير الشامل عن الاجتماع غير الرسمي لوزراء خارجية الاتحاد في آبلدون- هولندا، انظر: (التعليق المتعلق بهذا الموضوع في آخر الكتاب - الناشر)

(**) قامت المفوضية بتسمية كل من: هنغاريا، بولونيا، جمهورية التشيك، سلوفينيا، وأستونيا، جنياً إلى جنب مع قبرص، باقتراح ما عرف باسم استراتيجيات ما قبل دخول لجميع البلدان طالبة الانتساب باستثناء تركيا التي حُصّنت ببرنامج خاص يمكنّ البلد من أن يصبح أقرب إلى الاتحاد الأوروبي ويوصله إلى مستوى أعلى من علاقة الوحدة الجمركية، بموجب نظرة أُطلق عليها اسم «وحدة جمركية زائدة». (انظر رقم الهامش المذكور في آخر الكتاب - الناشر).

إسماعيل جيم إن هذا القرار «ليس عادلاً وليس موضوعياً». غير أنه أضاف أيضاً إن قرار المفوضية لا تجوز المبالغة فيه بـ«طريقة مهووسة»، ولن يكون نهاية تركيا التي هي بلد مهم ذو ديناميكية اقتصادية كبيرة. ومع ذلك، فإن الرسميين الأتراك شعروا بأن بلدهم لم يُقَوِّم، وفقاً للمعايير المطبَّقة على الأطراف الأخرى، الساعية إلى الالتحاق بركب الاتحاد الأوروبي نفسها⁽³⁷⁾. فقيام المفوضية الأوروبية بعرض برنامج خاص، يتجاوز حالة الوحدة الجمركية لتطوير العلاقات مع تركيا، خلافاً لحال سائر البلدان الأخرى الطالبة للانتساب، ودون أية إشارة واضحة إلى العضوية، إنَّه هو إلا دليل على أن الشك التركي لم يكن بلا أي أساس.

على الرغم من قيام إسماعيل جيم، بين الحين والآخر، بتكرار أن تركيا «ليست مهووسة بعضوية الاتحاد الأوروبي»، فإن التحركات الدبلوماسية التركية في الأشهر اللاحقة ظلت متركزة على تغيير موقف الاتحاد الأوروبي المعبر عنه في برنامج سنة 2000م، والوثائق المرافقة. دأبت أنقرة، من جهة، على إيصال رسالة إلى بروكسل تقول إن من شأن إدخال قبرص في المجموعة الأولى من طالبي الانتساب أن يفضي، بصورة شبه آلية، إلى وضع حد لجميع الجهود المبذولة بحثاً عن حل تسويي للمشكلة القبرصية وفقاً للمباحثات الثنائية الجارية برعاية الأمم المتحدة بين رؤوف دنكطاش وكليريدیس⁽³⁸⁾ (*). ومن الجهة الأخرى، بذل الرسميون الأتراك سلسلة طويلة من الجهود الدبلوماسية لتدعيم موقف الحكومة الفرنسية المؤيد لتركيا، ذلك الموقف الذي كان راغباً في ضم

(*) كما قيل في الفصل السابق من هذا الكتاب، أراد دنكطاش في البداية إلغاء الجولة الثانية من المفاوضات مع كليريدیس؛ وقد كانت مخططة في شهر آب/أغسطس ببلدة غليون السويسرية، بسبب مخططات الاتحاد الأوروبي كما تم كشف النقاب عنها في برنامج 2000م. غير أن جهود الإقناع التي بذلتها الولايات المتحدة والأمم المتحدة وتركيا جعلته يغيّر رأيه. (انظر رقم الهامش المذكور في آخر الكتاب - الناشر).

تركيا، بطريقة ما، إلى قائمة البلدان المرشحة، وللتغلب على التمثع البريطاني، كما على المقاومة الألمانية، وهي أهم، في مواجهة مثل هذا التحرك. حاولت أنقرة أيضاً أن تحشد أكبر قدر ممكن من التأييد الأمريكي لقضيتها، وخلال خريف سنة 1997م، أبدى الدبلوماسيون والرسميون الأمريكيون قَدراً غير قليل من الحرص على إقناع ساسة الاتحاد الأوروبي بضرورة ضم تركيا إلى قائمة مرشحي العضوية.

كان رئيس الوزراء التركي، مسعود يلماظ، واثقاً من أن اختراقاً قد حصل فيما يخص المقاومة الألمانية حين أعلن المستشار هلموت كول، في أثناء زيارة رسمية ليِلماظ إلى بون أواخر أيلول/سبتمبر سنة 1997م، عن تأييده لعضوية لاحقة، وطلب مساهمة تركيا ذاتها في الوصول إلى ذلك الهدف. كانت ألمانيا ستساعد في حدود إمكانياتها⁽³⁹⁾. وقد اقتنع رئيس الوزراء التركي بأن هذه الملاحظات كانت تعني موافقة ألمانية على مساواة تركيا بطالبي الانتساب الآخرين، إلا أن المستشار الألماني، وحكومته، لم يكن يعني أكثر من تأكيد الخط الألماني الراسخ القائم على ضرورة تمكين تركيا، ذات يوم، بعد تلبية الشروط الضرورية، من الفوز بالعضوية. ولبلوغ هذه المرحلة كان يتعين على الاتحاد الأوروبي أن يعتمد، بالنسبة إلى تركيا، استراتيجية مغايرة لتلك المعتمدة مع بلدان أوروبا الشرقية والوسطى⁽⁴⁰⁾*). وبالتالي، فإن الحكومة الألمانية لم ترغب في إضفاء صفة المرشح على تركيا.

من المؤكد أن سوء الفهم هذا أدى إلى إنزال ضربة قاضية بالعلاقات

(*) تم إيضاح هذا الخط للجمهور التركي عبر مقالة نشرها السفير الألماني بتركيا في جريدة ميليت التركية اليومية بتاريخ 29/8/1997م. كتب السيد فيرغاو يقول إن قوة تركيا ومشكلاتها غير قابلة للمقارنة مع نظيراتها لدى البلدان طالبة الانتساب الأخرى. وبالتالي، فإن تقويماً بموجب المعايير نفسها المطبقة على بلغاريا وسلوفاكيا لا يمكن أن يضمن مساواة في التعامل مع تركيا على الصعيدين الإجمالي والزمني. (انظر رقم الهامش المذكور في آخر الكتاب - الناشر).

الألمانية - التركية من جهة، والعلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبي من جهة أخرى، حين أقدم اجتماع اللوكسمبورغ للمجلس الأوروبي في الحادي عشر من كانون الأول/ ديسمبر سنة 1997م، على اتخاذ قرار رسمي يقضي بعدم ضم تركيا إلى قائمة الدول المرشحة، ولكنه يضعها في خانة خاصة بها بوصفها طالبة انتساب لا بد من اجترح «استراتيجية أوروبية» خاصة من شأنها أن توصل إلى عضوية لاحقة. أما المناسبة الوحيدة التي تم فيها التعامل مع تركيا على قدم المساواة مع الدول الإحدى عشرة الأخرى، طالبة الانتساب، فكانت مناسبة عقد مؤتمر أوروبي أراد الاتحاد الأوروبي أن يجعله منبراً دورياً منتظماً لمناقشة المشكلات ذات الاهتمام المشترك التي ليست ذات علاقة مباشرة بمسألة توسيع الاتحاد مع رؤساء دول جميع البلدان الأحد عشر إضافة إلى تركيا⁽⁴¹⁾.

على الرغم من أن هذا كان، حتى الآن، أفضل أساليب تناول مسألة مستقبل تركيا في مسيرة تطور الاتحاد الأوروبي، على مستوى المجلس الأوروبي، فإن قرار اللوكسمبورغ قوبل بأقصى درجات السخط في تركيا، وبالرفض القاطع من جانب حكومة يلماظ - أجويد. ففي بيان رسمي صادر بتاريخ الرابع عشر من كانون الأول/ ديسمبر، رأت الحكومة التركية بعض العناصر الإيجابية في إعلان قمة اللوكسمبورغ، غير أنها اعتبرت النص «مرفوضاً» لجملة الأسباب التالية:

- لم يتم تقويم تركيا، في الإطار نفسه وبموجب الموقف القائم على حسن النية ذاته، ووفقاً للمعايير الموضوعية عينها، مثل البلدان المرشحة الأخرى.

- معظم النقاط التي تم إيرادها بوصفها خطوات جديدة وإيجابية بالنسبة إلى تركيا لم تكن في الحقيقة سوى التزامات جرى التعهد بها ولم تُنفذ لسنوات طويلة من قبل الاتحاد الأوروبي.

- كانت ثمة تقويمات منحازة، مُغرِضة ومبالغ بها لتركيا على صعيد البنية الداخلية والسياسة الخارجية، بما فيها قبرص .

- انطلاقاً من هذه المواقف الخاطئة، تم بذل محاولات لفرض شروط سياسية ذات أغراض خفية يتعذر قبولها⁽⁴²⁾ .

لم يكن رد الفعل هذا صادراً عن رفض الاتحاد الأوروبي للمشروع بمفاوضات القبول مع تركيا بمقدار ما كان مترتباً على توقع أنقرة لمعاملة مختلفة. فما كان الأتراك يعلّقون الآمال عليه هو التعامل بالمثل عن طريق اكتساب صفة الترشيح والانضمام إلى إحدى الفئات المحددة للبلدان المرشحة . أما ما لم يستطع أحد في تركيا أن يفهمه، فهو السبب الكامن وراء عدم وضع البلد على قدم المساواة مع بلدان مرشحة ضعيفة مثل بلغاريا ورومانيا! تصوّر الأتراك أنفسهم موضوعين وراء الآخرين، بل ومُبعدين، في الحقيقة، عن عملية التوسيع، بدلاً من أن يروا أنهم وُضعوا في خانة ترشيح خاصة أخرى . وبنظر أنقرة فقد شكّل هذا برهاناً على أن معايير مختلفة طُبقت على تركيا، معايير كان يستحيل أن لا تكون ثقافية ودينية .

كذلك بادرت الحكومة التركية إلى رفض الدعوة إلى المؤتمر الأوروبي، الذي اعتبرته أنقرة وسيلة مخادعة لجعلها تسلم بالموقف اليوناني من الخلافات الثنائية فضلاً عن ترشيح الجمهورية القبرصية، التي لم تكن، بنظر تركيا، سوى «إدارة القبارصة اليونانيين»⁽⁴³⁾ . قام رفض أنقرة أيضاً بالقاء الضوء على حقيقة أنها لم تكن مهتمة بما اعتبرته علاجاً مسكناً غير ذي أثر على المصالح السياسية الحقيقية لتركيا . وحين غاب رئيس الوزراء التركي عن الاجتماع الأول للمؤتمر الأوروبي الذي عقد في لندن في آذار/ مارس سنة 1998م، بل قام، بدلاً من ذلك، بزيارة جمهوريات آسيا الوسطى، كانت أداة أخرى من الأدوات التي وظفها الاتحاد الأوروبي لإبقاء تركيا على الخط وداخل الحظيرة، تثبت أنها عديمة الجدوى .

كانت المشكلة التركية في سنة 1997م، قد أجهزت على فكرة المؤتمر الأوروبي التي كانت فرنسا قد اخترعتها في ربيع سنة 1996م، في أثناء المناقشات الألمانية - الفرنسية حول أفضل طرق إطلاق عملية التوسع شرقاً بعد أن بات واضحاً أن طالبي الانتساب في أوروبا الوسطى والشرقية لم يكونوا جميعاً على درجة متساوية من الاستعداد للشروع بمفاوضات القبول. تم اعتبار المؤتمر منبراً متعدد الأطراف لنوع من الاستعراض المنظور لآفاق قبول جميع طالبي الانتساب العشرة من أوروبا الوسطى والشرقية. وقد كانت هذه الفكرة، داخل الحكومة الألمانية، نوعاً من الحل الوسط التوفيقى بين أنصار بداية مشتركة متبوعة بعملية تمايز (Start-Leniern-Konzept) من جهة، وأولئك الداعين إلى عدم إطلاق العملية إلاً مع طالبي الانتساب المقدر أنهم جاهزون، من الجهة المقابلة. لم تكن تركيا واردة في هذه المناقشات على الإطلاق؛ لم يتم ضمها إلاً بعد أن تأكد أعضاء الاتحاد الأوروبي أن عليهم أن يتعاملوا مع تركيا في عملية الإعداد لمسيرة التوسع شرقاً. وعندئذ نجحت ألمانية، مع دول أعضاء أخرى، في خفض مستوى المؤتمر إلى مجرد حادث بروتوكولي يكاد أن يكون خالياً من أي مضمون سياسي⁽⁴⁴⁾.

وكذلك، فإن أنقرة شعرت بقدر عميق من السخط والاستياء إزاء استعداد الاتحاد الأوروبي لضم قبرص إلى قائمة المرشحين الذين يجب أن تبدأ مفاوضات القبول معهم في وقت مبكر. لم تتردد تركيا في شجب مثل هذا التحرك باعتباره تحركاً غير شرعي، وفي تكرار اعتزامها تحقيق قدر أكبر من الاندماج بين تركيا والجمهورية التركية الشمال - قبرصية. وأعلن رؤوف دنكطاش أن أية مساعي لاحقة من جانب الأمم المتحدة بهدف عقد حوار بين الجاليتين باتت ميتة وطلب من ممثل الاتحاد الأوروبي في قبرص أن يترك القبارصة الأتراك وحدهم. لم يعد اعتبار أي اتحاد فدرالي قبرصي ممكناً إلاً بعد الاعتراف بالجمهورية التركية الشمال - قبرصية⁽⁴⁵⁾.

وفي الأشهر اللاحقة بات الجناح الأجويدى من الحكومة العُلمانية الائتلافية الجديدة في تركيا أكثر تأكيداً لمعالجة قبرص في قرار اللوكسمبورغ منه لمعالجة موضوع تركيا نفسها. كان أجويد قد أعلن، بعد بضعة أيام من قمة الاتحاد الأوروبي، أن تركيا تستطيع أن تعيش دون عضوية الاتحاد الأوروبي، وإن كانت أنقرة عازمة على عدم التخلي، أبدأً، عن هذا الهدف حتى بعد أن تعرضت لمثل هذه المعاملة الخالية من الإنصاف والعدل⁽⁴⁶⁾ (*).

ما لبث الوضع أن تدهور أكثر حين أعلن رئيس الوزراء يلماظ عن قطع الحوار السياسي الشامل بين تركيا والاتحاد الأوروبي، بل وحتى هدد بإمكانية قيام أنقرة، بسحب طلب العضوية، إذا لم يكن الاتحاد الأوروبي مستعداً لقلب قراره رأساً على عقب في اجتماع المجلس الأوروبي التالي في كارديف في وقت مبكر من صيف سنة 1998م. من الواضح أنه حاول أن يلعب الورقة الأمريكية في أثناء زيارته لواشنطن، في أعقاب قمة اللوكسمبورغ مباشرة، حين اتهم الاتحاد الأوروبي بممارسة التمييز ضد تركيا لأسباب دينية وأتى، خصوصاً، على ذكر المستشار الألماني، الذي اتهمه بالسعي إلى قلب الاتحاد إلى ناد أوروبي⁽⁴⁷⁾.

وبعد بضعة أسابيع، في أثناء الإعداد على عَجَل للمؤتمر الأوروبي، كرر يلماظ اتهاماته الموجهة ضد ألمانيا واتهم حكومة كول باتباع سياسة المجال الحيوي (Lebensraur)، التي هي إحدى مفاهيم الجغرافية - السياسية للنظام النازي، عبر دعمها الصريح لفكرة توسيع الاتحاد الأوروبي شرقاً. وهكذا، فإن ألمانيا كانت عازمة على «تقسيم أوروبا بين بلغاريا وتركيا»⁽⁴⁸⁾. وقد كان هذا

(*) ملاحظات صادرة عن أجويد في برنامج موقف السياسي لقناة (D) التلفزيونية الخاصة بتاريخ 19/12/1997م، هذا البرنامج الذي شارك فيه مؤلف الكتاب بعيد قرار اللوكسمبورغ. (انظر رقم الهامش المذكور في آخر الكتاب - الناشر).

يعني، بصورة مضمرة، أن ألمانيا كانت، برأي يلماظ، تخشى المنافسة السياسية التركية على المدى الأطول.

على الرغم من أن الرئاسة البريطانية للاتحاد الأوروبي حاولت أن تذيب الجليد في النصف الأول من سنة 1998م، فإن أنقرة بقيت مصرّة على رفضها لفكرة إعادة العلاقات السياسية مع الاتحاد الأوروبي. غير أنها استمرت على علاقات ثنائية وثيقة مع أهم الدول الأعضاء باستثناء ألمانيا. وعلى الرغم من أن الحكومة التركية عانت من بعض الخيبات القاسية في ظل هذه الاستراتيجية، فإن العلاقات السياسية لم تُقطع قط بصورة فعلية.

بادئ ذي بدء تعيّن عليها أن تدرك أن المملكة المتحدة عاجزة عن التغلب على المقاومة، اليونانية بالدرجة الأولى، لأي تحسين للعلاقات بين الاتحاد الأوروبي وتركيا. فالمجلس الأوروبي في كارديف في حزيران/يونيو سنة 1998م، لم يستطع أن يفعل ما هو أكثر من تأكيد عناصر قمة اللوكسمبورغ دون أي تحسين لتلك الجوانب التي تعرضت لفيض من الانتقادات العنيفة الصادرة عن تركيا⁽⁴⁹⁾. وفي هذه الأثناء، كانت عملية التوسيع قد بدأت دون تركيا. أما أدوات الاتحاد الأوروبي الخاصة بإعداد الدول المرشحة للعضوية اللاحقة، فقد تم اعتمادها ووضعها في أماكنها، وقد كانت مختلفة، إلى حد كبير، عن نظيرتها الملحوظة بالنسبة إلى تركيا. لم تكن هذه الأدوات قد أصبحت ولو جزءاً من مكتسبات (acquis) الزمالة مع حلول موعد اجتماع كارديف للمجلس الأوروبي بسبب المعارضة (الثبتو) اليونانية الدائمة لتقديم أية إمكانيات مالية لاعتماد «استراتيجية أوروبية» ذات معنى خاصة بتركيا. وبدون مثل تلك الإمكانيات المالية، كان من شأن تطبيق البرنامج أن يبقى، بنظر المفوضية الأوروبية، مستحيلًا.

تعينّ على أنقرة أيضاً أن تتلخّص إدانة صادرة عن الجمعية الوطنية الفرنسية، ذات الأثرية الاشتراكية، للمعاملة التي تعرض لها الأرمن على أيدي العثمانيين

في أثناء الحرب العالمية الأولى. أدى الأمر على الفور إلى وضع حد لشهر العسل الذي عاشته العلاقات التركية - الفرنسية في أعقاب قيام تركيا بشجب ألمانيا وتعنيفها⁽⁵⁰⁾. وحين أثبتت الحكومة الإيطالية عجزها عن الحيلولة دون عقد اجتماع لما يعرف باسم البرلمان الكردي في المنفى - وهو مسعى خاضع لحزب عمال كردستان في سبيل اجتذاب التأييد الدولي للقضية الكردية - في شهر أيلول/سبتمبر بروما، فقد مرشح آخر لدعم القضية التركية في الاتحاد الأوروبي⁽⁵¹⁾. وبالتالي، فإن الاستراتيجية التركية القائمة على تنظيم علاقاتها مع أوروبا ثنائياً وصولاً إلى تغيير موقف الاتحاد الأوروبي لم تتمخض عن النتائج المتوقعة.

بعيداً، نسبياً، عن التأثير بالشكاوى والضغط التركي، تابع الاتحاد الأوروبي السياسة التي أعلنتها قمة اللوكسمبورغ. طلب مجلس الوزراء من المفوضية الأوروبية أن تقترح خطة أكثر تطوراً للاستراتيجية الأوروبية، وأن تجد طريقة للالتفاف على إعاقة اليونان للمساعدات المالية إلى تركيا. قامت المفوضية بإعداد المقترحات المطلوبة ضد المقاومة اليونانية. وفي مقترحاتها العملياتية الأولية بشأن الاستراتيجية الأوروبية في آذار/مارس سنة 1998م، طوّرت المفوضية سلسلة طويلة من تدابير التعاون العملي الهادف إلى تحسين عمل الوحدة الجمركية، وتوسيع التعاون بين الاتحاد الأوروبي وتركيا ليشمل ميادين كان الاتحاد قد اقترحها منذ سنوات ولكنه أخفق في تحقيقها بسبب مشكلات سياسية للعلاقة. حرصت المفوضية على العزوف عن ملامسة هذه المشكلات السياسية في مقترحاتها. غير أنها بينت أن من شأن تنفيذ المقترحات أن يفرض تقديم الوسائل المالية الملحوظة في سبيل دعم الصناعة التركية في إطار الوحدة الجمركية⁽⁵²⁾.

في شهر تشرين الأول/أكتوبر سنة 1998م، حين اقترحت المفوضية الأوروبية بعض طرق توجيه الأموال إلى برامج في تركيا دونما ضرورة لأية

موافقة يونانية، أعلنت الحكومة في أثينا عن اعترافها رفع شكوى أمام محكمة العدل الأوروبية إذا ما قام مجلس وزراء الاتحاد الأوروبي بإقرار المقترحات⁽⁵³⁾. وكذلك فإن أثينا وجَّهت سهام نقدها إلى التقرير الأول الصادر عن أوروبا الذي قامت المفوضية فيه بتقويم الجهود التركية المبذولة في سبيل تحقيق الشروط اللازمة للبدء بمفاوضات العضوية، بوصفه تقريراً مبالغاً في المداهنة ومنحازاً لأنقرة⁽⁵⁴⁾. حاولت أثينا التصدي للأمر عن طريق توزيع تقرير خاص بها تضمَّن نقداً عنيفاً لتركيا حول النواقص المعروفة في وضعها الداخلي وسياستها الخارجية العدوانية، ولا سيما فيما يتعلق بالعلاقات التركية - اليونانية وقبرص⁽⁵⁵⁾. سارع البرلمان الأوروبي إلى شطب أي نص يتضمن مساعدات مالية لتركيا من موازنة سنة 1999م. وبالتالي، فإن الاتحاد الأوروبي كان ما يزال، عند حلول خريف سنة 1998م، مفتقراً إلى أية استراتيجية أوروبية للتعامل مع تركيا. وكحالِه في مناسبات سابقة، أثبت الاتحاد الأوروبي عجزه عن تطبيق استراتيجية شاملة ذات معنى من أجل تحسين العلاقات التركية - الأوروبية بسبب المشكلات القائمة مع اليونان.

ما لبثت الحكومة التركية أن ردَّت على سلوك الاتحاد الأوروبي عبر الاستمرار في التمسك بلغتها الخطابية الراضية مع البدء بالتعاون بحذر. قدَّمت مقترحاً خاصاً بها، حول رفع مستوى الاستراتيجية الأوروبية، اعتُبر رداً على كل من مقترحات المفوضية العملية الأولية من جهة، وتوسيعاً لمدى هذه الاستراتيجية من جهة ثانية. ركَّزت أنقرة انتقادها، بشكل خاص، على البطء في إطلاق التعاون المالي، وقالت: «إن الاتحاد الأوروبي هو المسؤول عن إيجاد السبل الكفيلة بالتغلب على العقبات الناجمة عن مؤسسات الاتحاد أو الصادرة عن الدول الأعضاء». قامت أنقرة، أيضاً، بتسليط الضوء على ضرورة تحسين آليات صنع القرار وإجراء التشاور في إطار الزمالة لتمكين المؤسسة من أداء وظيفتها المتمثلة بإعداد تركيا للعضوية اللاحقة بصورة كاملة⁽⁵⁶⁾.

لم تتمخض المبادرة التركية عن أي تحريك ذي شأن للعلاقة بين الاتحاد الأوروبي وتركيا لأن الوضع في بروكسل وبين الدول الأعضاء في الاتحاد لم يتغير. وكذلك، فإن الحكومة التركية الغارقة في المشكلات الداخلية؛ مثل انهيار حكومة مسعود يلماز الائتلافية في تشرين الثاني/نوفمبر سنة 1998م، والمحاولات المطولة التي بذلها ساسة مختلفون لتشكيل حكومة جديدة، والانهماك بالإعداد للانتخابات البرلمانية المبكرة في الثامن عشر من نيسان/أبريل سنة 1999م، واعتقال زعيم حزب عمال كردستان، عبد الله أوج آلان، قبل كل شيء، هي الأخرى، لم تُؤلِ اهتماماً كبيراً للعلاقات مع الاتحاد الأوروبي. بل وقد كان الحافز على مثل هذا الاهتمام أقل بسبب جملة الضغوط الجديدة التي تعرضت لها العلاقات التركية - الأوروبية جراء رفض إيطاليا تسليم زعيم حزب عمال كردستان إلى تركيا، وتواطؤ اليونان في عملية تهريبه من الملاحقة التركية.

ومهما يكن، فإن رئاسة الاتحاد الألمانية حاولت أن تعطي زخماً جديداً للعلاقات مع أنقرة في ربيع سنة 1999م. بادرت الحكومة الجديدة، المؤلفة من الاشتراكيين الديمقراطيين والخضر التي تولت السلطة بعد انتخابات تشرين الأول/أكتوبر سنة 1998م، البرلمانية، إلى تغيير الموقف الألماني من عضوية تركيا اللاحقة في الاتحاد الأوروبي عن طريق قبول إضفاء صفة العضوية على هذا البلد، ولو دون التخلي عن الشروط الأوروبية المقررة لإطلاق مفاوضات القبول. ثمّة اقتراح من رئاسة الاتحاد الألمانية إلى اجتماع المجلس الأوروبي، بمدينة كولون في حزيران/يونيو سنة 1999م، بتغيير موقف الاتحاد الأوروبي من تركيا، قبول بمقاومة يونانية واسكندنافية، فَجَرَى إسقاطه أخيراً من «استنتاجات» الرئاسة عن الاجتماع⁽⁵⁷⁾.

كان الردُّ التركي على هذا التحرك الألماني - الأوروبي مختلطاً. ففي رسائل متبادلة بين رئيس الوزراء بولنت أجويد والمستشار الألماني غيرهارد

شرودر، اعترفت الحكومة بوجود معايير الاتحاد الأوروبي الخاصة بالعضوية بالنسبة إلى أي بلد أوروبي، ولكنها بينت أنها لم تكن مستعدة لقبول أي تدخل أوروبي في «مشكلة جنوب شرق البلاد»⁽⁵⁸⁾. أما فيما يخص إخفاق اجتماع قمة الاتحاد في مدينة كولون، فقد قالت وزارة الخارجية التركية: «إن سياسة الاتحاد الأوروبي القائمة على التمييز ضد تركيا لم تتغير. وبالتالي، فإن أحداً لا ينبغي أن يتوقع من تركيا أن تتغير من نظرتها إلى علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي»⁽⁵⁹⁾. وعلى الرغم من أن التحرك الألماني كان ينم عن تغيير جوهري في موقف بون من العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وتركيا، فإنه لم يعن إلا نوعاً من التغيير في لغة الاتحاد ولهجتها في المقام الأول، دون التخلي عن القواعد الأساسية السياسية لموقف الاتحاد الأوروبي. لا يمكن استبعاد حصول نوع من العودة إلى الحالة الطبيعية في العلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبي، على الرغم من أن مثل هذا التطور قد يتعرض لانقطاع مفاجيء وآني، في أي وقت من الأوقات، جراء تطورات تحصل في تركيا على صعيد السياسة الداخلية، تطورات من شأنها أن تؤكد من جديد جملة الشكوك الأوروبية حول «التخلف» السياسي للبلاد، أو بفعل تحركات سياسية طائشة يقُدِّم عليها الاتحاد الأوروبي قد تؤدي إلى استثارة حساسية تركيا السياسية مرة أخرى.

سيكون أي تحسن في علاقات تركيا مع الاتحاد الأوروبي معتمداً، ليس فقط على قيام الجانب الأوروبي بإحداث بعض التغييرات السياسية. سوف يتعيّن على تركيا أن تقارب، بطريقة بناءة، تلك المشكلات التي دأب الأوروبيون، مرة بعد أخرى، على ذكرها على أنها حجر عثرة على طريق العضوية السريعة والمبكرة في الاتحاد الأوروبي، مثل: انتهاكات حقوق الإنسان، وأسلوب التعامل مع الأكراد، والعيوب التي تعاني منها البنية الديمقراطية، والنزاع مع اليونان، والمشكلة القبرصية. وسيتوجب على الحكومة التركية أن تتخلّى عن ممارساتها الرامية إلى إقناع الأوروبيين بأن الإعلان عن إصلاحات جذرية على صعيد الديمقراطية وحقوق الإنسان، ليس

إعلاناً مجرداً، بل إصلاحات في الصميم. وسوف تكون مضطرة لأن تجترح سياسة مصالحة مع اليونان متسمة ببعض التنازلات التركية الجوهرية مقابل تنازلات يونانية موازية، وتحرص على استمرار مثل هذه السياسة. ثمّة شكوك جدية حول قدرة حكومة بولنت أجويد الائتلافية على أن تكون مستعدة للسير قُدماً في هذا الاتجاه.

غير أن على الثَّخَب التركية ذات التوجهات الغربية، قبل كل شيء، أن تطلق حواراً داخلياً يتناول بصراحة مسألة ما تعنيه عضوية الاتحاد الأوروبي بالنسبة إلى تركيا ومجتمعها، في الحقيقة، لأن جزءاً كبيراً من سلوك تركيا العاطفي فيما يخص العلاقات مع الاتحاد ينبع من تصورات خاطئة واسعة الانتشار بين صفوف الجماهير الشعبية عن الاتحاد الأوروبي ومعقوليته السياسية. أوجزت لجنة تحقيق الشؤون التركية - الأوروبية (الاتحاد الأوروبي) لدى البرلمان التركي هذه في تقريرها الذي كان بعنوان: العلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبي، حين قالت: «إن مسألة كيفية جعل عملية نقل السيادة إلى مؤسسات الاتحاد الأوروبي متوافقة مع تقاليدنا مسألة لا بد من معالجتها»⁽⁶⁰⁾.

لقد أدى إهمال هذا النقاش حتى الآن إلى تمكين الطبقة السياسية الحاكمة في تركيا من استسهال إلقاء مسؤولية الوضع السيئ للأمر، الباعث على السُّخْط، على كاهل الأوروبيين، وتحويل أنظار الجمهور عن نواقص أنقرة وعيوبها الخاصة على صعيد إلتقان فن إدارة العلاقة. وإذا حصلت أية مناقشة تركية للمسألة، فإنها كانت تأتي مثقلة بقَدْر متزايد من الامتناع عن قبول ما يُعْتَبَر تدخلاً أوروبياً في شؤون السيادة التركية. وبالتالي، فإن المرء يستطيع أن يستنتج أن ما تريده تركيا ليس إلاّ عضوية أفلاطونية، لا عضوية حقيقية وواقعية، في الاتحاد الأوروبي.

تركيا في منظومة الأمن الغربية: مصدر قوة أم مَكْمَنٌ ضعف؟

منذ انتهاء الحرب الباردة شهدت مكانة تركيا في منظومة الأمن الغربية تغييراً لا يُستهان به. بات الشك سَيِّدَ الموقف في العديد من المجالات ولن يكون تبديده سهلاً كما سوف يتطلب وقتاً. أيام المجابهة الاستراتيجية العالمية بين الشرق والغرب، كانت تركيا هي العنصر المحوري في جناح الناتو الجنوبي - الشرقي. ساهمت في سياسة الردع المَقْنَع على الساحة الأوروبية، وتم ضمان أمنها القومي بانضوائها تحت لواء الحلف الأطلسي.

لم تُعَدِّ ثَمَّة ساحة أوروبية قابلة للحياة، اليوم، بالنسبة إلى الناتو، فضلاً عن أن الأخطار العسكرية المباشرة التي تهدد تركيا تقلَّصت إلى حد كبير. صارت أنقرة وحلفاؤها تواجه بيئة سياسة أمنية جديدة جرى وصفها «على أنها فترة انتقال وتحول تستدعي جملة من أشكال إعادة التوجه والهندسات الجديدة»⁽¹⁾. وفي إطار هذا النظام الجديد ينتصب في وجه تركيا تحدي العثور على مكان أو دور، سيُحدِّد ما إذا كانت ستستمر مصدر قوة بالنسبة إلى سياسة الأمن الغربية، أم أن هناك احتمالاً لأن تصبح مَكْمَنٌ ضعف وإلى أي مدى، في نظر حلفائها وشركائها. قد يَرُدُّ حلفاء تركيا الأوروبيون من جهة والأمريكيون من جهة ثانية على هذا السؤال بطريقتين مختلفتين.

أما في أنقرة، فإن مسألة ما إذا كان الارتباط القوي مع منظومة الأمن الغربية ما يزال قادراً على أن يفرض نفسه بوصفه مصدر قوة لا يقبل النقاش أم من شأنه أن يصبح ممكن ضعف بالنسبة إلى مصالح البلاد الأمنية قد تغدو مطروحة للمرة الأولى. ثمة شعور عام بالخطر والريبة ما لبث أن نشأ بسبب التعقيد المتزايد لبؤر الصراع على حدود البلاد المباشرة، للعديد منها مضاعفات آنية على أمنها. أضف إلى ذلك أن بحث الناتو عن أدوار واستراتيجيات وأشكال تنظيمية جديدة دأب على خلق قُدر غير قليل من الشك والقلق في أوساط سياسة الأمن التركية حول القيمة السياسية والعسكرية الحقيقية لجملة ارتباطات البلاد التحالفية. ثمة شعور، بات نامياً، يقول إن هذا التحالف لا ينطوي إلا على قيمة محدودة على صعيد ضمان الأمن العسكري ضد المخاطر الجديدة التي تواجه البلاد.

إلى الآن لا ترى مؤسسة الأمن التركية أيّ بديل مُقنع لاستمرار العلاقة الأمنية القائمة. ليس ثمة أي تحالفات أو بنى أمنية شاملة جديدة قادرة على الحلول، بنجاح، محل نظائرها الموجودة، كما أن تركيا لن تكون مؤهلة لبلوغ مستوى الاكتفاء الذاتي على الصعيد الأمني في المستقبل القريب. فقوتها السياسية والاقتصادية ستبقى هزيلة إذا ما باتت مطالبة، وحدها، باجتراح قُدرة أمنية قومية تمكّنها من التصدي لجميع التحديات المحتملة. أضف إلى ذلك أن نخبتها العسكرية والسياسية راسخة القناعة بأن استمرار التغريب الكمالي لتركيا لا يسمح بحلحلة الروابط مع منظومة الأمن الغربية.

وكواحدة من نتائج هذا الوضع المعقّد، تحرص قيادة الجيش التركي، ومعها أتباعها المدنيون في الحكومة، على اعتماد استراتيجية متعددة المسارات لا تلغي أياً من الخيارات على المدى المتوسط. ظلت تركيا، أولاً، تبذل جهوداً كبيرة في سبيل تطوير وتقوية قدراتها العسكرية والصناعية الوطنية في سبيل ضمان أمنها القومي. ولهذا الغرض حرصت قيادة الجيش على اعتماد

برنامج يقضي بإنجاز تجديد وتحديث شاملين للقوات المسلحة تصل تكاليفه إلى 150 ملياراً من الدولارات في السنوات الثلاثين المقبلة⁽²⁾.

ليست أنقرة غافلة، على الإطلاق، عن ضرورة الدعم والتعاون الخارجيين لبلوغ هذا الهدف. والتعاون العسكري - الصناعي المحسّن مع إسرائيل يجب النظر إليه من هذه الزاوية، انطلاقاً من التمتع الأوروبي المتصاعد عن متابعة المساعدات الدفاعية والتعاون العسكري مع تركيا، ومن عدم اليقين المتواصل حول قدرة الولايات المتحدة على الوفاء بالتزاماتها المحددة تجاه البلاد بسبب الخلافات المتكررة بين الإدارة والكونغرس.

حاولت أنقرة أن تحافظ على روابطها مع الإطار المؤسساتي الموجود لسياسة الأمن الأوروبية وثيقة وشاملة قدر الإمكان. يبقى الناتو العماد المركزي لجعل البلد جزءاً من الشبكة الغربية، مما يدفع أنقرة إلى إبداء قدر معين من الممانعة في قبول أية عملية تجديد وإصلاح شاملة للتحالف، على الأصعدة المؤسساتية والتنظيمية والسياسية، تكون متسارعة، بما في ذلك توسيع هذا التحالف شرقاً. فالأترك يُبدون مقاومةً خاصة لأوربة الناتو بما ينطوي عليه ذلك من اختزال للدور الأمريكي في التحالف⁽³⁾.

تحرص أنقرة في الوقت نفسه، على أن تصبح جزءاً لا يتجزأ من سلسلة البنى الأمنية الأوروبية الناشئة المتمتعة بقدر أكبر من الاستقلالية التي تبدو متطورة بالارتباط مع الاتحاد الأوروبي الذي جرى إصلاحه. فمن غير الواضح، أحياناً، ما إذا كان اندفاع تركيا باتجاه عضوية الاتحاد الأوروبي ناتجاً عن مصالح سياستها الأمنية، أم أن مبادراتها مع أوروبا على صعيد السياسة الأمنية ليست إلا أداة أخرى من أدوات الوصول إلى عضوية الاتحاد. يزعم الرسميون والساسة الأتراك أن ضم البلد إلى الاتحاد الأوروبي أمر لا بد منه بسبب الطابع الشامل للصرح الأمني الأوروبي الجديد الذي يريدون أن يكونوا جزءاً عضويّاً من أجزائه. وبنظر هؤلاء، ينطوي الأمن الأوروبي على جانب

عسكري وآخر اقتصادي - اجتماعي، يجري تأمين الأول، بصورة رئيسة، عبر توسيع الناتو، ويتم ضمان الثاني عن طريق امتلاك اتحاد أوروبي موسَّع⁽⁴⁾.

لعل إحدى مشكلات موقف أنقرة من تحوُّل إطار الأمن الأوروبي واعبار للأطلسي فيما بعد الحرب الباردة هي أنها أخفقت في تطوير الأفكار اللازمة حول كيفية تشكيل الإطار الجديد، على الرغم من امتلاكها أهدافاً سياسية وسياسات آتية فيما يخص مصالحها الخاصة. ليس ثمة أية «استراتيجية كبرى» تركية قادرة على تقديم وصف شامل لمكانة البلد وموقعه في الصرح الجديد، في الهندسة الجديدة. لا يمكن للأمر أن يكون مفاجئاً. فالوضع السياسي الداخلي المتقلَّب والفوضوي أحياناً، مع التغييرات السريعة للحكومات ذات المنطلقات الإيديولوجية والتركيبات المتباينة، لم يكن ليتيح فرصة وضع استراتيجيات قومية سليمة مهما كانت نوعيتها. وبالتالي، فإن سلطة تحديد التحديات الملحة على صعيد السياسة الأمنية تبقى بيد قيادة الجيش التي تميل إلى أن تكون محافظة في قراراتها.

وهي حين تفعل ذلك إنما تتبع الموقف الغربي العام من إعادة النظر بإطار التحالف الأمني الذي يتسم بالتعديل المتأني للبنى والتنظيمات الموجودة وليس عن طريق اعتماد خطة كبرى جديدة. ما بقي غائباً غياباً صارخاً عن المناقشات الأوروبية الرئيسية التي دارت حول إعادة بناء أوروبا بعد انتهاء الحرب الباردة ليس، على أية حال، إلاً مسألة: أين وكيف ستتخذ تركيا مكاناً لها في البنية الجديد لصرح الأمن الأوروبي؟ فجميع الخطط والنقاشات، حول عنصر مشترك على صعيد السياسة الأمنية لاتحاد أوروبي جرى إصلاحه مرشح لاحقاً لأن ينطوي أيضاً على عناصر دفاعية مشتركة، وموهل لأن يشكل العمود الفقري لمشاركة أوروبية أكثر استقلالية في البنية الأمنية التحالفية، أغفلت كلياً جملة الاعتبارات المتعلقة بدور تركيا، تاركة حل «المسألة التركية»، بصورة مضمرة،

للولايات المتحدة، كما كانت الحال خلال الجزء الأكبر من حقبة الحرب الباردة.

تنطوي مسألة كيفية تطوير الصرح الأمني الأوروبي القادم وما يمكن ويجب أن يكونه موقع تركيا في هذا الصرح، على أهمية بالغة بالنسبة إلى أنقرة. فالإجابة هي التي ستقرّر، آخر المطاف، ما إذا كانت تركيا قادرة على الاستمرار مع سياستها الأمنية متعددة الأطراف القومية القائمة، أم سيتعين على القيادة التركية أن تبذل جهوداً أكبر في سبيل اجترح مفاهيم قومية محددة تمكنها من التعامل مع التحديات الأمنية التي تنتصب أمام البلاد. صحيح أن تطوير موقف أكثر اتصافاً بالصفة القومية من القضايا الأمنية لا يعني بالضرورة قطع الصلات مع التحالف، غير أن من شأنه أن يفضي إلى تأكيد أقوى لسياسة قومية محددة، فضلاً، ربما، عن اختزال دور تركيا في التحالف إلى مستوى علاقة خاصة مع الولايات المتحدة⁽⁵⁾.

للاهتمام إلى جواب على السؤال المتعلق بموقع تركيا، لا بد من مقارنة بعض القضايا المرتبطة. أين هي المخاطر الأمنية التي تواجهها تركيا وكيف تدخل هذه المخاطر والمصالح في نسيج مفهوم الأمن الأوروبي والغربي. وفي إطار تحديد المصالح الأمنية؟ ما نوع التطور المؤسسي المحتمل لمنظومة الأمن الأوروبية، وما دور تركيا الحالي والمستقبلي الممكن في إطار هذه المنظومة؟ ما المساهمة التركية المحتملة في تحقيق المصالح الأمنية المتغيرة الغربية منها والأوروبية؟ ما نوع المساهمة المحتملة لمنظومة الأمن الغربية في تحقيق مصالح تركيا الأمنية؟

تصورات الخطر الأمني

مع انتهاء وجود الاتحاد السوفيتي لم يعد ثمة أي تهديد أمني ملموس بصورة مشتركة، ومحدد بوضوح، لأوروبا. لم يعد المواطنون الأوروبيون

يرون بوضوح الجهة التي يتعين عليهم أن يُعدوا لدفاع جماعي ضدها. يصح هذا أيضاً على معظم الدول الأوروبية بصورة إفرادية، مع استثناءات قليلة في يوغسلافيا السابقة وربما جمهوريات البلطيق حيث ما زالت روسيا تُعتبر خطراً يهدد الاستقلال الوطني. وثمة استثناء آخر في بحر إيجه وشرق المتوسط حيث تشعر اليونان بأنها مهددة جداً من قبل تركيا وقد بادرت إلى الاستعداد على صعيد استراتيجيتها الدفاعية القومية.

غير أن الاحتياطات العسكرية لا تتخذ الآن في الدول الأوروبية، عموماً، ضد مخاطر أمنية محددة تحديداً جيداً وواضحاً. فالجدل الدائر حول إصلاح الناتو والآراء المطروحة في بعض الدول الأوروبية في أثناء المناقشات المستخدمة بشأن إعادة البناء على المستوى العسكري يعرزان الانطباع بأن السياسة الأمنية العسكرية المعاصرة ليست قائمة على أي دفاع وطني تقليدي، بل مركزة أكثر بكثير على تدخل مدعوم عسكرياً في صراعات خارج منطقة الناتو قد تكون منطوية، بهذا الشكل أو ذلك، على إمكانية التأثير في أمن أوروبا.

أضف إلى ذلك أن مفهوم الأمن قد اتسع وبات يشمل جملة متباينة من المخاطر التي قد تكون قادرة على نسف الاستقرار في الدول والمجتمعات الأوروبية. ثمة قائمة لمثل هذه المخاطر، متمتعة بالموافقة المشتركة من جانب جميع البلدان السبعة والعشرين لاتحاد أوروبا الغربية، تتضمن الصراعات المسلحة ذات الطابع المحدود الناجمة عن نزاعات حدودية أو صراعات عرقية (إثنية) مستعصية على التسوية؛ خطر انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها، خصوصاً في الشرق الأوسط وجنوب آسيا؛ والإرهاب الدولي مع الجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات والهجرة غير الشرعية السائبة؛ وجملة المخاطر البيئية المنبثقة إما من المشروعات الصناعية الحديثة، أو من نقل المواد الخطرة، أو التدمير البيئي ذي العلاقة بالنشاط العسكري. ويمكن للمرء، من

منظور يأخذ المستقبل في اعتباره، أن يضيف «حرب المعلومات» إلى هذه القائمة⁽⁶⁾.

تتجلى هذه المخاطر الأمنية في الصراع العنيف الدائر في يوغسلافيا السابقة وما تمخض عنه من موجات لجوء قسرية كبيرة متدفقة نحو دول أوروبية أخرى. فتعرض النظام العام للوهن أو حتى للانهايار الكامل أحياناً يشجع على انتشار شبكات الجريمة المنظمة التي تستمد نسغ حياتها من الهجرة غير المشروعة والاتجار بالمخدرات وتهريب الأسلحة. تواجه دول جنوب أوروبا هجرة غير مشروعة منفلتة آتية من جنوب البحر الأبيض المتوسط. وجنباً إلى جنب مع الخوف من الأعداد المتزايدة للجماعات الأصولية الإسلامية العنيفة، كانت هذه الهجرة أحد الأسباب الهامة الكامنة وراء تزايد جدّة الوعي السياسي لجنوب البحر الأبيض المتوسط لدى الناتو واتحاد أوروبا الغربية⁽⁷⁾. تحظى دول معينة في الشرق الأوسط الكبير باهتمام خاص لدى الأوروبيين بسبب قدرتها المؤكدة، أو المفترضة، على حيازة أو تطوير أسلحة الدمار الشامل ووسائل الإيصال التي تستطيع أن تشكل تهديداً لبعض أجزاء أوروبا الجنوبية. يرد ذكر كل من إيران والعراق وليبيا بشكل خاص⁽⁸⁾.

ثمّة سمة خاصة تميّز العديد من هذه المخاطر الأمنية، ألا وهي أنها ذات طابع غير عسكري، أو عسكري - مدني مختلط. وبالتالي، فإن وسائل عسكرية، أو تهديدات باستخدام القوة العسكرية، كثيراً ما يجري توظيفها في سبيل تحقيق أهداف سياسية، كما حدث لدى السعي لإجبار صدام حسين على الالتزام بقرارات الأمم المتحدة، أو عند إغواء سلوبودان ميلوسوفيتش ودفعه نحو تغيير سياسته تجاه كوسوفا. وهناك استخدام متنام آخر للوسائل العسكرية في أوروبا وحولها، ألا وهو مجال عمليات حفظ السلام وفرضه بعد التوصل إلى تسوية (مؤقتة عادة) صراع حاد عبر عمليات سياسية مدعومة عسكرياً أحياناً. وهذا كله يتميز بقدر أقل من الرسالة الواضحة، على صعيد استخدام

القوة العسكرية، بالمقارنة مع الوضع خلال حقبة المجابهة الاستراتيجية بين الكتلتين. وبالتالي، فإن ما هو مطلوب من تشكيلات القوة في الجيوش الأوروبية، من المفاهيم العملية، بل وحتى من الاستراتيجيات بات متغيراً وفقاً لما حصل.

ثمة سمة أخرى تميز هذه المخاطر الأمنية الجديدة، ألا وهي طبيعتها العابرة للحدود القومية. إنها شديدة النزوع إلى اختراق الحدود القومية والانتشار، أو سهولة التفشي والاندلاق من منابعها، مما يدعو الحكومات الأوروبية إلى الاقتناع الراسخ بأن أفضل سبل مواجهة هذه التحديات، هي الجهود القائمة على التعاون الدولي التي لا بد من الاضطلاع بها وتنظيمها من قبل مؤسسات مشتركة متخصصة في مجال السياسة الأمنية. أما التدابير الأخرى، الخاصة بالحيلولة دون اندلاع الصراعات عن طريق اعتماد سياسات فعّالة، إضافة إلى المبادرات العسكرية الشبيهة بعمليات حفظ السلام وفرضه، فتندرج من معاهدات حظر الانتشار إلى المواثيق الدولية الخاصة بحماية البيئة، مروراً بأنظمة الرقابة على التصدير.

لجعل هذه النظم فعّالة، لا بد من وجود مشاركين ذوي عقليات تعاونية، وأفضل أسلوب لضمان ذلك، بنظر الأوروبيين، هو وجود أنظمة سياسية مستقرة مفتوحة على العالم الخارجي. وعملية تعزيز مثل هذه الأنظمة والحفاظ عليها لا تلبث أن تصبح عنصراً مهماً من عناصر السياسة الأمنية الحديثة. ذلك هو المنظور الذي يستمد منه الاتحاد والمجلس الأوروبيان معناهما الخاص الذي يضفيانه على السياسة الأمنية الأوروبية الحديثة. وذلك أيضاً هو المنظور الذي يجعل تقوية الأنظمة الديمقراطية والازدهار الاقتصادي في المناطق المحيطة بأوروبا أمراً ضرورياً. فكلما كانت أسرة الديمقراطيات الناجحة والمستقرة في أوروبا وحولها أكبر، كانت المحاولات الأوروبية المنصبة على التصدي للتحديات الأمنية أسهل وأكثر فعالية.

ذلك هو الدليل الأساسي الذي يبرّر الاندفاع نحو بناء صرح أوروبا الأمني الجديد القائم على شبكة من المؤسسات المتكاملة وظيفياً والمتداخلة فيما بينها مثل الناتو، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والمجلس الأوروبي. ومنه أيضاً تنبع المساعي الرامية إلى خلق شبكة تعاونية مع الدول المجاورة شرقاً وجنوباً لأوروبا.

فمبررات إيجاد الشراكة اليورو - متوسطة في إطار ما يعرف باسم عملية برشلونة، فضلاً عن اتفاقيات الاتحاد الأوروبي للشراكة والتعاون مع روسيا وغيرها من أعضاء رابطة الدول المستقلة تكمن في اعتبارات السياسة الأمنية، مثلها مثل المشروعات ذات الصلة العسكرية الغالبة المعتمدة في إطار برنامج الناتو المعروف باسم الشراكة من أجل السلام⁽⁹⁾.

لا يتقاطع برنامج السياسة الأمنية لدى تركيا مع هذا البرنامج الأوروبي الرئيسي إلاً بصورة جزئية. تتقاسم أنقرة عموماً الموقف الأوروبي على صعيد السياسة الأمنية، كما يمكن أن نستخلص من موافقتها غير المشروطة على وثيقة وحدة أوروبا الغربية الخاصة بالأمن الأوروبي. ويتعذر وجود أي شك في أن المخاطر الأمنية الجديدة تؤثر أيضاً على تركيا وأن هذا البلد مهم في عملية التصدي لتلك المخاطر.

تشارك تركيا بصورة مباشرة، على الصعيدين العسكري والسياسي، في جهود حفظ السلام المبذولة في كل من يوغسلافيا السابقة وما وراء القفقاس. وهي مشاركة أيضاً في الفعاليات الأوروبية المنصبة على مكافحة الاتجار بالمخدرات والهجرة غير الشرعية. تمر إحدى الطرق الدولية الرئيسة لتجارة المخدرات عبر أقاليمها الشرقية إلى أوروبا، وبالتالي، فإن السلطات التركية تضطلع بدور حاسم في الجهود المبذولة لوقف هذه التجارة⁽¹⁰⁾. أما الهجرة غير المشروعة الآتية من الشرق الأوسط وجنوب آسيا فغالباً ما تتبع طرقاً بحرية من موانئ تركيا ومنتهاية في اليونان أو إيطاليا. ما لبث التدفق المتنامي

لأفواج المهاجرين الأكراد الآتية من شمال العراق إلى إيطاليا أن تمخض عن شجار سياسي حاد بين روما وأنقرة أوائل سنة 1998⁽¹¹⁾.

حتى الحيلولة دون الدمار البيئي سرعان ما أصبح أحد عناصر سياسة تركيا الأمنية، إذ بات تجنّب حدوث كارثة إنسانية وبيئية في إستانبول الكبرى حُجّة قوية تمكّن أنقرة من الإصرار على خيار جلب النفط القزويني إلى أسواق العالم عبر خط أنابيب باكو - جيجان. وهذه مسألة خاضعة، بالطبع، للمصالح الاستراتيجية التركية والأمريكية التي تتجاوز حدود اقتصاد النفط كثيراً⁽¹²⁾ (*)

هناك خطر أمني آخر هو الإرهاب الدولي يمارس تأثيره على تركيا وعلى علاقاتها مع شركائها المتحالفين معها بطريقة خاصة. فنظر أكثرية الأتراك يشكّل حزب عمال كردستان أحد أخطر التنظيمات الإرهابية في العالم، وهو يعتمد تمزيق وحدة البلاد الإقليمية. فالشارع التركي، ومعها القيادات السياسية، يشعر بسخط استثنائي إزاء أسلوب حلفاء أوروبيين رئيسيين في التعامل مع حزب عمال كردستان (PKK). فالدعم الغربي لسياسة تركيا القائمة على شن حرب لا هوادة فيها ضد الإرهابيين في تركيا وعبر الحدود مع العراق، اعتُبر شديد الضلالة ومراوغاً. أما تصريحات النانو الرسمية المتكررة حول الاستعداد لمكافحة الإرهاب الدولي، فتبدو كلاماً فارغاً حين نعلم أن إرهاب حزب عمال كردستان يلقى قَدراً ذا شأن من الدعم.

ظلّت الإدانات الأوروبية الشعبية، بل وحتى الرسمية أحياناً، لانتهاكات حقوق الإنسان الخطيرة التي رافقت التحركات العسكرية التركية في الأقاليم الجنوبية - الشرقية، أو الانتقادات الأوروبية الموجهة إلى قيام الجيش باجتياح شمال العراق بوصفه انتهاكاً لسيادة العراق الوطنية، تدفع الشارع التركي إلى

الاعتقاد بأن الأوروبيين ليسوا مستعدين للتعبير عن أي تضامن تحالفي عملي حين تكون حماية الأمن القومي التركي أمراً ضرورياً⁽¹³⁾. فأعمال معينة مثل الموقف المتكرر للمساعدات الدفاعية الألمانية رداً على التدابير العسكرية التركية على صعيد محاربة الإرهاب الكردي تم إيرادها دليلاً على موقف أوروبا. أما شجار تركيا الشعبي والدبلوماسي مع إيطاليا حول تسليم زعيم حزب عمال كردستان المعتقل عبد الله أوج آلان، فيعتبر مؤشراً آخرأ يؤكد غياب التضامن إن لم يكن يشي بتعاطف خفي مع أعداء تركيا⁽¹⁴⁾. ولم يحمل الموقف المتصف بقدر أكبر من التعاطف الذي اتخذته إدارة كلينتون إلا القليل من العزاء بالنسبة إلى أنقرة، لأنه كشف أيضاً عن وجود شرخ عميق بين الحلفاء الأمريكيين والأوروبيين داخل الناتو فيما يخص رسم السياسات التحالفية إزاء تركيا.

هناك ما يدعو للاعتقاد بأن الروابط مع الغرب التي ترتبت على عضوية تركيا في الناتو مع غيرها من العلاقات المؤسساتية الأخرى مع أوروبا، أدت إلى تقليص الانتقادات الغربية للتحرك العسكري ضد الإرهاب الكردي، واختزالها إلى أشكال من الإدانة اللفظية الكلامية أكثر الأحيان، مع بعض ردود الأفعال السياسية الثانوية ذات الصفة الرمزية الغالبة. ثمّة، آخر المطاف، فرق كبير بين ردود أفعال الغرب على نشاطات تركيا ضد الانفصاليين الأكراد من جهة، وبين ردود الأفعال على ما فعله نظام ميلوسوفيتش الصربي لسحق ما اعتبره حركة انفاصلية ألبانية - كوسوفية تعتمد أساليب العنف، عازمة على نفس وحدة أراضي الجزء الصربي من جمهورية يوغسلافيا الاتحادية. أما الفرق بين ما يُعتبر نفاقاً سياسياً وما يُنظر إليه بوصفه سلوكاً سياسياً مميّزاً، فيبدو أحياناً ضئيلاً جداً ومتوقفاً، إلى حد كبير، على نوعية أصدقاء البلد وحلفائه.

بسبب الإرهاب الكردي لا تشارك تركيا بوضوح أوروبا شعورها العام بالتححرر من التهديدات المباشرة لأمنها القومي. فتركيا ما زالت تعاني من وضع

أمني معقد، على الرغم من أن تطور الأحوال كان في الغالب متأثراً بسياساتها الخاصة. صحيح أن خطر حدوث مجابهة عسكرية بين الكتلتين قد زال، بطبيعة الحال، ولكن مخاطر أمنية مباشرة أخرى ما لبثت أن برزت إلى الوجود، أو مخاطر موجودة باتت أكثر حدة⁽¹⁵⁾.

على الرغم من أنها لم تعد خصماً منهجياً، فإن روسيا تفوق أي بلد أوروبي آخر على صعيد إثارة المخاوف الأمنية لدى تركيا. صحيح أنه لم يعد ثمة أي تهديد عسكري روسي؛ وصحيح أيضاً أن روسيا أصبحت سوقاً ذات شأن للمنتجات التركية وسوقاً ذات شأن أكبر بالنسبة إلى شركات الإنشاءات التركية؛ وصحيح كذلك أن تركيا تعتمد، بشكل كبير، على روسيا في الكميات المتزايدة التي تستوردها من الغاز الطبيعي؛ غير أن تورط روسيا المتواصل في مسلسل النزاعات والصراعات العنيفة الناشبة في القفقاس وما وراء القفقاس، يُنذر باحتمال حدوث صراعات روسية - تركية نظراً للروابط التي تشد تركيا إلى العديد من بلدان المنطقة⁽¹⁶⁾. وتاريخ الانتفاضة الشيشانية وأخر سنة 1994م، شاهد على أن مثل هذا الاحتمال وارد⁽¹⁷⁾. وكذلك، فإن القوات الروسية ما زالت منتشرة على امتداد حدود تركيا مع كل من جورجيا وأرمينيا. يراود تركيا قلقٌ خاص حول ما تعتبره موقفاً روسياً أحادي الجانب من الصراع على ناغورنو قره باغ، هذا الصراع الذي ينطوي على تبعات ومضاعفات سياسية وأمنية مهمة بالنسبة إلى تركيا، نظراً لعلاقتها المتوترة مع أرمينيا من جهة، وعلاقتها الودية المعززة عرقياً (إثنيًا) مع أذربيجان من الجهة المقابلة⁽¹⁸⁾. ومما زاد من قلق أنقرة أن روسيا نجحت في تحقيق نوع من التعديل لأنظمة معاهدة القوات التقليدية في أوروبا (CFE) الخاصة بحجم الوحدات والتجهيزات العسكرية في أقاليم الأطراف⁽¹⁹⁾. ولم يؤدِّ الاتفاق الذي تم التوصل إليه، في مختلف المفاوضات الثنائية ومتعددة الأطراف، بين أنقرة وموسكو وواشنطن، في إطار منظمة الأمن

والتعاون في أوروبا (OSCE)، التي حاولت الالتهاء إلى قواعد لضبط القوات الروسية في الجناح الجنوبي من معاهدة القوات التقليدية في أوروبا (CFE)، والتي أخذت المخاوف التركية بعين الاعتبار، إلا إلى قَدْر سطحي من تخفيف هذه المخاوف (20) (*).

ثمّة أيضاً تنافس تركي - روسي حول تحديد خريطة خطوط أنابيب النفط والغاز في حوض بحر قزوين وتركمانستان. ومسألة رسم الخريطة هذه تنطوي على أهمية استراتيجية بالغة بالنسبة إلى تطور المنطقة، فضلاً عن كونها مرتبطة بالوضع غير المستقر في منطقة البحر الأسود، وما إذا كانت المضائق التركية ستكون مفتوحة أمام مرور الكميات المتوقعة من النفط إذا ما صَبَّتْ خطوط الأنابيب حملتها في ميناء نوفو - راسيسك الروسي.

تبقى مشكلة مسار خطوط الأنابيب، التي لم تجد لها حلاً، عبئاً ينغص علاقات التعاون مع روسيا، تلك العلاقات التي أُقيمت في إطار مشروع البحر الأسود للتعاون الاقتصادي. أضف إلى ذلك أن من الممكن، مع مرور الزمن، جر تركيا إلى صراع روسي - أوكراني، ينشأ حول السيادة على القواعد البحرية الروسية في شبه جزيرة القرم. فالقضية لم تُحل، حتى الآن، إلاً بصورة سطحية عبر أشكال من الاتفاق بين كييف وموسكو. ولتركيا ارتباط غير مباشر بالتطورات الجارية في القرم عبر علاقات القرابة (الإثنية) مع تتر القرم، الذين يناضلون في سبيل الحصول على قَدْر أكبر من الاستقلال عن

(*) أعلن نائب رئيس الأركان العامة التركية، الجنرال تشيفيك بير، في شهر شباط/فبراير سنة 1998م، ما يلي: «في إطار مفاوضات القوات التقليدية في أوروبا (CFE)، ثمّة ضوء أخضر أمام خصوم سابقين لنشر مزيد من القوات في القفقاس مقابل تنازلات معينة في أوروبا الوسطى، مما يضاعف من المخاطر التي تواجهها تركيا، فضلاً عن إبقاء الدول المستقلة حديثاً معرضة للضغط». (انظر رقم الهامش المذكور في آخر الكتاب - الناشر).

أوكرانيا⁽²¹⁾. من شأن أية نزاعات روسية - أوكرانية متجددة، حول القواعد، أن تحفز على حدوث اضطرابات بين السكان الروس في شبه الجزيرة وقد تنتشر إلى أوساط تتر القرم، الذين سيحاولون استغلال الوضع غير المستقر في سبيل خدمة قضيتهم. وفي مثل هذه الظروف، سيتعين على أنقرة أن تقاوم ضغوطاً داخلية تطالب بمساعدة «أبناء العمومة» التتر، وهو مطلب من شأنه، إذا ما تمت تلبيةه، أن يلحق أضراراً كبيرة بالعلاقات مع كل من أوكرانيا وروسيا، كليهما.

ما لبث رفض موسكو لإلغاء صفقة صواريخ (إس - 300) مع قبرص، هذه الصفقة التي اعتبرت حركة شديدة النسف للاستقرار في منطقة شرق المتوسط وبحر إيجه الموبوءة بالتوتر، أن ضاعفت من قلق تركيا حول أهداف روسيا السياسية في المنطقة⁽²²⁾. وحين نتذكر أن هناك أسباباً وجيهة تدعو أنقرة إلى الاعتقاد بوجود نوع من الدعم الروسي لحزب عمال كردستان، يتضح أن كثيرين في الأوساط الأمنية بتركيا ينظرون إلى التحركات الروسية في المناطق المجاورة لتركيا نظرة مفعمة بقدر استثنائي من الريبة والشك. ثمة قناة واسعة الانتشار تقول إن موسكو ما زالت راغبة في نسف استقرار تركيا الداخلي، وفي زعزعة أمنها الخارجي. يمكن وصف العلاقات التركية - الروسية بأنها «نوع من السلام البارد»⁽²³⁾.

يتعين على المرء أن يأخذ جملة هذه المشكلات بعين الاعتبار إذا أراد فهم مخاوف تركيا من توسيع الناتو ومن إقامة علاقة خاصة بين روسيا وهذا الحلف. من المؤكد أن أنقرة ليست راغبة في خلق توترات دائمة في العلاقات الغربية الروسية، توترات قد تنتقل بالعدوى إلى العلاقات الروسية - التركية، غير أنها شديدة الحرص على معارضة تقديم أي تنازلات غربية إلى روسيا، قد تفضي إلى إعطاء روسيا مجالاً أوسع للمناورة في بلدان رابطة الدول المستقلة، وخصوصاً في القفقاس⁽²⁴⁾.

لا يقتصر الفرق بين سياسة تركيا الأمنية وسياسات أكثرية شركائها وحلفائها الأوروبيين على تمييز وضع أنقرة على صعيد العلاقة مع روسيا. وقد سبق لنا أن تناولنا جملة المشكلات ذات الخطورة الموازية على الحدود الجنوبية لتركيا^{(25)**}. فالاضطرابات الكردية وتبعاتها الإقليمية تثير مخاوف أمنية. ما لبث موقف تركيا المتشدد، مع ما ترتب عليه من سلوك، مع الدول المجاورة، فيما يخص التهديد الكردي، أن أثار غضب كل من بغداد ودمشق، ويشكل عبئاً على العلاقات الثنائية في المستقبل. من شأن حتى تعرض حزب عمال كردستان للانحلال أخيراً جراء نجاح السلطات التركية في اعتقال عبد الله أوج آلان، أن لا يعني، بالضرورة، انتهاء مشكلة تركيا مع الأكراد، ومع أشكال تدخل الدول المجاورة، ولا سيما إذا بقي موقفها المتصلب من استغلال المياه على حاله. فالعلاقات الثنائية المعقدة المثقلة بأسباب التوتر والتأزم بين أنقرة وبغداد أو دمشق سوف تظل، حسب أقوى الاحتمالات، تمنح القيادة التركية وقوة من أسباب القلق الأمني.

تبدو هذه المخاطر الأمنية الخاصة المتفاعلة في الشرق الأوسط كما لو كانت موجودة خارج نطاق السياسة الأمنية الأوروبية، على الرغم من استحالة تغافل الأوروبيين الكامل عن مضاعفاتها، نظراً لحرصهم الأمني على بقاء المحيط القريب مستقراً. لا بدّ للسياسة التركية الشرق أوسطية من أن تبقى عنصراً من عناصر الاهتمام الأوروبي والتخطيط السياسي الإجمالي.

أما المشكلة الأخرى في السياسة الأمنية التركية التي تنطوي على قدر أكبر من الأهمية المباشرة بالنسبة إلى الدول الأوروبية الأخرى، فهي مشكلة التوترات المتصلة مع اليونان وحول قبرص^{(26)**}. فيما مضى كانت اليونان

(*) انظر الفصل الثامن من هذا الكتاب.

(**) انظر الفصل العاشر من هذا الكتاب.

وتركيا، ككتاهما، تبادران إلى احتواء هذه الأزمات، عبر أشكال ضبط النفس المتبادلة الصادرة، في المقام الأول، عن عضويتها في الناتو، وتحت التأثير المباشر للحلف، وخصوصاً الولايات المتحدة. غير أن الآلية الداخلية لعمل الناتو كثيراً ما تعرّضت للإعاقة والتعطيل جراء الصراع اليوناني - التركي.

يؤدّي هذا الصراع أيضاً إلى إثارة الشكوك حول الفرضية التي تقول بأن التصور الذاتي للحلف على أنه تنظيم يهدف إلى ضمان الأمن الجماعي لسائر الأعضاء من خلال دفاع مشترك وقيم سياسية مشتركة ينطبق حقاً على منطقة الناتو كلها أم هو مقتصر على النواة الأطلسية وحدها⁽²⁷⁾. من غير الممكن اعتبار الأعضاء الذين يهدّد بعضهم بعضهم الآخر بأعمال عسكرية أمثلة نموذجية لأي دفاع مشترك أو قيم مشتركة. من المؤكّد أن غياب التهديد المشترك للناتو زاد هو الآخر من تدهور الانسجام والتناغم المهزوزين أساساً في جناحه الجنوبي - الشرقي. ومع ذلك، فإن عضوية الناتو بالنسبة إلى الخصمين، كليهما، مع ما ينطوي عليه تشكيل جزء من منظومة غربية أشمل من معنى سياسي عام، ما زالت تشكّل، على ما يبدو، عتبة في الصراع الثنائي ليست أنقرة ولا أثينا مستعدة لأن تنتهكها أو تتجاوزها.

ما لبثت المشكلة أن اكتسبت بُعداً أمنياً أوروبياً خاصاً مع إطلاق مفاوضات القبول في الاتحاد الأوروبي مع قبرص. فمثل هذا التحرك أفضى إلى زيادة عمق الهوية الفاصلة بين طائفتي سكان الجزيرة وبات مرشحاً لأن يتمخض عن صدع دائم في علاقات تركيا مع باقي أوروبا إذا لم يتم التوصل إلى حل قبل أن تصبح عضوية الاتحاد الأوروبي نافذة. توفر الخلافات حول قبرص إمكانية إلحاق أضرار جديّة بالجهود المبذولة في سبيل إيجاد صرح متين للأمن الأوروبي. فآية زيادة في الأزمات اليونانية - التركية في الجزيرة مع ما تنطوي عليها من إمكانية التحوّل إلى أعمال عسكرية، من شأنها، بصورة شبه آلية، أن تنتشر وتنقلب إلى مجابهة عسكرية يونانية - تركية عامة. ولا بد لذلك من أن

يؤثر على مجمل القطاع الجنوبي - الشرقي من أوروبا، جنباً إلى جنب مع منطقة شرق المتوسط، مفضياً إلى نوع من التفكك والانحلال الكلي للحلف في هذه البقعة، الأمر الذي كان لا بد لحصوله، بدوره، من أن ينطوي، حسب أقوى الاحتمالات، على عواقب خطيرة فيما يخص التطورات الجارية في دائرة الشرق الأوسط الكبرى⁽²⁸⁾.

على الرغم من أن الزعم، الذي يكثُر ترديده، حول كون وضع تركيا الأمني كابوساً ليس إلاً، زعماً يقوم على قَدْر هائل من المبالغة، فإن المرء لا يستطيع أن ينفي حقيقة أن للبلد وضعاً أمنياً خاصاً في السياق الأوروبي للتحالف. فأنقرة تواجه مخاطر أمنية محدّدة، بقَدْر أكبر من الدقة، أكثر مما تواجهها حليفاتها الأوروبيات، مما يلزم الدولة الأوروبية بالسعي إلى إطلاق مبادرات مختلفة على صعيد السياسة الأمنية، كما يثير التساؤلات حول مساهمات الحلفاء في تعزيز استقرار تركيا الأمني. غير أن نظرة أنقرة القومية إلى المسائل الأمنية كثيراً ما تؤدي إلى تعقيد قضية التأييد الآتي من الحلفاء، لا سيما الأوروبيين منهم.

تُعاني سياسة تركيا الأمنية من قَدْر معيّن من الغموض. فعلى صعيد السياق الإقليمي، تميل أنقرة إلى تفضيل سياسة متعدّدة الأطراف قائمة على التفاوض، سياسة تطمح إلى تأمين مصلحتها القومية. الوطنية عبر التعاون مع الحلفاء⁽²⁹⁾. غير أن الدبلوماسية التركية لا تلبث، إذا كانت ثمة أية هواجس أمنية قومية مباشرة، أن تكتسب قَدراً معيّنًا من الصلابة والتشدّد إضافة إلى صفة أحادية البعد بالنسبة إلى الوسائل. والإصرار الذي لا يعرف معنى المرونة على التمسك بما تعتبره أنقرة موقفاً صائباً ومشروعاً، والمتزاج في الغالب مع تهديدات عسكرية مكشوفة أو مقنّعة، يقَدّم صورة (بعبع) إقليمي (قبضاي إقليمي). ومثل هذه الصورة ليست إلاً نتيجة مباشرة للمبدئين اللذين ظلا

يحدّدان فهُم أنقرة لسياسة الأمن القومي: «حماية الوحدة الإقليمية والقومية، والدفاع عن حقوق السيادة والحريات المشروعة»⁽³⁰⁾.

وبسبب هذين المبدأين، نادراً ما تشي سياسة تركيا الأمنية الحديثة بصورة بلد مؤمن بالحل السلمي للنزاعات وبالتعددية الدولية. بل ويمكن اعتبارها، بدلاً من ذلك، بلداً يتبع مبادئ النظرة الواقعية في العلاقات الدولية، بلداً يؤمن بتوازن القوة وبضرورة السعي إلى تحقيق المصالح القومية على حساب دول أخرى عند الضرورة. وفي ظل الظروف الإقليمية الحالية، فإن تركيا تستطيع، وبنجاح، أن تتبع سياسة كهذه لأنها لا تواجه، إذا استثنينا روسيا، أي منافس يتعيّن عليها أن تخاف منه عسكرياً في المحيط القريب.

غير أن سياسة أمن قومي، من هذا الطراز، لا تتناسب قط مع مجمل التطورات الأوروبية الموصوفة بوجود زحمة من المنظمات متعددة القوميات وكثيرة الأبعاد الخاصة بالسياسة الأمنية. فالبنين الجديد لصرح الأمن الأوروبي يتطلب ضبطاً للنفس وتحفظاً على صعيد السعي لتحقيق المصالح القومية، ويحث البلدان على الانخراط في عمليات التسوية القائمة على المساومة في سبيل تقوية المصلحة المشتركة. ليست هذه النظرة السياسية جديدة، أو غير مألوفة بالنسبة إلى تركيا، لأن هذه هي المبادئ الراسخة التي ظلّت توجه عملية التطور السياسي والمؤسّساتي لمنظومة الأمن الغربية على امتداد خمسة عقود من الزمن. ولكن تطبيق هذه المبادئ لا يلبث أن يصبح أكثر صعوبة، على ما يبدو، في بيئة سياسة أمنية فقدت الوظيفة الضابطة للخصومة الاستراتيجية القديمة بين كتلتين مدججتين بالسلاح، ومفصولتين إحداهما عن الأخرى بهوة إيديولوجية عميقة.

تركيا والبنين المتطور لصرح الأمن الأوروبي

يُسبب وضع تركيا الأمني الخاص وردها عليه جملة من المشكلات لأبي صرح أممي جديد في أوروبا. فعلى الرغم من أنها داخلية بعمق في نسيج الصرح

القائم، تشعر تركيا بأنها مهمة ويتم تجاوزها في عملية تشكيل نظام جديد للقارة الأوروبية. وقد قال أحد كبار المسؤولين الأتراك:

مما يدعو للأسف أن المفهوم الاستراتيجي الأوروبي الجديد قائم على إطار ضيق الأفق إلى حد كبير. لقد قرّرت... أوروبا أن الهدف الاستراتيجي الأول للتحالف هو تعزيز أمن أوروبا الوسطى... يمكن الخطأ في الموقف قصير النظر لدى تحديد الحدود الأمنية الجديدة لأوروبا. ثمّة إغفال لجملته العناصر الأساسية مثل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية، والاستقرار السياسي في إطار مفهوم الأمن... وعن طريق تجاهل المساهمة ذات الأهمية البالغة التي يمكن لتركيا علمانية، ديمقراطية، وحديثة أن تقدمها إلى قضية الأمن والاستقرار الدوليين، فإن الغرب يصير على حرمانها من فرصة اندماجها الكامل بأوروبا⁽³¹⁾.

أضف إلى ذلك، أن أنقرة تبدو غير مهتدية، بَعْدُ، إلى العثور على الطريقة السياسية الأنجح للتأثير على العملية.

بقيت تركيا عضواً مدللًا في الناتو منذ الأيام الأولى لهذا الحلف، الذي سيبقى، كما تشير الدلائل كلها، العمود الفقري للأمن الأوروبي طوال بقاء العلاقة العابرة للأطلسي أقوى عناصر المصالح الأمريكية في أوروبا. تشارك تركيا، ولو على مضض ومن مواقع خلفية، في عملية إعادة صياغة التحالف وتكييفه بما ينسجم مع البيئة الدولية الجديدة. تتخذ تركيا موقفاً متحفظاً من توسيع الناتو، ليس فقط لأن حلفاءها رفضوا، صراحة، الربط الذي اقترحته بين توسيع الناتو من جهة، وتوسيع الاتحاد الأوروبي من الجهة المقابلة، بل وبسبب جملة من الهواجس والمخاوف حول تحديد ماهية علاقات الناتو المستقبلية بروسيا.

وما هو أكثر من ذلك، أن تركيا متأثرة بعملية إعادة البناء الهيكلية لقيادة أوروبا الجنوبية في الناتو وبالقيادة الإقليمية المستقبلية في شرق المتوسط وحوض بحر إيجه. كانت عملية إعادة الهيكلة هذه سبباً للقلق على ضمان

المشاركة في بنية الناتو القيادية الجديدة، لدى القيادة التركية، لبعض الوقت⁽³²⁾. ومع ذلك، فإن أنقرة مستعدة، دون أي تحفظات، للمشاركة في مهمات التحالف خارج نطاق الدفاع الجماعي، كما يتضح من مشاركتها في جميع عمليات ونشاطات الناتو في يوغسلافيا ما بعد الحرب ومن انخراطها الفعال في عملية جعل برنامج الشراكة من أجل السلام برنامجاً ناجحاً في الدول المستقلة حديثاً بآسيا الوسطى. ولعل خير دليل على الانخراط التركي هو مركز برنامج الشراكة من أجل السلام المفتح حديثاً في أنقرة.

ومع ذلك، فإنه يتعيّن علينا أن ننتظر لنرى ما إذا كانت تركيا مستعدة، وإلى أي مدى، لتأييد استراتيجية ناتوية تدخلية أعم تحت قيادة أمريكية. فكما يمكن أن نستخلص من ردود فعلها المراوغة على المحاولات الأمريكية الأخيرة الرامية إلى تلقين صدام حسين درساً، قد تكون هناك عقبات جدية أمام مشاركتها في أية مبادرات يُقدّم عليها الحلف في الشرق الأوسط، خصوصاً حين تكون قائمة على الإطار المعتمد من قبل أطراف مهتمة وراغبة، إطار يغدو، على ما يبدو، بصورة متزايدة، النمط العملياتي لنشاطات التحالف العسكرية التي تبقى، في جميع الأحوال، مدعومة بقرارات سياسية مشتركة متخذة من قبل المجلس الأطلسي للناتو.

مع أن مساهمة تركيا في عملية إصلاح التحالف الأطلسي واضحة إلى حد مقبول، فإن مساهمة الناتو في تبديد هواجس تركيا على صعيد السياسة الأمنية أقل وضوحاً. فلدى النظر إلى برنامج أنقرة الأمني الواسع والمعقّد، «لا يسع المرء إلا أن يتساءل عن مدى مشاركة شركائها الأوروبيين في الإحساس بمخاوفها الأمنية. أين تقع عتبة مصالح أوروبا الحيوية؟»⁽³³⁾. لا تنبئ المشاحنات التركية - الأوروبية المتواصلة بعناد حول الهواجس الأمنية والاضطرابات الكردية وتحدي الإسلام السياسي، بأي خير فيما يخص التعاون في قضايا معينة مثل توزيع المياه في حوضي الفرات ودجلة، أو الخلافات مع

أرمينيا حول ناغورنو قره باغ. وقد سبقت الإشارة إلى الموقف الأوروبي المناقض لموقف تركيا من النزاعات الدائرة حول قبرص وبحر إيجه. لا يمكن لهذا كله إلا أن يقود إلى استنتاج يقول إن توجهه أنقرة نحو التحالف ينطوي على توجهه، يكاد أن يكون حصرياً، نحو الولايات المتحدة، طوال بقاء واشنطن، كلاماً على الأقل، داعمة لمصالح تركيا في مسائل الأمن القومي الحاسمة.

أما انخراط تركيا بصفوف منظمة الأمن والتعاون في أوروبا التي تضم خمساً وخمسين دولة من الولايات المتحدة إلى روسيا، فنجدته أقل انسحاقاً تحت وطأة مثل تلك المسائل المعقدة والصعبة، من عضوية الناتو. ففي هذه المنظمة (OSCE) تتمتع تركيا بالعضوية الكاملة وتشارك بنشاط في فعاليات معينة مثل عمليات حفظ السلام في ناغارنو قره باغ، أو مفاوضات فيينا، حول تعديل معاهدة تقليص القوات التقليدية في أوروبا.

غير أن تركيا تواجه بعض المشكلات مع نشاطات تحديد معايير المنظمة وبناء قواعدها، فيما يخص حماية حقوق الإنسان والأقليات، في المنظومة الأوروبية السياسية والأمنية. وقد نجحت، بالتعاون مع دول أوروبية أخرى، في الحيلولة دون صدور بعض النتائج الأبعد أثراً عن مؤتمري منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في كل من كوبنهاغن وموسكو. ولكن ما لا يحتمل أي شك هو أن أنقرة مستعدة لدعم مهمات المنظمة وجهودها الرامية إلى استعادة الاستقرار والأمن، وأنظمة القانون والديمقراطية الناجحة في يوغسلافيا السابقة، أو في ألبانيا.

لعل المشكلات الأهم التي تنطوي عليها، من منظور أنقرة، عملية المشاركة في الصرح الأمني المتطور لأوروبا هي تلك التي تبرزها العلاقة غير الواضحة مع إطار السياسة الأمنية الناشئة والمتطور حول الاتحاد الأوروبي بعد إصلاحه وتوسيعه. ينطوي اتحاد أوروبا الغربية والسياسة الخارجية والأمنية المشتركة (CFSP) التابعة للاتحاد الأوروبي على أهمية خاصة⁽³⁴⁾.

أوائل عقد التسعينيات بدأ اتحاد أوروبا الغربية موشكاً على أن يصبح أكثر أهمية في مجال السياسة الأمنية الأوروبية، جراء إقدام الاتحاد الأوروبي على اتخاذ قرار يقضي بتبني المنظمة، بوصفها نواة تطلعاته على صعيد سياسته الخاصة في مجالات الأمن والدفاع عن طريق تحويل عضوية اتحاد أوروبا الغربية (WEU)، إلى أحد شروط عضوية الاتحاد الأوروبي⁽³⁵⁾. غير أن التطورات سارت في اتجاه مختلف بعض الشيء، بعد سلسلة الأزمات التي تفاقمت في يوغسلافيا السابقة، وما أعقبها من خيبة أمل بشأن سياسة أوروبا الأمنية الحقيقية وقدراتها الدفاعية الفعلية. جاءت الأحداث لتؤكد أهمية أمريكا وضرورة مساهمة الناتو في شؤون أوروبا الأمنية. ومع قرارات اجتماع مجلس شمال الأطلسي ببرلين في حزيران/ يونيو سنة 1996م، لتشكيل قوات مهمات مشتركة (CJTF's) وإقرار الهوية الأوروبية للأمن والدفاع في إطار الناتو، تضاءلت أهمية دور اتحاد أوروبا الغربية (WEU) في الشؤون الأمنية الأوروبية كما تراجع احتمال اندماجه اللاحق بالاتحاد الأوروبي⁽³⁶⁾.

وانطلاقاً أيضاً من قَدْر معين من الحرص الأمريكي على وجود سياسة أمنية أوروبية معززة، تقرر تحويل اتحاد أوروبا الغربية إلى ركيزة الناتو الأوروبية وربطه أيضاً بالاتحاد الأوروبي، وصولاً إلى إيجاد مثلث مؤسستي للسياسة الأمنية في أوروبا. غير أن قضايا مهمة معينة بقيت دون حل، خصوصاً قضية مضمون العلاقة بين اتحاد أوروبا الغربية (WEU) والاتحاد الأوروبي (EU) حسب ما جاء في معاهدة (ماستريخت) وتأكيد لاحقاً بمعاهدة (أمستردام).

وعلى أية حال، فإن اتحاد أوروبا الغربية شهد منذ أواسط التسعينيات نمواً لافتاً للنظر على الصعيدين المؤسستي والتنظيمي. زاد عدد الأعضاء إلى عشرة بعد ضم اليونان. وجميع أعضاء اتحاد أوروبا الغربية هم أعضاء في كل من الاتحاد الأوروبي والناتو أيضاً. أضف إلى ذلك أن مجموعة «الأعضاء المرشحين» الستة هذه: (إيسلندا، النرويج، تركيا، جمهورية التشيك، بولونيا،

وهنغاريا) هم أعضاء في الناتو ولكنهم ليسوا أعضاء في الاتحاد الأوروبي . وبهذا التمييز، فإن الاتحاد الأوروبي كره، كما ترى أنقرة، «الخطيئة التاريخية المتمثلة بتفضيل اليونان على تركيا... . وفي مجال الأمن والدفاع الأكثر حساسية هذه المرة»⁽³⁷⁾ .

أضف إلى ذلك، ثمة خمسة «مراقبين» أعضاء في الاتحاد الأوروبي ولكنهم فضلوا، لأسباب سياسية، أن لا يكونوا أعضاء كاملي العضوية في اتحاد أوروبا الغربية: النمسا، الدنمارك، فنلندا، إيرلندا، والسويد . ونتيجة للانفتاح العام على الشرق، فتح اتحاد أوروبا الغربية باب الزمالة أمام فريق أوروبي شرقي مؤلف من عشرة «شركاء مرشحين» في سنة 1994م: (بلغاريا، جمهورية التشيك، أستونيا، المجر، لاتفيا، لتوانيا، بولونيا، رومانيا، سلوفاكيا، وسلوفينا، منذ سنة 1996م) . وقد تم نقل التشيك، والبولونيين، والهنغاريين إلى وضعية الأعضاء المرشحين بعد حصولهم على عضوية الناتو . إن كثرة عدد الأعضاء في اتحاد أوروبا الغربية تجعل هذه المنظمة المنبر الوحيد القادر على تمكين جُل الدول الأوروبية، ذات الهواجس الأمنية المشتركة، من الاجتماع ومن مناقشة هذه القضايا دون حضور أي من الولايات المتحدة أو روسيا .

جرى استكمال النمو الخارجي بتنوع تنظيمي داخلي، وبمضمون أقوى على الصعيدين السياسي والعملياتي . أما الهدف الأصلي المتمثل بتقديم مساعدة دفاعية جماعية إلزامية إلى الأعضاء فقد جرى استكمال ذلك بما عرف باسم مهمات بطرسبرغ في حزيران/يونيو سنة 1992م . وهي تتضمن مهمات الإنقاذ الإنسانية وحفظ السلام والواجبات القتالية في إدارة الأزمات، بما فيها تعزيز السلام حيثما يعتبر الأمن الأوروبي معرضاً للخطر . ذلك هو الإطار الذي يجب استخدام قوات المهمات المشتركة التابعة للناتو فيه أكثر الأحيان .

غير أن القُدرات السياسية والعملياتية الزائدة زيادة ملحوظة لاتحاد أوروبا الغربية لم تفد في تحريره من نقاط ضعفه الرئيسية، إذ بقيت عاجزة عن تشكيل

منظمة مستقلة للسياسة الأمنية والدفاعية الأوروبية تحل محل الاعتماد القوي على الموجودات العسكرية الأمريكية للمقيام بعمليات كبيرة، ولا سيما خرج أوروبا. وبالتالي، فإن مساهمة اتحاد أوروبا الغربية في شؤون أوروبا الأمنية ستبقى محدودة إلى زمن بعيد، حتى إذا كانت الدول الأعضاء مستعدة لتحمل الأعباء المالية والسياسية الضرورية اللازمة للتغلب على النواقص الموجود، وهي تبدو غير مستعدة لذلك.

إذن، هناك أسباب كثيرة تدعو للاعتقاد بأن السياسة الأمنية الأوروبية، لن تتحوّل إلى فعل حقيقي، دون إشراك الولايات المتحدة إلى أوقات متقدمة من القرن الحادي والعشرين. ومن شأن ذلك أن يعني أن الناتو سيبقى، عموماً، المنظمة التي تتخذ القرارات السياسية والعملياتية المهمة، المتعلقة بهجوم أوروبا الأمنية^{(38)*}. وما الحرب في كوسوفا وحولها، إلا تأكيداً صريحاً لصحة هذه الفرضية.

تتمتع تركيا بوضعية العضو المرشح في اتحاد أوروبا الغربية، وتُمنع حتى الآن، من أن تصبح عضواً كاملاً، بسبب عدم عضويتها في الاتحاد الأوروبي^{(39)**}. غير أنها تتمتع، بوصفها عضواً مرشحاً، بجميع إمكانيات

(*) تشكّل قصة «قوة الإنفاذ» التي شكّلت في تشرين الثاني/نوفمبر سنة 1998م، لاحتمال القيام بإنفاذ مراقبي منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بكوسوفا، مثلاً صارخاً. فعلى الرغم من أنها امتدحت في البداية بوصفها القوة والمهمة العسكرية «الأوروبية الوحيدة» في سياق إدارة صراع عنيف محتدم في أوروبا، لم يكن إيجادها إلا نتيجة واضحة من نتائج دبلوماسية أمريكية متشددة مع ميلوسوفيتش، ومحصلة سلسلة طويلة من المناقشات والقرارات التي جرت حذراً داخل مؤسسات الناتو. وبالتالي، فإن المهمة كانت خاضعة لتوجيه قيادة الناتو العسكرية وقيادتها السياسية. (انظر رقم الهامش المذكور في آخر الكتاب - الناشر).

(**) هذا الوضع أوجده إعلان بطرسبرغ لمجلس وزراء اتحاد أوروبا الغربية في حزيران/يونيو سنة 1992م، من أجل دول الناتو الأوروبية التي لم تكن أعضاء في الاتحاد الأوروبي، وجرى تحسينه بإعلان كيرتسبرغ في أيار/مايو سنة 1994م. (انظر رقم الهامش المذكور في آخر الكتاب - الناشر).

المشاركة في فعاليات اتحاد أوروبا الغربية، بدءاً بالاجتماعات التي تُعقد مرة كل أسبوعين للسفراء الثمانية والعشرين، وإرسال خمسة ضباط عاملين إلى خلية التخطيط للدفاع، وانتهاءً بمشاركة البرلمانين الأتراك في جمعية اتحاد أوروبا الغربية التي تجتمع مرتين في السنة. لعل الاستثناء الوحيد، على أهميته، هو الاستبعاد من صنع القرار في مجلس اتحاد أوروبا الغربية، ومن بند الدفاع الجماعي في معاهدة اتحاد أوروبا الغربية⁽⁴⁰⁾. أما مشكلة الصراعات العسكرية الممكنة، بين تركيا واليونان، التي هي عضو كامل في اتحاد أوروبا الغربية، فقد تم حلها بقرار قضى بعدم تطبيق بند الدفاع الجماعي على الصراعات الناشئة بين أعضاء الناتو.

وهناك خلاف آخر حول ضم تركيا إلى آلية صنع القرار في اتحاد أوروبا الغربية بشأن التنشيط اللاحق لقوات المهمات المشتركة تم التغلب عليه أيضاً. فطوال بقاء هذه القوات معتمدة على موجودات الناتو، كانت تركيا ستشارك مشاركة كاملة في عملية اتخاذ القرار من جانب أوروبا الغربية⁽⁴¹⁾. ومهما يكن، فإن هذا الخلاف الناشئ عن اعتراض اليونان الأولي على مشاركة تركيا لا يشكل مشكلة جوهرية، بل أميل إلى أن يكون ذا طبيعة سياسية حول وضع تركيا بالمقارنة مع الدول الأوروبية الأخرى. ليس ثمة إلا القليل جداً من الحالات التي تكون فيها مشاركة الولايات المتحدة في قرارات قوات المهمات المشتركة غير واردة، لأن معظم موجودات الناتو اللازمة لهذه القوات هي موجودات أمريكية. وفي هذه الحالات لن تكون سلطة اتخاذ القرار الفعلية في منابر وهيئات اتحاد أوروبا الغربية.

غير أن تركيا بادرت، في الأشهر التي سبقت اجتماع قمة الذكرى السنوية للناتو في واشنطن في نيسان/أبريل سنة 1999م، إلى التأكيد، مرة أخرى، على ضرورة موافقتها الصريحة على أي قرار يتخذه مجلس الناتو حول استخدام موجودات الحلف لأغراض أوروبية. أصرت أنقرة على إدخال تعديل في لغة

المفهوم الاستراتيجي الجديد للئاتو، حيث يتم الاعتراف ضمناً بهذا الحق عبر اعتماد أسلوب اتخاذ قرارات التحالف القائم على النظر في القضايا كلاً على حدة⁽⁴²⁾. أضف إلى ذلك أن الدبلوماسيين نجحوا في تمييز فقرة في إعلان واشنطن الصادر عن رؤساء الدول والحكومات حول دور أوروبي أكثر استقلالاً في الدفاع⁽⁴³⁾. وفي المناسبتين، كليهما، حاولت أنقرة وقف ما اعتبرته استبعاداً متزايداً لتركيا من الهوية الأمنية والدفاعية الأوروبية الناشئة، أي من ميدان آخر مهم من ميادين التطور السياسي الأوروبي.

ومع ذلك، فإن المشكلات الحقيقية، بالنسبة إلى تركيا، سوف تنبثق من وضعية عضويتها الترشيفية في اتحاد أوروبا الغربية، إذا ما توفرت إمكانية التحقق لخطط تقضي بإجراء عملية دمج بين هذه المنظمة والاتحاد الأوروبي. وثمة نقاش جاد لمثل هذا التطور قد بدأ مع اجتماع المجلس الأوروبي في مدينة كولون في حزيران/يونيو سنة 1999م⁽⁴⁴⁾. فهذه القفزة باتجاه إيجاد مركز صنع قرار مستقل لسياسة أمنية ودفاعية أوروبية في إطار الاتحاد الأوروبي، كانت قد أصبحت ممكنة لحصول تغيير في الموقف البريطاني كانت قد بدأتها حكومة طوني بلير العمالية⁽⁴⁵⁾. ولكن تحقيق مثل هذه الأفكار على أرض الواقع، مثله مثل الضم اللاحق لاتحاد أوروبا الغربية إلى مؤسسات السياسة الخارجية والأمنية المشتركة التابعة للاتحاد الأوروبي، سوف يتطلب وقتاً، نظراً للخلافات الكبيرة التي ما تزال قائمة بين الدول الأعضاء في هذا الاتحاد⁽⁴⁶⁾(*) . وستنشأ مشكلات، حتى أكبر من ذلك، إذا ما تمَّ حل اتحاد أوروبا الغربية وجرى إدماج

(*) في آذار/مارس سنة 1997م، أطلقت فرنسا وألمانيا وإيطاليا وإسبانيا وبلجيكا والوكسمبورغ مبادرة مشتركة لتحقيق نوع من الدمج التدريجي لمنظمتي اتحاد أوروبا الغربية (WEU) والاتحاد الأوروبي (EU) عن طريق تقديم وثيقة إلى المؤتمر المشترك للحكومات تدعو إلى إعادة النظر بمعاهدة (ماستريخت). قوبلت الوثيقة بمعارضة قوية من جانب الدول المحايدة الأعضاء في الاتحاد. (انظر رقم الهامش المذكور في آخر الكتاب - الناشر).

صلاحياتها كلياً بالاتحاد الأوروبي. وفي تلك الحال، فإن مسألة ما سيحدث لأعضاء أسرة اتحاد أوروبا الغربية الذين لا يتمتعون بعضوية الاتحاد الأوروبي الكاملة، سوف تتطلب حلاً دون خلق المزيد من الصدوع الأعمق في صرح أوروبا الأمني.

يبدو الاتحاد الأوروبي مستعداً للتحرك في ذلك الاتجاه، لأنه مدفوع بالدول الأعضاء الثلاث الأكثر أهمية، ألمانيا وفرنسا وبريطانيا العظمى. إذا كان اتخاذ القرارات المتعلقة بعمل اتحاد أوروبا الغربية لن يعود من صلاحيات مجلس هذه المنظمة، بل من اختصاص اجتماع مجلس وزراء الاتحاد الأوروبي، في إطار السياسة الخارجية والأمنية المشتركة (CFSP)، فإن الأمور ستكون مختلفة. وقد بادر مجلس وزراء اتحاد أوروبا الغربية، في محاولة منه لتبديد المخاوف المتزايدة، إلى الإعلان، في تشرين الثاني/نوفمبر سنة 1995م، عن أن «مشاركة الأعضاء المرشحين في التطوير اللاحق للهوية الأمنية والدفاعية الأوروبية سيتم الحفاظ عليها، بل وتحسينها، مقارنة بوضعها الحالي من خلال اعتماد تدابير مناسبة تضمن انخراط هؤلاء وارتباطهم بالسياسة الدفاعية والأمنية المشتركة (CFSP)»⁽⁴⁷⁾ لدى حصول عملية دمج كاملة لاتحاد أوروبا الغربية في إطار السياسة الدفاعية والأمنية المشتركة⁽⁴⁷⁾.

مهما يكن، فإن كيفية اجترح مثل هذه «التدابير المناسبة» لتأمين المصالح السياسية المشروعة للأعضاء المرشحين في اتحاد أوروبا الغربية فيما يخص المشاركة الكاملة في جميع نشاطات هذه المنظمة ذات العلاقة، تبقى غامضة، في ضوء رفض الاتحاد الأوروبي القاطع للسماح لغير الأعضاء بالمشاركة، حتى ولو بصورة جزئية، في آلية صنع القرار لديه. وهو أمر من شأنه أن يكون أكثر صعوبة، حسب أقوى الاحتمالات، بالنسبة إلى تركيا، نظراً لأن أثينا شديدة الحرص على الاحتفاظ بميزتها السياسية في عرقلة اندماج أنقرة بالاتحاد الأوروبي. غير أن من شأن الاكتساب اللاحق لعملية الارتباط بالسياسة

الخارجية والأمنية المشتركة، إضافة إلى عضوية اتحاد أوروبا الغربية والاتحاد الأوروبي بموجب اتفاقية أنقرة لسنة 1963م، حسب أقوى الاحتمالات، أن يعتبره الأتراك برهاناً آخر على عدم رغبة أوروبا في قبول تركيا، قبولاً كاملاً، داخل صفوفها.

في ظل مثل هذه الظروف لا يمكن أن نتوقع من أعضاء اتحاد أوروبا الغربية المرشحين أن يذعنوا آلياً لقرارات سياسية تم اتخاذها دون مشاركتهم. وفي حال حدوث ذلك، يبقى سؤال ما إذا كانت أنقرة ستستخدم حق النقض (الفيتو) الذي تتمتع به في المجلس الأطلسي إذا بات استخدام قوات المهتمات المشتركة لأغراض اتحاد أوروبا الغربية مطلوباً، أو مطروحاً. لقد سبق لها أن هدّدت باستخدام هذا (الفيتو) في أثناء المناقشة التي دارت حول انضمامها الكامل إلى آلية صنع قرار اتحاد أوروبا الغربية بشأن أي نشر لاحق لقوات المهتمات المشتركة، هذا الانضمام الذي حاولت اليونان تعطيله والحيلولة دبرن حصوله⁽⁴⁸⁾.

قد تبرز مشكلة أخرى من احتمال حصول بعض دول أوروبا الوسطى والشرقية على عضوية الاتحاد الأوروبي قبل تركيا. ولأن جميع أعضاء الاتحاد الأوروبي الجدد هؤلاء سيصبحون آلياً مؤهلين لاكتساب عضوية اتحاد أوروبا الغربية أيضاً، ومعظمهم سيطلبون الحصول عليها، فإن بعض أعضاء حلف وارسو السابق، سيجري تفضيلهم في شؤون أوروبا الأمنية على حليف عتيد وعريق في الناتو. إن التصورات التركية التي تقول بأن الأوروبيين فقدوا، منذ انتهاء الحرب الباردة، اهتمامهم السياسي بحليفتهم [تركيا] ستكون قد تأكدت صحتها. ومن غير الممكن، لضم هذه الدول إلى الناتو، أن يخفف من الاستياء التركي.

هذه التأمّلات، التي ما زالت حتى اللحظة تأمّلات مجردة، تُسلط الضوء

على حقيقة وجود جملة من العوائق الجدية والحقيقة الناجمة عن قدر معين من تهميش تركيا، على الطريق المفضية إلى صرح أمني أكثر إتقاناً لأوروبا، كما تشير إلى وجود بعض الأخطاء الفكرية الجدية في المفاهيم. إذا بادر الأوروبيون إلى أخذ استراتيجيتهم القاضية باستكمال الصرح الأمني الأوروبي المستقر بجوار إقليمي مستقر على الصعيدين السياسي والاقتصادي، فإن تركيا وعلاقتها المستقبلية مع الاتحاد الأوروبي يجب إدخالهما في المخطط.

ورداً على ذلك يتعيّن على تركيا أن تطلق حواراً داخلياً جدياً حول إيجابيات وسلبيات اندماجها بأوروبا في الشؤون الأمنية والدفاعية خارج عضوية الناتو. من شأن مثل هذا الاندماج أن يتطلب من أنقرة أن تتخذ موقفاً أكثر اتصافاً بالصفة «الأوروبية» من قضايا الدفاع والأمن. سيتعين على أنقرة أن تقرر المدى الذي هي مستعدة أن تبلغه على صعيد التوفيق بين تصورها للتهديد والخطر القومي وبين الآراء الأوروبية السائدة حول قضايا معيّنة مثل: الاضطرابات الكردية، أو الإسلام السياسي، أو العلاقات مع أرمينيا، أو عملية اقتسام المياه في الشرق الأوسط. سيكون الشعب التركي ساذجاً إذا افترض أن تحالفاً أقوى مع، أو حتى اندماجاً كاملاً بعنصر الصرح الأمني الأوروبي الجديد العائد للاتحاد الأوروبي، سيتمخض، آلياً، عن قبول وجهات نظر تركيا حول جملة هذه القضايا ووضعها على سُلّم أولويات التخطيط المستقل للأمن والدفاع الأوروبيين.

وهكذا، فإن تركيا من جهة وحلفاءها وشركاءها الأوروبيين من الجهة المقابلة، مرشحة للإفادة من الشروع جدياً بالتصدي لمسألة ضم تركيا إلى الصرح الأمني الأوروبي الجديد. ومن شأن هذا أن يساعد أيضاً على توضيح مكان هذا البلد وموقعه في التحالف الأطلسي على المدى الأطوال. وبالنسبة إلى الأوروبيين، فإن من الواجب أن يكون واضحاً أن التخطيط الكافي لأمن أوروبا سيبقى متعذراً ما لم يتم التوصل إلى حل لوضع تركيا. ولا بد لأنقرة،

بالمقابل، من أن تدرك أن الانضمام إلى الصرح الأمني الأوروبي ينطوي على مضاعفات وتبعات أبعد مدى من مجرد عضوية الاتحاد الأوروبي . وكما هي الحال في جميع الأمور السياسية، ليس ثمة أية صيغ سحرية لحل المشكلات الأمنية المعقدة .